وزارة التعلــيم العــالي و البحث العلــمي
جامعة 08 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة
- دراسة حالة بعض الدول العربية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص:تمويل التنمية

من إعداد الطالبتان :
بن احسن أمال
بوهالي نوال

إشراف الأستاذة
خلف الله فهيمة

السنة الجامعية:2012/2011

تشكرات

نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى خالق الكون والإنسان،واهب العقل واللسان،ومعيننا على إنجاز هذا العمل الذي نأمل أن يلقى كل الاستحسان.كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة.

وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك، ولايطيب النهار إلا بطاعتك و بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك...إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة، محمد صلى الله عليه وسلم،إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد"والدي العزيز"....إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها على من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي،إلى أغلى الحبايب سلطانة قلبي "أمي"....إلى شاطئي عندما أضيع،ومنبع الحنان، عندما تقسو الأيام الروح لجسدي والماء لصحرائي،إلى من رسمت حبها لي ونثرته على صغارها إلى من أشتاق إليها وهي بجانبي إلى من اودان يصيبني الأذى ويبتعد عنها حبيبتي اخيتي "ليندة"... إلى من أحبهم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة، إلى من علموني علم الحياة إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي: الغالي رؤوف،رضوان، سفيان، حمزة ، حسين..إلى من هي كالذهب مهما علا فوقه الغبار يبقى مدى الأيام سلعة ثمينة إلى من تحمل كل معاني القرابة لي حبيبتي "منال"...إلى من بعثها الله لي روحا تساندني توأم هنائي زوجة أخي "سارة" وإلى زوجة أخي "زينب"...إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي "أخوالي وأعمامي".....إلى من تتراقص دقات قلبي فرحا بلقياهم "مريومة،مريم، سلمى، هاجر وسارة"....إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم "صديقتي"...إلى توأم روحي ورفيقة دربي، إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة ،إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن"غاليتي آمال"....إلى من أرى التفاؤل بعينها، والسعادة في ضحكتها إلى شعلة الذكاء والنور..إلى من انطبق اسمها على جسمها"حنان"....الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات .....

قوارب

الحمد لله الذي قدر كل شيء فأحسن قدره، وابتلى الإنسان بما يسره وما يسوؤه ليحسن في الحالتين شكره وصبره، وجعل لعبده مما يكره أملا فيما يحب، ومما يحب حذرا مما يكره، فسبحانه واهب النعم، ومقدر النقم، له الحمد في الأولى و الآخرة، لا إله إلا هو كل شيء هالك إلا وجهه .وكل نعيم زائل إلا جنته، وصلى الله على سيدنا محمد الذي أوذي في سبيل الله أبلغ إيذاء، فلم يزده ذلك إلا علماو إيمانا ، وعلى آله وصحبه الذين كانوا في السراء حامدين شاكرين، وفي الضراء خاضعين صابرين.

إلى من غمرتي بالحنان، وكانت سندي في الحياة،

إلى الشمس المشرقة والربيع الدائم

إلى من زرعت في حب الحياة

وملازمة الصدق والوفاء

إلى الطيبة حبيبتي:

"أمي"

إلى الغالي قدوتي وعزوتي ووتد حياتي

إلى من جعل أبوته لي فخرا وحبه لي عزة

إلى من ساندني في دراستي وشجعني

،إلى من افتخر بي عند كل نجاح

إلى من ساندني عند كل فشل

إلى من انطفئ ليضيء

إلى الغالي

"أبي"

إلى من وهبني الله انسة في الحياة : سفيان وزوجته وفاء، سهام، محمود، وهالة الشمعة التي تنير البيت.

إلى زوج أختي الذي أكن له كل الود والاحترام واشكره شكرا خاصا على مساندته لي مادايا ومعنويا"حمى".

إلي أحباء قلبي وعصافير حياتي: هيثم، رائد، نور، روضة

إلى العفيفة الطاهرة

إلى من كانت لي الصديقة والرفيقة والأخت والأم ولم تبخل علي بكل أنواع المشاعر

إلى رفيقة الدنيا وأختا في الجنة

إلى كل معاني النقاء

إلى اخيتي حبيبتي

"نوال"

إلى الغالية الحنون من كانت لي نعم الرفيقة الصديقة الرقيقة والفتاة الأنيقة

إلى ملاكي

"حنان"

إلى كل صديقات الدراسة قريبة كانت أم بعيدة

إلى جميع أفراد العائلة، إلى كل من يحمل لقبي

فـهـرس المحتويات

تشكرات

اهداءات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة

عامة.....أ

الفصل الأول: مدخل عام للتنمية المستدامة

التمهيد.....02

المبحث الأول: التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى.....03

المطلب الأول: المسيرة التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة.....03

أولا :التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي.....03

1- .مرحلة المجتمع التقليدي 04

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق.....04

3- مرحلة الانطلاق 05

4- مرحلة النضج.....05

5- مرحلة الاستهلاك الوفير.....05

ثانيا : التنمية وفكرة النمو والتوزيع 05

ثالثا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة/المتكاملة.....06

رابعا: التنمية المستدامة.....07

المطلب الثاني: : تطور ظهور فكرة التنمية المستدامة

ومفهومها.....09

أولا: تطور ظهور فكرة التنمية المستدامة 09

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة.....13

1- الفرق بين مصطلحي التنمية المستدامة والتنمية المستديمة.....13

2- التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة.....13

3- التعريف الشامل للتنمية المستدامة.....20

المطلب الثالث: الإطار العام للتنمية المستدامة وخصائصها.....21
أولا:الإطار العام للتنمية المستدامة.....21
ثانيا:خصائص التنمية المستدامة 22
المطلب الرابع: أهمية التنمية المستدامة وأهدافها.....23
أولا: أهمية التنمية المستدامة.....23
ثانيا: أهداف التنمية المستدامة.....24
1- المياه.....24
2- الغذاء.....24
3- الصحة.....24
4- المأوى والخدمات.....24
5- الدخل.....
25
المبحث الثاني: ركائز التنمية المستدامة.....25
المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة والأسس التي تقوم عليها.....26
أولا:مبادئ التنمية
المستدامة.....26
1- استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة.....26
2- المشاركة
الشعبية.....27
ثانيا: الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة.....28
1- قاعدة المخرجات.....29
2- قاعدة المدخلات.....29
المطلب الثاني: الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.....29
المطلب الثالث أبعاد التنمية المستدامة.....30
أولا:الأبعاد الاقتصادية.....30
1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.....30
2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.....31
3- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.....31
4- تقليص تبعية البلدان النامية.....32
5- التنمية المستدامة لدى لبلدان الفقيرة.....32

6- المساواة الحد من التفاوت في المداخيل 33
7- تقليص الإنفاق العسكري في توزيع الموارد.....33
ثانيا: الأبعاد البشرية.....34
1- تثبيت النمو الديموغرافي.....34
2- مكانة الحجم النهائي للسكان.....34
3- أهمية توزيع السكان.....34
4- الاستخدام الكامل للموارد البشرية.....35
5- الصحة والتعليم.....35
6- أهمية دور المرأة.....35
7- الأسلوب الديموقراطي الاشتراكي في الحكم.....36
ثالثا: الأبعاد البيئية.....36
1- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد.....36
2- حماية الموارد الطبيعية.....36
3- صيانة المياه.....37
4- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.....37
5- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.....38
رابعا: الأبعاد التكنولوجية.....38
1- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية.....38
2- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة.....39
3- - المحروقات والاحتباس الحراري.....39
4- الحد من انبعاث الغازات.....40
5- الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون.....40
المطلب الرابع:. :أساليب وطرق تمويل التنمية المستدامة.....42
أولا: الطرق التقليدية.....42
1- المساعدات العمومية.....42
2- التمويل متعدد الأطراف.....43
ثانيا: آليات جديدة للتمويل
.....44
1- فرض الرسوم على حركة المضاربة
المالية.....44

2- آلية التنمية
النظيفة.....45
المبحث الثالث: أسس تحليل التنمية
المستدامة.....47
المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة واهم التحديات التي
تواجهها.....47
أولا: استراتيجيات التنمية
المستدامة.....47
1- النمو
التراكمي.....47
2- النمو الاقتصادي
النظيف.....48
3- توليد الوظائف وفرص
العمل.....48
ثانيا: التحديات التي تواجه استراتيجيات التنمية المستدامة.....48
1- تقوية المؤسسات البيئية والمشاركة الشعبية.....48
2- الإدارة البيئية.....49
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.....49
أولا: مكونات الاستدامة البيئية 49
1- الأنظمة البيئية.....50
2- تقليل الضغوطات البيئية.....50
3- تقليل الهشاشة الإنسانية..... ...
.....50
4- القدرة الاجتماعية والمؤسسية.....50
5- القيادة
الدولية.....50
ثانيا: مؤشرات الضغط -الحالة -الاستجابة.....50
1- المؤشرات الاجتماعية..... 50
2- القضايا والمؤشرات البيئية.....52
3- المؤشرات الاقتصادية.....53

4- المؤشرات المؤسسية.....55
المطلب الثالث: قياس التنمية المستدامة.....55
أولا :المرحلة الأولى.....56
ثانيا:المرحلة الثانية.....56
ثالثا:المرحلة الثالثة.....56
المطلب الرابع: المشاكل التي تعترض قياس الاستدامة.....57
الخلاصة 59

الفصل الثاني: أساسيات حول الاستثمار في رأس المال البشري

التمهيد 61
المبحث الأول: محاولة لفهم رأس المال البشري.....62
المطلب الأول: التطور التاريخي لرأس المال البشري.....62
أولا:المرحلة الأولى(1850 -1945).....63
1- ظهور الثورة الصناعية.....63
2- مدخل الإدارة العلمية.....63
3- مدرسة العلاقات الإنسانية.....64
ثانيا: المرحلة الثانية(1945 -1980).....64
ثالثا:المرحلة الثالثة من 1980 إلى الآن.....65
المطلب الثاني:مفهوم رأس المال البشري،مكوناته وخصائصه.....65
أولا:مفهوم راس المال البشري.....66
1- أهم التعاريف الخاصة برأس المال البشري.....66
2- مقاربات مفاهيمية.....69
ثانيا: مكونات رأس المال البشري.....70
1- الكفاءة.....70
2- المعرفة.....70
ثالثا: خصائص رأس المال البشري.....70
المطلب الثالث: أهمية رأس المال البشري.....73
المطلب الرابع: أسباب الاهتمام المتزايد برأس المال البشري.....75
أولا: رأس المال البشري مصدر للميزة التنافسية.....76

ثانيا:التقدم التكنولوجي والمعلوماتي.....76
المبحث الثاني:سبل تكوين رأس المال البشري.....77
.المطلب الأول:مصادر رأس المال البشري.....77
أولا:التعليم والتعلم من خلال العمل.....79
ثانيا:الهجرة الداخلية.....79
ثالثا:المصادر الأخرى.....83
المطلب الثاني: شروط تكوين رأس المال البشري.....83
المطلب الثالث: تصنيفات رأس المال البشري.....85
أولا:الفئة الأولى.....85
ثانيا:الفئة الثانية.....86
ثالثا:الفئة الثالثة.....86
رابعا:الفئة الرابعة.....86
المطلب الرابع:إستراتيجية رأس المال البشري ونظرياته.....87
أولا: إستراتيجية رأس المال البشري.....87
ثانيا: نظريات رأس المال البشري.....88
1- نظرية رأس المال البشري "لشولتز".....88
2- إسهامات بيكر.....90
3- إسهامات مينسر.....92
4- إسهامات أوديون.....93
المبحث الثالث: الإطار العام للاستثمار في رأس المال البشري.....94
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري وأهميته.....95
أولا: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري.....95
ثانيا: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري.....99
1- البلاد المتخلفة.....100
2- البلاد النامية جزئيا.....100
3- البلاد شبه المتقدمة.....100

4- البلاد المتقدمة.....101

المطلب الثاني: أهداف ومتطلبات الاستثمار في الرأس المال البشري.....101

أولا: أهداف الاستثمار في رأس المال البشري.....102

1- الأهداف المباشرة.....102

2- الأهداف غير المباشرة.....103

ثانيا: متطلبات الاستثمار في رأس المال البشري.....105

المطلب الثالث: مجالات الاستثمار في رأس المال البشري وآثاره.....105

أولا: مجالات الاستثمار في رأس المال البشري..... 105

1- الاستثمار في التعليم.....106

2- الاستثمار في التدريب المهني.....108

3- الاستثمار في البحوث العلمية.....109

4- الاستثمار في الصحة.....110

ثانيا: آثار الاستثمار في رأس المال البشري.....110

1- الأثر على القطاعات الاقتصادية.....110

2- الأثر على زيادة فرص العمل لدى الأفراد.....111

3- الأثر على زيادة حركية عنصر العمل.....112

المطلب الرابع: فاعلية الاستثمار في تنمية رأس المال البشري.....112

أولا: أهداف التدريب، ومقوماته، والتدريب الالكتروني.....112

1- أهداف التدريب.....113

2- مقومات التدريب.....113

3- التدريب الإلكتروني.....114

ثانيا: تنمية رأس المال البشري.....114

المطلب الخامس: دور التربية والتعليم في تكوين رأس المال البشري.....117

أولا: التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية.....117

ثانيا: تزايد الإنفاق على قطاع التربية والتعليم.....117

ثالثا: تصاعد أهمية دور رأس المال البشري.....118

1- زيادة إنتاجية رأس المال البشري.....118

2- تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات.....119

3- زيادة فرص العمل وتخفيض عدد الفقراء.....123
4- دور التربية والتعليم في البناء الاجتماعي للفرد.....123

الخلاصة.....124

الفصل الثالث

التعليم وعلاقته بالاستثمار في رأس المال البشري والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة بعض الدول العربية

التمهيد 127
المبحث الأول: التعليم كاستثمار في رأس مال البشري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.....128
المطلب الأول: المورد البشري والتنمية الاقتصادية.....128
المطلب الثاني: الاستثمار في التعليم مدخل عام للتنمية المستدامة.....130
المطلب الثالث: التعليم العالي استثمار العقول بين الواقع و المأمول في ظل التنمية المستدامة.....132
أولا:استثمار العقول.....134
ثانيا:التعليم العالي من الناحية الاستثمارية.....134
ثالثا: الاستثمار والإنفاق في التعليم العالي.....136
رابعا:التعليم العالي والتحديات.....137
المطلب الرابع:تحديات الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية المستدامة..... 139
المبحث الثاني: التنمية المستدامة والاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية.....141
المطلب الأول: واقع التعليم والتنمية المستدامة في الدول العربية.....141

المطلب الثاني: البحث العلمي سبيل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.....146

المطلب الثالث: تحديات التعليم والتدريب والتنمية المستدامة في الدول العربية.....147

أولا: التعليم والتدريب أساس التنمية المستدامة.....148

1- مرحلة الحضانة ـ ما قبل التعليم الابتدائي.....148
2- مرحلة التعليم الابتدائي.....149
3- مرحلة التعليم الثانوي.....149

4- مرحلة التعليم ما بعد الثانوي.....150
5- الإنفاق على التعليم.....150
ثانيا: التعليم والتدريب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.....150
ثالثا: القضايا والتحديات الرئيسية للتعليم والتدريب في ظل متطلبات التنمية المستدامة.....151
رابعا: المسؤولية حيال التنمية المستدامة.....152
المطلب الرابع: آليات النهوض برأس المال البشري في الدول العربية.....153
المبحث الثالث: دراسة حالة بعض الدول العربية.....155
المطلب الأول : رأس المال البشري قاطرة التنمية المستدامة في الإمارات.....155
المطلب الثاني: إستراتيجية جديدة للتعليم لمواكبة احتياجات سوق العمل في ظل التنمية المستدامة في قطر.....159
المطلب الثالث: التعليم من أجل التنمية المستدامة في مصر.....163
المطلب الرابع: التجربة التونسية في مجال التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة.....166
أولا: المقاربة البيداغوجية الإدماجية للتربية من أجل التنمية المستدامة.....170
ثانيا:شبكة المدارس المستديمة.....171
1- الأهـداف.....172
2- مكونات المدرسة المستديمة.....172
3- مواصفات المدرسة المستديمة.....172
4- دورها.....172
5- الآفـاق.....173
ثانيا:رصـد العوائق التي قد تحول دون تحقيق أهـداف عشرية التربية من أجل التنمية المستدامة.....173
1- ضرورة اعتماد مقاربة منظومية شاملة متكاملة الأبعاد في مجال إرساء دعائم التربية من أجل الاستدامة.....174
2- التربية من أجل الاستدامة ليست مجرد مفاهيم وقيم تحشر داخل الكتب المدرسية والمقررات التعليمية 175
3- الحرص على دعم الأنشطة الموازية بما يسهم في الارتقاء بنوعية الحياة المدرسية ويجعلها أكثر إسهاماً في تحقيق مقومات التربية من أجل الاستدامة.....176

4- - التربية من أجل الاستدامة لا يمكن اختزالها في برنامج نموذجي أو مشروع ريادي محدودين في المكان وفي الزمان 117
5- التربية من أجل الاستدامة لا يمكن أن تتم على الوجه الأكمل من دون مسايرة "الفعل " التربوي للمستجدات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال.....177
6- التربية من أجل الاستدامة القاسم المشترك بين جميع المؤسّسات التربوية: من المحضنة إلى الجامعة 177
7- التربية من أجل الاستدامة مسؤولية الجميع.....178
8- العمل على دعم الآليات المعتمدة لاستدامة فعل التعلم بالنسبة إلى جميع الفئات من دون استثناء 178

الخلاصة.....179

الخاتمة.....182
قائمة المراجع.....187

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور مفهوم التنمية ومحتواها من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الآن	07
02	الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة	40
03	نقاط الاختلاف بين رأس المال البشري والموارد البشرية	71
04	نقاط الاختلاف بين رأس المال المادي و رأس المال البشري	72
05	مصفوفة فئات رأس المال البشري	86

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة	19
02	الإطار العام للتنمية المستدامة	21
03	أهداف التنمية المستدامة	25

المقدمة العامة:

إن ما يشهده العالم اليوم من تحولات في مختلف الميادين و ما يعيشه من إشكاليات تطرحها الايقاعات المتسارعة للتدخل البشري في كل الاتجاهات وعبر كل المسارات و باعتماد مختلف الوسائل المتاحة جعل هاجس الديمومة و العيش الكريم لكل فرد على هذه المعمورة يشغل بال الجميع ويدفع بالهياكل الحكومية ويختلف المنظمات الاقليمية و الدولية إلى البحث عن سبل تأمين الظروف الكلائمة لحياة أفضل و العمل على إقامة برامج تنموية شاملة تتجه نحو الجودة و الاستدامة وجاءت التنمية المستدامة كمصطلح جديد يحمل في طياته أفكار يمكنها أن تخدم البشرية بأكملها لاسيما أن الأرض اليوم تعاني من إختلالات و اهتزازات مختلفة كان الانسان المسبب الوحيد لها لذا فقد تكاثفت الكثير من الجهود ولترسيخ معالمها عن طريق الاهتمام بجميع أبعادها سواء الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والبيئية.

ونظرا لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي دولة كان من الضروري تنمية قدرات الأفراد و جعلهم يتكيفون مع الوضع الراهن.

ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية وكان لزاما على الدول أن تهيأ مواردها البشرية لتلبي متطلبات التنمية المستدامة.

و الملاحظ في كثير من الدول في العالم أن التنمية المستدامة لاقت الحظ الوافر من الاهتمام من قبل جميع الدول عامة والدول العربية على وجه الخصوص ذلك أنها استوجبت مواكبة المستجدات التي طرأت على الساحة الدولية و الوصول باقتصادها إلى القمة , معتمدة في ذلك على مواردها المتعددة و أن تضع نصب عينيها العنصر البشري فهو القادر الوحيد على ترشيد استخدام هذه الموارد سواء كانت طبيعة أم صناعية مع المحافظة على البيئة.

إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في أن النظرة التقليدية للتنمية لم تأخذ بعين الاعتبار البعد البشري بل اعتبرته موردا كغيره, ولكن اتضح فيما بعد أهمية هذا المورد في بناء تنمية مستدامة واضحة المعالم.

انطلاقا من هنا فإن الإشكالية الرئيسية تدور حول سؤال مركزي مهم وهو:

***كيف يمكن أن يكون الاستثمار في رأس المال البشري عاملا مهما في تحقيق التنمية المستدامة؟**

الأسئلة الفرعية:

وعليه تكون معالجة هذه الدراسة عن طريق وضع إجابات علمية مقتنعة للأسئلة:

1- كيف انتقلت التنمية من النمو إلى الاستدامة؟

2- ما هو رأس المال البشري وما هي مصادره؟

3- ماذا نعني بالاستثمار في رأس المال البشري وهل هو نفسه تنمية الموارد البشرية؟

4- هل وفقت الدول العربية في الاستثمار في رأس مالها البشري لتحقيق ولو جزء بسيط من مبادئ التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1- تعتبر التنمية المستدامة نموذج مكمل للتنمية الاقتصادية.

2- إن رأس المال البشري مورد قابل للتقليد.

3- يقتضي استخدام العنصر البشري ضرورة ترقيته وتنميته باعتباره بعدا استراتيجيا للتنمية المستدامة.

4- ثمة علاقة متبادلة بين التعليم وتكوين رأس المال البشري من ناحية وبين تكوين راس المال البشري والتنمية المستدامة من ناحية أخرى.

5- الدول العربية حققت انجازات و تقدما واضحا في مجال التعليم والتدريب لتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

وتتمثل أهداف دراسة هذا الموضوع في:

1- محاولة الإلمام بجميع المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة و رأس المال البشري و الإستثمار فيه و إعطاء صورة واضحة اتجاه هذا الموضوع.

2- تقديم تصور مقترح عن طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة و الاستثمار في رأس المال البشري بصفة عامة وفي الدول العربية بصفة خاصة.

3- إعطاء صورة واضحة عن واقع وتحديات رأس المال البشري و التنمية المستدامة في الدول العربية.

أهمية الدراسة:

وتتمثل أهمية الدراسة في محاولة معرفة الدور الذي يلعبه الاستثمار في رأس المال البشري من أجل تلبية احتياجات التنمية المستدامة باعتباره موضوع محل الدراسة حديث الساعة.

و نتائج دراستنا قد تكون مفيدة وذات أهمية لغيرنا من الطلبة و الباحثين خاصة أن هذا الموضوع غير متناول من قبل.

منهج الدراسة:

وحتى تمت دراسة هذا الموضوع بطريقة منسجمة فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي كونه يعنى بتسجيل وقائع الماضي و تفسيرها وفق أسس علمية مما يساعد على فهم الماضي و الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، والدليل على ذلك اننا قمنا بدراسة الجذور التاريخية للتنمية المستدامة، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لرأس المال البشري، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمساعدته في معالجة الحقائق و تحليلها.

وسائل الدراسة:

وقد تم إنجاز وإثراء هذه الدراسة على ضوء البحث المكتبي من خلال مجموعة من الكتب باللغة العربية والفرنسية والانجليزية التي تعرضت للموضوع سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة وكذا مجموعة من الدراسات السابقة ، رسائل ماجستير ودكتوراه بالإضافة إلى مجموعة من الملتقيات والمجلات والعديد من مواقع الانترنت.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: بعنوان مدخل عام للتنمية المستدامة حيث تطرقنا إلى التنمية المستدامة ماهيتها ومسيرتها، مؤشراتها، أبعادها.

الفصل الثاني :تحت عنوان أساسيات حول الاستثمار في رأس المال البشري حيث تحدثنا فيه عن التطور التاريخي لرأس المال البشري، مكوناته وخصائصه، أهميته،أسباب الاهتمام المتزايد به، مصادره وشروط تحقيقه تصنيفاته استراتيجياته ونظرياته، وكذلك قمنا بدراسة الاستثمار في رأس المال البشري مفهومه أهميته، أهدافه ومتطلباته مجالاته وأثاره وفاعلية الاستثمار في تنمية رأس المال البشري.

الفصل الثالث: والذي تحت عنوان التعليم وعلاقته بالاستثمار في رأس المال البشري والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة بعض الدول العربية حيث أننا تعرضنا فيه إلى التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة كذلك تحدثنا فيه عن التنمية المستدامة والاستثمار في الراس المال البشري في الدول العربية نظريا وتطبيقيا من خلال عرض تجارب بعض الدول العربية.

التمهيد:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال 15 سنة المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تشترط في معظم دول العالمين النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات، ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما، فلسفة وعملية، ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين، ولذلك ورغبة منا في فهم هذا الموضوع فهما جيدا فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى.

المبحث الثاني: ركائز التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: أسس تحليل التنمية المستدامة.

المبحث الأول: التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى

اهتم العالم بموضوع التنمية المستدامة فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، كان آخرها قمة جوهانسبورغ التي عقدت في جنوب إفريقيا صيف 2002 ولم تعد التنمية المستدامة ترفا فكريا بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال لشعوب المعمورة المختلفة، ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: المسيرة التاريخية لمفهوم التنمية

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي و الإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال،وبشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، وهذه المراحل هي:[1]

أولا :التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالإعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل الوطني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي[2] مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: إستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات. و يعد نموذج "والت رستو" المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمسة مراحل حاول من خلالها"رستو" تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي- مرحلة التهئ للانطلاق- مرحلة الانطلاق- مرحلة النضج- مرحلة الاستهلاك الوفير.وفيما يلي شرح مختصر لكل مرحلة[3]:

1- مرحلة المجتمع التقليدي:

من أهم سماته غلبة الطابع الزراعي البدائي على الحياة الاقتصادية، سيطرة التقاليد و الأعراف الاجتماعية التي تعمر طويلا، غلبة النظرة البيئية ضيقة النطاق، سيادة الجماعات الأولية ذات النفوذ و السيطرة الإقطاعية، ويتطور هذا المجتمع ببطء شديد إلا في حالات استثنائية كنتيجة للتجديدات الفنية المصادفة أو قيام الحروب و الكوارث و الهزات الطبيعية.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق :

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص ص:21،20.

[2] **النمو الاقتصادي**: هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي،مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

[3] فالي نبيلة، **التنمية من النمو إلى الاستدامة** ، المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 07 -08 افريل 2008 .

تعتبر مرحلة انتقالية يتهيأ فيها المجتمع للتخلص التدريجي من مرحلته التقليدية استعدادا لاستقبال مرحلة الانطلاق ، مع توفر شروط اقتصادية و سياسية واجتماعية معينة لتهيئة مرحلة التهيؤ ، فيتحول المجتمع من نظام الاقتصاد المعيشي الزراعي المتخلف إلى نظام معاملات اقتصاد السوق المتقدم.

كما يشترط روستو ضرورة انخفاض معدل المواليد كي لا تستمر البطالة المقنعة التي كانت سائدة في المرحلة التقليدية الزراعية، ولا بد من ظهور طبقة واعية أو قيادة جديدة تحظى بدعم المواطنين إيمانا منهم بضرورة التغيير وبناء مجتمع حديث مستعد لمواجهة التطورات الكبيرة في مجالات التقدم و النمو.

3- مرحلة الانطلاق:

تعتبر مرحلة مهمة وحساسة حيث يتم فيها القضاء على القوى التي تعترض طريق النمو، وتعبأ فيها طاقات المجتمع بزخم قوي، ويشترط" روستو" توفر شروط أساسية لهذه المرحلة، منها ارتفاع معدل من 5%الى10 % من صافي الدخل القومي، ثم تنمية قطاع الادخار ومعدل الاستثمار عند المواطنين بنسبة أو أكثر من القطاعات الصناعية الرائدة حتى ينشط الإنتاج في قطاعات أخرى ويزدهر النمو الاقتصادي القومي، وتستغرق هذه المرحلة فترة تتراوح ما بين عقدين إلى ثلاثة عقود.

4- مرحلة النضج:

20%من الدخل القومي بحيث تصبح الزيادة بمعدل- 10 % تتغير هذه المرحلة بزيادة نسبة الاستثمار من الإنتاج تفوق نسبة الزيادة في معدل نمو السكان، ثم يبدأ الاقتصاد يزدهر في المجال التجاري الدولي، فتزداد الصادرات وتزداد طاقة أفراد المجتمع الشرائية، وتستغرق هذه المرحلة قرابة الأربعين عاما.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير:

هنا يتم انتقال النشاط الاقتصادي إلى قطاع الخدمات و إنتاج السلع المعمرة كالأجهزة الكهربائية وصناعة و التكنولوجيا المتقدمة في مختلف المجالات، وتقل نسبة العاملين في القطاعين الزراعي الصناعي التقليدي، وتشهد المجتمعات المتقدمة في هذه المرحلة ارتفاع متوسط دخل الفرد يفوق بكثير معدل ما يحتاجه في إنفاقه على المأكل و المشرب و المسكن، كما يلاحظ زيادة نسبة السكان القاطنين بالمدن وضواحيها بما يترتب عليه زيادة تمتع المواطنين بالخدمات الصحية ، الثقافية والترفيهية.

ثانيا:التنمية وفكرة النمو والتوزيع

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "سيرز" الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة

واللامساواة في التوزيع، وإذا تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فانه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيه.

ثالثا :التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة/المتكاملة

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات على منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة الذي يعني" ذلك التطور البنياني أو التغير الهيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع"[1]،وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

رابعا:التنمية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدا العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية لجوانب البيئة طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وأسفرت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم"التنمية المستدامة"، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1987 .

جدول رقم(01): **تطور مفهوم التنمية ومحتواها من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الآن**

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية	محتوى التنمية	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية=النمو الاقتصادي.	نهاية الحرب العالمية الثانية ،	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية.	-الإنسان هدف التنمية.

[1] عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية-النظرية، المنهج، القياس**- دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011 ، ص29 .

		منتصف. ستينات القرن العشرين.	-اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. -إهمال الجانب البيئي.	
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل.	منتصف ستينات، منتصف سبعينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجانب الاقتصادي. -اهتمام متوسط بالجانب الاجتماعي. -اهتمام ضعيف بالجانب البيئي.	-الإنسان هدف التنمية. -الإنسان وسيلة التنمية.
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه.	منتصف سبعينات، منتصف ثمانينات القرن العشرين.	-اهتمام كبير بالجانب الاقتصادي. -اهتمام كبير بالجانب الاجتماعي. - اهتمام متوسط بالجانب البيئي.	-الإنسان هدف التنمية. -الإنسان وسيلة التنمية. -الإنسان صانع التنمية.
4	التنمية المستدامة الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر	- اهتمام كبير بالجانب الاقتصادي. - اهتمام كبير بالجانب الاجتماعي - اهتمام كبير بالجانب البيئي. - اهتمام كبير بالجانب	-الإنسان هدف التنمية. -الإنسان وسيلة التنمية. -الإنسان صانع التنمية.

	بنفس المستوى.		الروحي والثقافي.	

المصدر: عثمان محمد غنيم، **ماجدة أحمد أبو زنط**، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

المطلب الثاني: تطور ظهور فكرة التنمية المستدامة ومفهومها.

أولا:تطور ظهور فكرة التنمية المستدامة

حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، كان الارتباط بين الرفاه الاجتماعي والسياسات الاقتصادية[1] هو الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع لفترة طويلة. و قد نوقشت السياسة الاقتصادية كمسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، متجاهلة بذلك الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنفذ فيه هذه السياسات الاقتصادية . والانفصال بين ما هو اقتصادي وما هو بيئي كان واضحا في المناقشات المتعلقة بالبيئة وبحلول أواخر السبعينات والثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما . وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية.

إن توقعات البيئة العالمية بينت بأنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديموغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية، فستزداد الضغوط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدرتها الاستيعابية وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.

لقد ظهرت فكرة أو مفهوم التنمية المستدامة في عقد الثمانينات من القرن العشرين الماضي معتمدة في جذورها على العوامل البيئية واستدامتها وكذلك على تجارب التنمية[2]، عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968 ، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم[3]، دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة: [4]

- في سنة 1972 ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100 ، ولعل من أهم نتائجه، أنه سيحدث خللا خلال

[1] **السياسة الاقتصادية**: هي السعي الواعي من اجل تحقيق النمو مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

[2] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010، الطبعة الأولى، ص358 .

[3] Afnor editions ,**developpement durable et entreprises**,imprission brochage, France ,2008 ,p05 .

[4] عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة محمد بوضياف ، الجزائر،أيام 07 -08 افريل 2008، ص ص:2 -4 .

القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها . كما تم نشر دراسة جاي فورستر بعنوان" حدود النمو "والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة .حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة.

- 16جويلية 1972 : تنعقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث في نفس السنة وبالتحديد خلال عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية .وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذ تريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.
- في سنة 1982 : وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوفا غير المعروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا. كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و 68 مليون طن من أكسيد النتروجين و 57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة ، و 177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.

وفي 28 أكتوبر من نفس السنة ، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة [1]و الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة ، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

- في 27 أفريل1987 : قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان"مستقبلنا المشترك "ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.
- بعد ذلك تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية بعد أن تأكد بأن الكوكب الأرضي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره . وهكذا، على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي"تشرنوبيل "وانتباه جماعة الخضر إلى

[1] كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2009** ،أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلة علمية محكمة سداسية، العدد 07 ،جامعة بسكرة، الجزائر، جوان2010 ، ص193 .

ضرورة الاهتمام بالبيئة، تنعقد قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة.

❖ 4جوان1992 : خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا، وقد خرج المؤتمر بست نتائج:

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها، ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.
- جدول أعمال" أجندة القرن " 21لتطبيق ميثاق الأرض.
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية.
- إقرار إتاحة التقانة البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية.
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

❖ كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيويتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.

❖ من جانب أخر انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الإلتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام1992.
- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ثانيا:مفهوم التنمية المستدامة

1- الفرق بين مصطلحي التنمية المستدامة والتنمية المستديمة

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة كان لا بد من التطرق إلى إزالة اللبس بين التنمية المستدامة والتنمية المستديمة: [1]

[1] عثمان محمد غنيم، **ماجدة أحمد أبو زنط**، مرجع سبق ذكره، ص ص:23-25.

التنمية المستدامة هي تلك التي يديم استمراريتها الأفراد، أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة والمتواصلة بشكل تلقائي بدون تكليف، فهذه المفارقة ناتجة عن الترجمة لمصطلح الانجليزي Sustainable Development.

إن واضعي مصطلح Sustainable Development قالوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية في عالمنا المعاصر التي أصبحت عائق لاستمرار عملية التنمية، و بالتالي لابد من قوى دفع ذاتي تديم هذه العملية وفق آلية معينة.

إذن يمكن القول أن مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية و يشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها و نعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في مشاركة الأفراد من جهة و الاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى.

2- التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة

لقد شاع مصطلح التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فظهر أولا في الأدبيات الاقتصادية ثم الاجتماعية ومع عقد الستينات استخدم في الأدبيات السياسية والإدارية، حتى تبنته هيئة الأمم المتحدة عندما وصفت عقد السبعينات بعقد التنمية الشاملة لتنطوي تحته كل السياسات والخطط والبرامج والموازنات الموجهة إلى إحداث التغيير والإصلاح في مختلف الأوضاع والمجالات على صعيد الدولة والمجتمع.

أما مصطلح التنمية المستدامة فقد طرحه لأول مرة وزير البيئة الدانيماركي الأسبق برونتلاند سنة 1987 عندما قدم تقريره كرئيس للجنة التنمية والبيئة التي أنشأتها المنظمة الدولية منذ عام 1984 لمتابعة وتنفيذ ما جاء في إعلان ستوكهولم الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالتنمية البشرية عام1971 ومنذ ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة شعارا ومصطلحا مسلم به من قبل المنظمات المحلية، والإقليمية والدولية الحكومية منها والأهلية.

ولقد استخدم المصطلح آنذاك ليشمل تلك الجهود والبرامج الموجهة لحل المشكلات التي تعاني منها البشرية والكرة الأرضية والمتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية وسوء استخدام الإنسان لها وبالكوارث والتغيرات الطبيعية الناجمة عن الجفاف والتصحر وما تسببه للإنسان من أمراض وفقر وبطالة وسوء تغذية ونقص مناعة .كما شمل المصطلح شؤون الأقليات والفئات الأكثر تضررا أو الأقل حظا في المجتمعات مثل قضايا المرأة والطفولة والشيخوخة وأصحاب الاحتياجات الخاصة في مقدمتها، وجاءت بعدها قضايا العولمة وما تبعها من تقسيم وتصنيف بين دول الشمال ودول الجنوب، وما أنجر عن ذلك من

قضايا مثل مشاكل الديون القروض وتلوث البيئة الناجم عن الصناعات الثقيلة، وأسلحة الدمار الشامل وفضلاتها الملوثة للمياه الإقليمية.

وعليه، لم يكن هناك تعريف موحد لمصطلح التنمية المستدامة حيث يختلف رجال الاقتصاد في تحديدهم للمفهوم نسبة إلى وجهة نظر رجال البيئة وكذلك المفهوم من منظور علماء الاجتماع والباحثين في علم الإنسان[1].

ومنه فان عبارة التنمية المستدامة تتكون من كلمتين[2]:

- ✓ **التنمية :** هذا المصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا التي كانت عبارة عن مستعمرات.وتعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب. وبمعنى آخر التنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية.
- ✓ **المستدامة:**دائمة حاضرا ومستقبلا.

ولكن كانت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية -في تقرير برونتلاند- تفضل مفهوم "التنمية المستدامة" وتعرفها على النحو التالي:[3]

"هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". ويوجد اثنين من المفاهيم الكامنة في هذه الفكرة:

- ❖ مفهوم "الاحتياجات"، ولا سيما الاحتياجات الأساسية للفقراء، الذين ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى.
- ❖ فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي لدينا على قدرة البيئة على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.

نظرا للأزمة البيئية والاجتماعية العالمية التي تتجلى الآن (تغير المناخ، وتضاؤل الموارد الطبيعية، وانهيار التنوع البيولوجي ولا سيما مع التقرب من ذروة النفط، والاختلافات بين البلدان المتقدمة والنامية، والأمن الغذائي وإزالة الغابات و فقدان حاد للتنوع البيولوجي العالمي والنمو

---

[1] بوحرود فتيحة،بن سديرة عمر، **التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة عباس فرحات، سطيف، أيام 07 -08 افريل 2008.

[2] خبابة عبد الله، **التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريودي جانيرو1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 07 -08 افريل 2008.

[3] http://fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9veloppement_durable تاريخ الزيارة: 17-04-2012،الساعة:23:22، من الموقع:

السكاني، والكوارث الطبيعية والصناعية)، إلا أن التنمية المستدامة هي استجابة من جميع أصحاب المصلحة الثقافية (الحكومات والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني)، والتنمية الاجتماعية.

كما تستند على قيم عالمية جديدة (المساءلة والمشاركة وتقاسم الايكولوجية ، ومناقشة مبدأ الحيطة ...) و القول بأنه يجب إتباع نهج مزدوج:

- **في الوقت المناسب:** لدينا الحق في استخدام موارد الأرض، ولكن الواجب ضمان استدامتها للأجيال القادمة.
- **في القضاء:** كل إنسان له الحق نفسه لموارد الأرض (مبدأ الوجهة العالمية للسلع).

❖ إلا **أن مؤتمر ريودي جانيرو** لسنة 1992 سلط عليها الضوء بصورة واضحة. حيث أن المبدأين الثالث والرابع الذي خرج به المؤتمر يعرف التنمية المستدامة بأنها :"ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل وبعبارة أخرى عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضرين دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجات للخطر. ويندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد من القضايا الهامة:

- إن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد.
- أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.
- إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعى مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.
- إن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لاتتخطى حدود الممكن بيئيا.

إذن فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل ، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية ، أو التنمية الاجتماعية،أو الثقافية ، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها ، فهي تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية .

✓ **تعريف معهد الموارد العالمية**[1] **:**

تضمن التقرير الصادر عن هذا المعهد تقسيم التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة إلى أربع مجموعات:

- **اقتصاديا :**تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة التخفيض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- **اجتماعيا :**تعني السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة في المناطق الريفية.
- **بيئيا :**تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.
- **تكنولوجيا :**تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة.

مما سبق، يتبين أن التنمية حتى تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل العوامل البيئية، وألا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجيا السائدة.

كما يلاحظ من خلال التعريفات أعلاه أنها تخلط بين التنمية المستدامة من جهة وبين متطلباتها من جهة أخرى، لذلك فهي لم توضح بدقة جوهر التنمية المستدامة، لكن مهما كان أصل المفهوم وتعريفه، فالتنمية المستدامة قد أصبحت واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات، حيث لاقت اهتماما كبيرا من قبل المتخصصين والمهتمين بشؤون البيئة .

- ونجد أن أشهر تعريف للتنمية المستدامة هو ذلك التعريف الذي ورد سنة 1987 في تقرير اللجنة الدولية للبيئة و التنمية المعروف " بتقرير برونتلاند"، حيث عرف التنمية المستدامة على أنها " : التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.
- و في تعريف آخر يمثل محاولة للربط ما بين البيئة و التنمية الاقتصادية، نجد أن التنمية المستدامة تعرف على أنها:" محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين البيئة و الاقتصاد."[2]
- وكذلك نجد أن التنمية المستدامة تعني:"إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد البشرية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وهذا بالنسبة للدول

[1] بن سديرة عمر، بوهزة محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر إستراتيجية للتنمية المستدامة:حالة الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 07 -08 افريل 2008.

[2] صديقي مسعود، مسعودي محمد، **الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ،المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة العقيد أحمد دراية ،أدرار، أيام 07 - 08 افريل 2008.

الصناعية، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب".[1]

❖ ونجد أيضا أن:

التنمية المستدامة تركز على الملائمة بين التوازنات البيئية ،السكانية والطبيعية.لهذا فهي تعرف على أنها: "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية." وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح في الأخير مفهوم التنمية الجديد هو التنمية البشرية المستدامة[2].

والشكل التالي يوضح الترابط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

شكل رقم(01): **الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة**

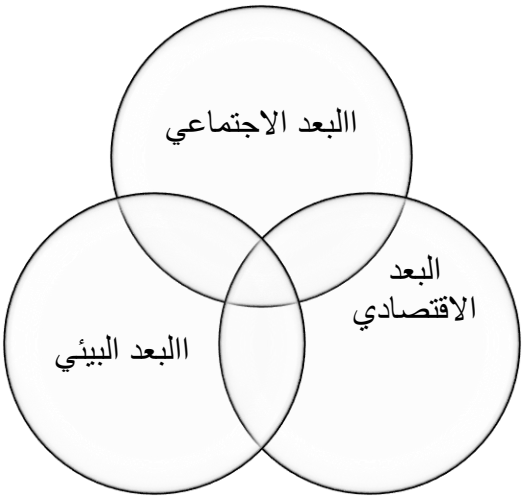

Sourse:genevéve férone,et outres**,ce que développement durable**,achéve d'imprimer,jouve-paris, france, deuxiéme tirage,2005 ,p06 .

تعتبر الأبعاد البيئية والاقتصادية مشاركة في صنع القرار حسب لجنة بروتلاند وكذلك هي من مسلمات التنمية في الأجل الطويل والتي تحقق موازنة الاستدامة من خلال احترام البيئة والعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

وبالتالي فهي تصنع تعريف للتنمية المستدامة يضم الأبعاد الثلاثة:" هي ذلك النمط من التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".

3- التعريف الشامل للتنمية المستدامة:

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية،2011 ، ص167 .

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2007 ، ص126 .

بالرغم من تعدد التعاريف المعطاة للتنمية المستدامة إلا أن هناك إجماعا عاما على أن التنمية القابلة للاستمرار تتضمن:[1]

- ❖ الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
- ❖ الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية نحو إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
- ❖ الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة.
- ❖ وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية في إطار التنمية القابلة للاستمرار، ومن أهم هذه الأهداف[2]:
  - تنشيط النمو وتغيير نوعيته.
  - معالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان.
  - ربط البيئة بالاقتصاد في خطط الدولة.
- ❖ الإنسان هو محور التنمية لذا يمكن استثماره بشكل مناسب وعقلاني.

المطلب الثالث:الإطار العام للتنمية المستدامة وخصائصها

أولا: الإطار العام للتنمية المستدامة

ويتصف بميزة تحديد مجال الرفاهية (البيئة والبشر) وكيف يتصلان ببعضهما البعض، انظر الشكل رقم (02).

شكل رقم (02) **:الإطار العام للتنمية المستدامة**

[1] صبيحي عقيلة، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة(دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التشغيل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008 -2009 ، ص23 .

[2] الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، **تقرير الحوار حول مستقبل الاستدامة في الوطن العربي**، مكتبة الإسكندرية ، ص05 .

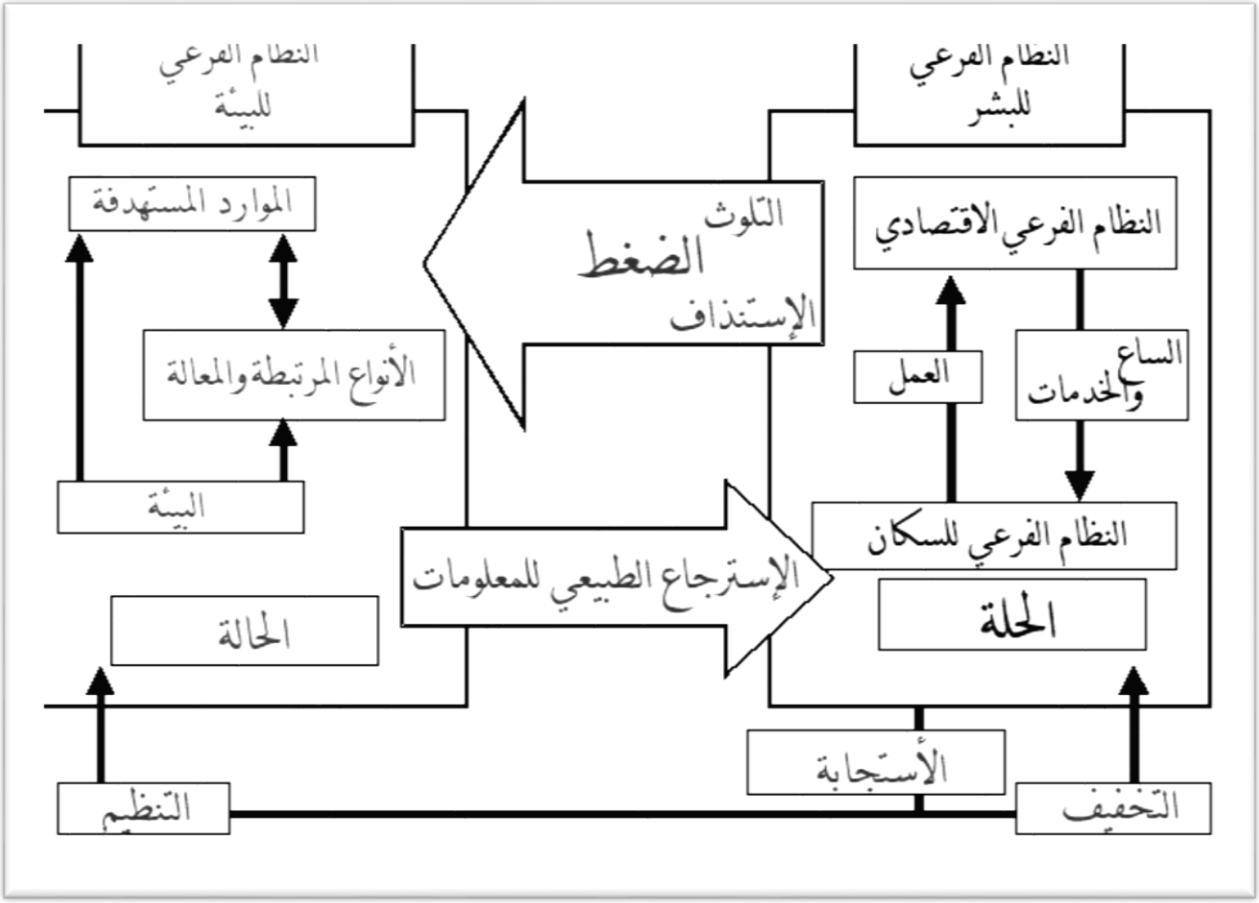

المصدر: بوعشة مبارك، **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم**، المؤتمر العلمي الدولي:التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ، يومي 07 – 08 افريل 2008 ،ص06 .

يمارس النظام الفرعي للبشر ضغوطا معقدة على النظام الفرعي للبيئة من خلال مثلا التلوث، الاستنزاف، ويحصل على تنبيهات مرتدة منه،ويمكن تقسيم هذين النظامين الفرعيين نفسهما إلى عناصر اصغر وإظهار العلاقة بينهما،فعلى سبيل المثال تتبادل العناصر الرئيسية والسكانية في النظام الفرعي البشري للسلع والخدمات وقوة العمل.

ثانيا:خصائص التنمية المستدامة

- من طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي[1]:

[1] ريمة خلوطة، سامية قطاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس، سطيف،أيام 07 -08 أفريل 2008،

- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وإن الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق.
- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى.
- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة[1].

المطلب الرابع:أهمية التنمية المستدامة وأهدافها

أولا: أهمية التنمية المستدامة

إن دراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وآثارها على هيكل الاقتصاد الوطني التي تضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية وعلاقتها بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة ضمانا لحصة الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والرفاهية الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية التي تكون معظم اقتصادياتها لا ترقى إلى أقل مستوى في تحقيق المنافسة والكفاءة الاقتصادية، فضلا عن ضعف الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني. رغم ما تتمتع به هذه الدول من أفضلية بيئية عن غيرها من دول العالم المتقدم،إلا

[1] عادل عامر، **دور الاستثمار في الرأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة**، تاريخ الزيارة: 25 :13، من الموقع: dfhttp://adelamer.com/up/attach/9fb3ac4f

أن ضعف الحماية البيئية ودفاعاتها قد يجعلها وسيلة للاستغلال والتحلل البيئي المستقبلي الذي يعرض أجيالها المستقبلية إلى مشاكل بيئية متعددة قد لا يعاني منها الجيل الحاضر في هذه الدول.[1]

ثانيا:أهداف التنمية المستدامة

إن أهم أهداف التنمية المستدامة يمكن إيرادها من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس[2]:

1-المياه:

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

2-الغذاء:

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

3-الصحة:

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه الصحة والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

4-المأوى والخدمات:

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

5-الدخل:

[1] أداء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي-في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان-**، دار زهران، عمان، 2009 ،ص117 .

[2] فالي نبيلة،**التنمية من النمو إلى الاستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11- 12 نوفمبر 2008.

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل ، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة ، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

والشكل رقم(03) يوضح **أهداف التنمية المستدامة**

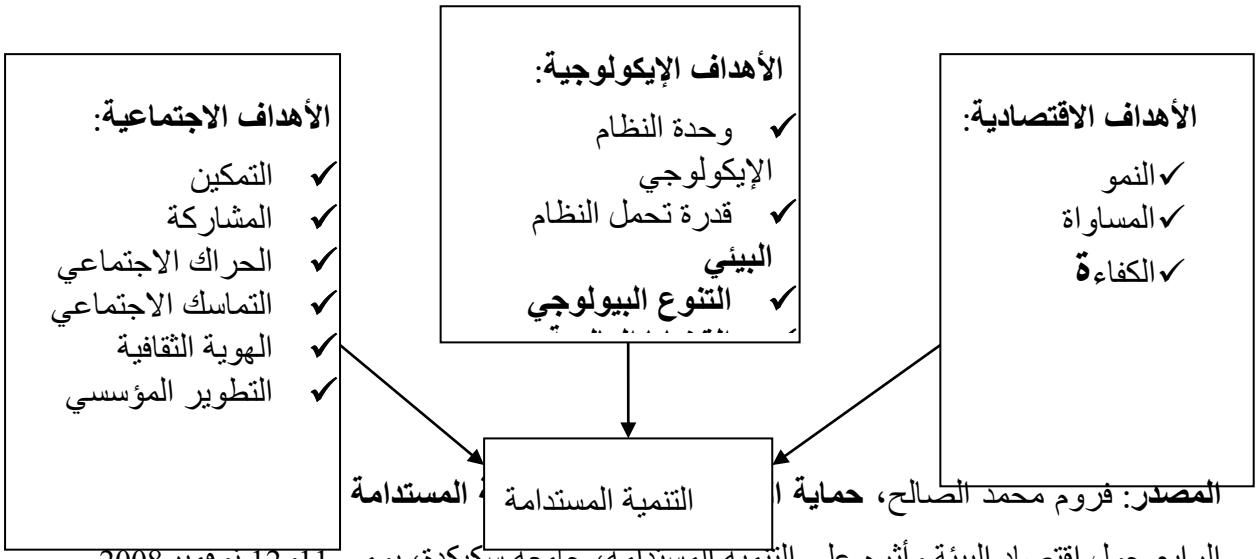

المصدر: فروم محمد الصالح، **حماية ا ة المستدامة** الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، يومي 11و12 نوفمبر2008.

المبحث الثاني:ركائز التنمية المستدامة

ولما كانت التنمية المستدامة حديث العالم، وباعتبارها فكرة حديثة ، كان لابد من التعرض إلى أهم الركائز التي تقوم عليها للتعمق في معانيها ولنفهم المغزى منها على أكمل وجه، والسبب الذي أنشئت من أجله.

المطلب الأول:مبادئ التنمية المستدامة والأسس التي تقوم عليها

أولا: مبادئ التنمية المستدامة

يمكن تحديد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة من خلال العلاقة الموجودة بين النمو و البيئة بما تحتويه من موارد، فهذه العلاقة هي علاقة تكاملية لأن النمو الاقتصادي يعتمد على حماية البيئة أي على وجود موارد، فإذا كانت هذه الموارد مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو، كذلك المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في الحصول على النمو الاقتصادي، و بتعبير آخر أن الجهود الموجهة

لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية و استمرارها ، وهذه العلاقة أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة والمتمثلة في[1]:

1- استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يعد أسلوب النظم أو المنظومات Systems approach شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، و ذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي و البشري ما هي إلا نظام فرعي من النظام الكوني ككل، و بالتالي أي تغيّر على مستوى النظام الفرعي ينعكس مباشرة على العناصر و المحتويات الأنظمة الفرعية الأخرى و من ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة على تحقيق توازن النظم الفرعية (الاقتصادي –الاجتماعي – البيئي) لتصل في النهاية إلى توازن بيئة الأرض.

مثال: إزالة الغابات يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، وهذا بدوره يزيد من انجراف التربة أي هناك ارتباط بين النظام التي عليه الغابات و النظام التي تخضع له المياه و النظام التي تسري عليه التربة[2].

2- المشاركة الشعبية :

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد و تنفيذ و متابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل، ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي:[3]

- ❖ الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.
- ❖ إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية.
- ❖ الحد من انبعاثات الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون.
- ❖ تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط.

وكذلك نجد المبادئ التالية:[4]

- ❖ **مبدأ المشاركة:** تطوير القدرة على معرفة احتياجات الأفراد.

---

[1] زهيــة بـوديــار، **تقويم الأثر البيئي للمشاريع كأداة لتحقيق التنمية المستدامة -مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية-** ، الملتقي العلمي : أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، المركز الجامعي تبسة، أيام 10 و 11 نوفمبر 2009،.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص ص:30-31.

[3] المرجع نفسه ، ص ص:31-33.

[4] محمد بوطوبة، **المضمون الأخلاقي كأداة لتفعيل التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي :حول أداء و فعالية في ظل التنمية المستدامة، المسيلة ،10-11 نوفمبر 2009،.

- **مبدأ التضامن:** (المبدأ رقم 1 و 3 من قمة ريو) الحد من التفاوتات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقضايا البيئة، إلى جانب ضمان التوزيع العادل للثروة بشكل يسمح للأجيال المقبلة أن تحقق تنميتها.
- **مبدأ الوقائي** :(المبدأ 15 و 25 من قمة ريو): تشجيع التفكير على المدى المتوسط والطويل لدعم الإدارة المستديمة للموارد، من خلال تحمل تكاليف تشمل الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي إلى جانب المفهوم الشامل للأداء والكفاءة.
- **مبدأ الاستعراض Principe de Transversalité** :(مبدأ رقم 27 من قمة ريو): دعم فكرة دمج النظرية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في نموذج تكافلي، هنا تبرز بشكل جلي المسؤولية الأخلاقية التي يعتبر التكافل الاجتماعي أحد روافدها الأساسية.
- **مبدأ المسؤولية و المتابعة:** (المبدأ رقم 13 من قمة ريو): إعطاء أهمية للمنشأة التي تنفذ إجراءات ملموسة لتعزيز التنمية المستدامة .

ثانيا: الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق أمرين أساسيين هما الحق في التنمية والحق في حماية البيئة وكلاهما حق من حقوق الإنسان، فمما لا شك فيه إن حماية البيئة صارت مطلبا أساسيا لتدعيم حقوق الإنسان في الحياة الكريمة والتمتع بالصحة التي تأتي من خلال الحق في التنمية.

وللتنمية المستدامة عناصر رئيسية تم إعلانها بصفة أساسية ضمن إعلان ريودي جانيرو، والعناصر الموضوعية للتنمية تتضمن الآتي[1]:

- الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية.
- اندماج الحياة البيئية مع التنمية الاقتصادية.
- الحق في التنمية.
- التوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة.
- تحميل مسبب التلوث في نفقات التلوث.

وتقوم التنمية المستدامة على عدة اعتبارات أو مقاييس بيئية تحكمها قواعد هي:

1- **قاعدة المخرجات**: وهي أن تكون توليد المخلفات لا يتجاوز قدرة استيعاب الأرض لها أو أن تضر بقدرتها على الاستيعاب في المستقبل أو تضر بأحد خدماتها.

2- **قاعدة المدخلات**: وتتكون من نوعين من المصادر:

- ✓ **المصادر المتجددة:** وهي أن يكون استهلاك المصادر بما لا يتعدى قدرتها على إعادة التوليد.

[1] سحر فدوري الرفاعي، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة** ،التجارة الدولية وآثارها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس لإدارة البيئة، تونس، سبتمبر،2006 ، ص ص:54 ،55.

- ✓ **المصادر غير المتجددة:** استنزاف المصادر غير المتجددة بحيث أن تكون أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة واستثمارها حسب قاعدة"سرفيان كوزي للتنمية المستدامة"[1].

المطلب الثاني:الشروط الضرورية لتحقيــق التنميــة المستدامــة

اعتبر الجميع منذ وقت طويل أن الهندسة البشرية والتكنولوجيا يمكن أن تخفف الفاقة في الموارد الطبيعية وتعالج إنتاج النفايات والتلوث في البيئة. ويدعم أغلبية الباحثين النظم البيئية التي تمتلك القدرة المحدودة لامتصاص النفايات وتوليد الموارد المتجددة، إذ تسبب حالات الإنتاج والاستهلاك دون توقف تدهورا كبيرا في النظم الطبيعية. ومن المشكوك فيه أن التكنولوجيا تستطيع لوحدها تقليص الآثار البيئية الضارة للاستهلاك من الخيرات والسلع والموارد. وبالتالي فإن الحفاظ أو تحقيق التنمية المستدامة يفرض عدد من الشروط التي يجب احترامها و قد حددها المجلس الكندي لوزارة البيئة بما يلي :[2]

- ❖ لا يتجاوز مستوى استخدام الموارد الطبيعية المتجددة مستوى توليدها.
- ❖ لا يتجاوز مستوى نفاذ الموارد غير المتجددة مستوى تنمية البدائل المتجددة.
- ❖ لا تتجاوز كمية التلوث و النفايات التي تمتصها البيئة.

المطلب الثالث:أبعاد التنمية المستدامة

يمكن أن نوجز أبعاد التنمية المستدامة في العناصر التالية:

أولا:الأبعاد الاقتصاديــة[3]

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية ،حيث أظهرت العقود الأخيرة مأزقا تنمويا تمثل بشكل واضح في انقسام العالم إلى شمال غني و جنوب فقير .

1- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، و هو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بـ 10 مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

---

[1] **قاعدة سرفيان كوزي** تنص على أن الناتج من استخدام المصادر المستنفذة يجب استخدام جزء منها في قضاء الحاجيات الحالية بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة.

[2] محمد إبراهيم التويجري، **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية**، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع لإدارة البيئة، البحرين، ص ص:69، 70 .

[3] بوعشة مبارك، **أبعاد التنمية المستدامة-تجربة هولندا-**، ملتقى حول: اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة21، -22 أكتــوبر 2008.

كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90 % من الناتج الصناعي العالمي و تمتلك حوالي 84 % من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين يبلغ وزنها السكاني بحدود 25 % من سكان الكرة الأرضية ،و هي تستهلك اثنتي عشرة ضعف مما تستهلكه دول الجنوب،و يبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود عشرون ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب.

2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة . و لا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية .و تعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة ،لاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن معالجته:

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ،لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات (و بالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي) كان كبيرا بدرجة غير متناسبة ، يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد المالية التقنية و البشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف و تستخدم الموارد بكثافة أقل ، و في القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية و العمل معها، و في تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة و الاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها و الصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية و المالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى ،باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

4- تقليص تبعية البلدان النامية:

و ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية بين البلدان الغنية و الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة.ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية،يتباطأ نحو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية و تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر،مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. و مما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد عل الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي و بالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، و في التجارة فيما بين البلدان النامية، و تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

5 - التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:

تعنى التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، و يعتبر التحسين السريع،كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي. و يحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة ،لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر و تدهور البيئة و النمو السريع للسكان و التخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري و التبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية و الذين ربما كان بقاؤهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه ، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية ، و ليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة،كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة و توفير الأمن لشيخوختهم.

6- **المساواة في توزيع الموارد:**

إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر و تحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية و الفقيرة ،و تعتبر هذه الوسيلة،غاية في حد ذاتها،و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة فالفرص غير متساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و على الأراضي و الموارد الطبيعية الأخرى و على حرية الاختيار و غير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أما التنمية ،فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

7- **الحد من التفاوت في المداخيل**:

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل و في فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و إتاحة حيازة الأراضي الواسعة و غير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية،و كذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية ، و تحسين فرص التعليم و الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان.و تجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي و التعليم و غير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة و النمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا و كوريا الجنوبية و تايوان.

8- **تقليص الإنفاق العسكري:**

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعنى في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية و أمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية . و من شأن إعادة تخصيص و لو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

ثانيا: الأبعاد البشرية[1]

1- تثبيت النمو الديموغرافي :

وتعني التنمية المستدامة فيما بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات .كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

2- مكانة الحجم النهائي للسكان :

وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة .وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين .وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

3- أهمية توزيع السكان :

كما أن لتوزيع السكان أهميته فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة .فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها .ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

4- الاستخدام الكامل للموارد البشرية:

[1] بن طيب هديات خديجة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** ، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11- 12 نوفمبر 2008 .

كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع .ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة .والتنمية المستدامة تعني– فيما وراء الاحتياجات الأساسية - تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري- بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

5- الصحة والتعليم :

ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل ، ووجود قوة عمل حسنة للتعليم ، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية .ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

6- أهمية دور المرأة :

ولدور المرأة أهمية خاصة .ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة .والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل– كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال -ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم .والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة .ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

7- الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم :

ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق .لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

ثالثا: الأبعاد البيئية[1]

1- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد :

[1] بن طيب هديات خديجة، المرجع نفسه.

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية .كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية .أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما .وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

2- حماية الموارد الطبيعية :

والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود– ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك -مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل .وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة .وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات ، وتهدد الحياة البرية ، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا ، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

3- صيانة المياه :

وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية ، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه .وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه ، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

4- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية :

وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة ، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى للتدمير السريع ، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة ، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض و تدمير الملاجئ و النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة و إن أمكن وقفها.

5- حماية المناخ من الاحتباس الحراري :

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

رابعا: الأبعاد التكنولوجية[1]

1- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية:

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض ، وفي البلدان المتقدمة النمو يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة ، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي.وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة تكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. و ينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول ، وتعيد تدوير النفايات داخليا ، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.[2]

2- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:

والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية .والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها .ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية –الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود ، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية ، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] بن طيب هديات خديجة،المرجع نفسه.

[2] عبد السلام أديب، **أبعاد التنمية المستدامة**،الحوار المتمدن - العدد: 333 - 2002 / 12 / 10 - 12:40 ،تاريخ الزيارة 12/03/2012،انظر الموقع:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305 18.46

3- المحروقات والاحتباس الحراري:

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة .فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ .والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في اجترار عالمي للمناخ .وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا -آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية و على رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

4- الحد من انبعاث الغازات:

وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات ، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات ، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفء ما يستطاع في جميع البلدان.

5- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:

والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة ، فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون ، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

والجدول رقم(02) يوضح **الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة**

البعد	الهدف النهائي	السبل المؤدية إلى تحقيق الهدف النهائي
البعد	استمرار التحسين في دخول الأفراد،بدون	استدامة النمو والمحافظة على رصيد

الاقتصادي	حدوث مشاكل تضخم وميزان المدفوعات وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية والمالية.	رأس المال والكفاءة في الاستخدام الأمثل للموارد والاستثمارات.
البعد البشري	توسيع خيارات البشر من أجل بناء القدرات البشرية، واستخدام القدرات في بناء المجتمع.	زيادة الاهتمام بالصحة والتعلم والحد من الفقر وسوء توزيع الدخل ، بالإضافة إلى توفير فرص العمل والتشغيل ، وتوسيع نطاق المشاركة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع والاهتمام بقضايا المرأة.
البعد الاجتماعي	تحقيق الترابط والتفاعل بين أفراد المجتمع أكبر من مجرد مجموع أفراده.	المحافظة على الانتماء والحرية والهوية الثقافية و القيم الأخلاقية والترابط الاجتماعي ، وتطوير نظام الحكم الديمقراطي والتنمية المؤسسية والمساواة أمام القانون.
البعد البيئي	المحافظة على الموارد البيئية باعتبارها عنصر هام ضروري في العمليات الإنتاجية والمحافظة على طاقة الحمل للأنساق البيئية الحية واستقرار النظام البيئي العالمي.	معالجة المشاكل الخاصة بالموارد المتجددة(كالتلوث، عدم الكفاءة في استخدام المياه، تجريد الغابات)، وتلك الخاصة بالموارد غير المتجددة(كالاستخدام غير العقلاني وغير الرشيد لمصادر الطاقة) ، حيث أن تلك المشاكل تؤدي إلى انهيار الأنساق البيئية وحدوث المشاكل الكونية مثل التصحر وفقر التنوع البيولوجي.

المصدر: مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ـمقدمة عامةـ**، مرجع سبق ذكره، ص456 .

بعد أن تعرفنا على أبعاد التنمية المستدامة، كان لزاما علينا التعرض أيضا لأهم الطرق والأساليب لتمويل هذه التنمية على غرار أنواع التنمية الأخرى.

المطلب الرابع :أساليب وطرق تمويل التنمية المستدامة

لتعزيز التنمية المستدامة لابد من البحث عن مصادر مالية لتمويل هذه التنمية ، وقد عرف تمويل التنمية بكونه "عملية البحث وتوفير الاحتياجات الضرورية من الأموال بكافة أشكالها وفي الوقت المناسب لعملية التنمية".[1]

لذا فقد ضبطت ندوة ريو خلال العشريات الماضية النفقات العامة للإنجازات المتوقعة برسم أجندة 21 من عدة مصادر أهمها: [2]

أولا:الطرق التقليدية:

1- **المساعدات العمومية**: تخصص البلدان المانحة الرئيسية والأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال كل سنة إعانة عمومية لفائدة التنمية المستدامة، ولقد وضعت ندوة ريو دي جانيرو تقديرا لهذا المبلغ بهدف مواجهة نفقات التنمية المستديمة بمقدار 70 مليار دولار سنويا إلى غاية سنة 2000.غير أن تلك المساعدات عرفت تآكلا وأصبح من المتعذر تحصيل تلك التقديرات لفائدة التنمية؛ ضمن مجموع 21 عضوا في اللجنة نجد سوى أربعة دول (السويد، النرويج، هولندا، الدنمارك) تحترم وبصفة منتظمة النسبة المحددة.

2 - **التمويل متعدد الأطراف**: يساهم التمويل المتعدد الأطراف في عملية تمويل التنمية المستدامة بنسبة معتبرة، فقد استقر في التسعينات ما بين (17 و19 مليار دولار) وفي سنة 1997 عند 18 مليار دولار ومن أهم الممولين هنا نجد:

- ✓ **البنك العالمي**: يعتبر البنك العالمي الممول الأساسي لإعانة التمويل متعددة الأطراف فمنذ مطلع التسعينات عمل البنك على تطوير سياسته التموينية بشكل محسوس، فبين (1994-1986) قام البنك بتمويل 120 مشروع له علاقة بالبيئة ، أي ما قيمته 9 ملايير من الدولارات في شكل قروض. ويمول البنك أربعة أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستدامة:
  - ❖ مساعدة البلدان الأعضاء في رسم الأوليات وتدعيم المؤسسات وصياغة السياسات البيئية وإستراتيجيات التنمية المستدامة.

[1] عجلان العياشي، **دور الإفصاح والشفافية والحوكمة المصرفية في تمويل التنمية المستدامة - حالة الجزائر** - ، ملتقى العلمي الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009.

[2] عادل عامر، **دور الاستثمار في الرأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره.

- ❖ العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة وإنجاز المشاريع.
- ❖ حمل البلدان الأعضاء على الاستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر حماية البيئة ، كالتحكم في النمو الديمغرافي ، برامج مقاومة الفقر...الخ.
- ❖ معالجة البيئة العالمية عن طريق الصندوق من أجل بيئة عالمية.

✓ **صندوق البيئة العالمية:** تأسس الصندوق سنة 1990 ويتم تسييره من طرف البنك العالمي وبرنامج الصندوق إلى تزويد البلدان النامية بالأموال الضرورية لتمويل النفقات الإضافية المرتبطة بتطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف حول البيئة ، وتتخذ المساعدات التي يمنحها الصندوق للبلدان النامية شكل اعتمادات موجهة لمشاريع استثمارية ولعمليات الإعانة التقنية وبدرجة أقل لنشاطات البحث. وللاستفادة من تمويل الصندوق يجب أن يتوفر المشروع على ملمح مجدد ويؤكد فعالية التقنية المستعملة ، بالإضافة إلى إسهام المشروع في تثمين الموارد البشرية.

ومن بين المصادر التقليدية لتمويل التنمية المستدامة نجد أيضا:[1]

- ❖ صيغ التمويل الإسلامية: ومن تلك الصيغ: المشاركة ، المرابحة ، سندات المقارضة ، القرض الحسن، الأسهم الوقفية،و المزايدة الاستثمارية.
- ❖ التمويل بالاقتراض المحلي أو الدولي.
- ❖ المساعدات العينية للفقراء والشركات.
- ❖ إعادة تدوير المخلفات وهو أسلوب لتمويل التنمية المستدامة اقل استهلاكا للموارد المتاحة.

ثانيا:آليات جديدة للتمويل:

من وقت بعيد وضعت آليات تمويل التنمية المستديمة موضع المناقشة ، وأمام التوزيع غير المتكافئ للثروات العالمية (رسوم دولية، مبادلة حقوق التلويث بمشاريع إنمائية...الخ).

1- **فرض الرسوم على حركة المضاربة المالية:**

في هذا الصدد ، اقترح "جمس ثوبان" 1972 ، فكرة فرض ضريبة على الصفقات المالية الدولية ذات المدى القصير، يمكن اقتطاعها من الصفقات التي تتم بالعملة الصعبة ، ويمكن توجيه إيرادات هذا الرسم لفائدة المساعدة على التنمية المستدامة ، ويجلب هذا الرسم حوالي 166 مليار من الدولارات سنويا أي مرتين المبلغ الضروري للقضاء على الفقر المدقع في مطلع القرن الواحد والعشرين وذلك حسب الأرقام التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية. كما أنه تم اقتراح أفكار أخرى لاستخلاص موارد مالية إضافية لصالح التنمية كالرسم بقيمة 1% على تذاكر الطيران. ويشمل النقد الرئيسي لهذه المقترحات في صعوبة

[1] عبد العزيز قاسم محارب،**التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2011،ص 359 .

تطبيقها على الصعيد العالمي ، وبالتالي تمت مواجهتها بالرفض والمعارضة من قبل الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي كانت هاته الآليات محدودة نسبيا.

2- **التنمية النظيفة**: [1]

✓ **ولادة آلية التنمية النظيفة**:

كانت ولادة آلية التنمية النظيفة بعد عقد مؤتمر كيوتو باليابان في ديسمبر 1997 ، وأسفر عن اتفاق بين 160 دولة يلزم الدول الصناعية بتقليل انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري.

ففي البداية اقترحت البرازيل إقامة صندوق يمكن تزويده بأموال المخالفات التي تدفعها الدول المتقدمة التي لا تراعي التزاماتها بتقليص الإنبعاثات ، ويستعمل هذا الصندوق في تمويل المشاريع ذات الاستعمال الأنجع للطاقة في بلدان الجنوب.

➢ **آلية تجارة الانبعاثات بين الدول الصناعية:**

وذلك بان تشتري الدولة ذات الانبعاثات الغازية الأكثر ما زاد عن حصتها من الدولة ذات الانبعاثات الغازية الأقل.

حيث يمكن للدول أن ترفع حصة حقوقها في التلويث وفي المقابل تستمر في التكنولوجيات غير الملوثة لصالح البلدان النامية التي لا تمتلك وسائل الحصول عليها ، وتقوم الفكرة على منح مرونة أوسع للبلدان المصنعة في تفعيل التزاماتها مع حث البلدان النامية على المساهمة في مجهود حماية البيئة مقابل التعهد لها بمكاسب تكنولوجية ومالية ، ولقد أولت الدول النامية عناية كبيرة لهذا الاقتراح.

➢ **البرامج المشتركة بين البلدان الصناعية والبلدان ذات الاقتصاديات الانتقالية:**

ويقصد بالأخيرة الدولة ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، حيث تشترك الدولتان في التمويل وفي حصة الانبعاثات.

➢ **آلية التنمية النظيفة:**

حيث تقدم الدول المتقدمة التمويل الكامل لمشروع ما ينفذ في أحد البلدان النامية شرط أن تتوفر في هذا المشروع مواصفات معينة أهمها أن يسهم في خفض انبعاثات غازات الدولة المتقدمة التي تزيد عن حصتها المقررة بموجب بروتوكول كيوتو ، ويشترط موافقة الأطراف المعنية وأن تكون المشاريع حقيقية طويلة الأجل وقابلة للقياس وتتصف بالحد من تغير المناخ.

▪ **آلية التمويل من خلال التنمية النظيفة:**[2]

[1] المرجع نفسه ،ص 360 .

[2] المرجع نفسه ،ص ص:362 -365 .

يعد الحد من تخفيض الانبعاثات الغازية في الدول المتقدمة ارتفاع التكلفة ، لذلك يجري التعامل على قلة الانبعاثات في الدول النامية كسلعة تشتريها الدول المتقدمة التي تزيد انبعاثاتها عن حصتها المقررة.وهي تخضع للعرض والطلب وفق السوق، وعلى الدول المتقدمة الترويج لبيع حصتها في الدول النامية.

وهذه الآلية احد المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة للتوفيق بين الاقتصاد والبيئة، خصوصا أن اتفاق كيوتو ألزم الدول الصناعية المتقدمة ان تخفض انبعاثاتها الغازية ولم يلزم الدول النامية بذلك، مما يشجع على الاستثمار في الدول النامية وتطوير التكنولوجيا فيها وتوافر فرص العمل ودخول رؤوس الأموال إليها.

وقد دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ سنة 2005 ، ووضع ترتيبات مؤسسية محددة للدولة العضو منها إنشاء ما يسمى "السلطة الوطنيةDNA "التي تعطي الموافقة الرسمية للدولة للبدء بأي مشروع يندرج ضمن آليات التنمية النظيفة، وتستطيع الدول النامية أن تحصل شهادات تخفيض الانبعاثات CER والولوج إلى السوق البيئي لبيع ما تحصل عليه من شهادات أو ما يسمي "سوق الكربون"، والذي يخضع للعرض والطلب مثل أن تدفع دولة ما على كل شهادة تخفيض 12 يور لكل طن من ثاني أوكسيد الكربون بدلا من 17 يورو.

ويساعد التمويل الموجه من خلال التنمية النظيفة الدول النامية على بلوغ مستهدفاتها للتنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، كالهواء الأنقى،توظيف العمالة، التخفيف من الفقر، وتشجيع الاستثمارات الخضراء المعتمدة على الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وترك بروتوكول كيوتو لكل دولة نامية مضيفة تحديد أسلوبها في تقييم المشروع وفقا لتنوع معايير التنمية المستدامة التالية:

- **المعايير الاجتماعية**: بأن يحسن المشروع جودة الحياة ، ويخفف من الفقر ويكرس المساواة.
- **المعايير الاقتصادية**: بأن يوفر المشروع عائدات مالية للكيانات المحلية ، ويسفر عن تأثير ايجابي في ميزان المدفوعات ، ويوطن التكنولوجيا الجديدة.
- **المعايير البيئية:** بأن تقلص المشروع انبعاثات الغازات الدفينةGHGs وتقليل استخدام الوقود الاحفوري ، ويحفظ الموارد المحلية ، ويخفف الضغط على البيئة ، ويوفر الشروط الصحية والمزايا البيئية الأخرى ، ويفي بأغراض السياسات البيئية.

المبحث الثالث:أسس تحليل التنمية المستدامة

المطلب الأول :استراتيجيات التنمية المستدامة واهم التحديات التي تواجهها

أولا: استراتيجيات التنمية المستدامة

تتمثل استراتيجيات التنمية المستدامة في:[1]

1- **النمو التراكمي**: بربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.

2- **النمو الاقتصادي النظيف**: بأقل قدر من الطاقة الكثيفة، وبالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، أي ربط التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية البشرية.

3- **توليد الوظائف وفرص العمل**: من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ثم الاستثمار.

4- تأكيد معدل منتظم لزيادة السكان.

5- تشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيدا عن تلوث الهواء والمياه.

6- إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المنتجات والمواد وتخفيض استهلاك الطاقة.

7- أخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

8- ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية والبيئة النظيفة.

9- دور المدراء في تحقيق التنمية المتواصلة.

ثانيا:التحديات التي تواجه استراتيجيات التنمية المستدامة

تواجه استراتيجيات التنمية المستدامة مجموعة من التحديات لعل من أهمها :[2]

1- **تقوية المؤسسات البيئية والمشاركة الشعبية**:

بحسبان أن العمل البيئي هو مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني، فإن التقوية المؤسساتية على صعيد الأطراف الثلاثة من شأنها أن تحسن:

- ❖ القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي.
- ❖ زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات البيئية من أجل استنهاض العمل الشعبي وزيادة استعداد المواطنين لدفع تكلفة الحفاظ على البيئة ومنع التلوث.
- ❖ تعزيز دور الأجهزة المسؤولة على التحفيز البيئي ومراقبة معايير الجودة البيئية ومتابعتها.

2- **الإدارة البيئية:**

تصاعد الحديث في السنوات الأخيرة عن الأخطار و التهديدات البيئية التي تواجه مستقبل الجنس البشري واستمراره مثل قضايا ازدحام كوكب الأرض بالسكان والفقر والصراعات المدمرة وتلوث الهواء وتلوث المياه العذبة وإزالة الغابات وتلوث مصايد الأسماك والإضرار بالأراضي. ولكن يمكن تقليل هذه الأخطار

[1] عادل عامر، **دور الاستثمار في الرأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة.**مرجع سبق ذكره.

[2] مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة –مقدمة عامة-**، مرجع سبق ذكره، ص458 .

إلى أبعد مدى إذا أدبرت شؤون التنمية على مرتكزات بيئية تضمن إطراد النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحافظ على المنظومة البيئية وتحقق استدامة مكوناتها.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المشكل الأساسي هو تحديد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس التنمية المستدامة.

لذا تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول و المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي و هذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية و الدولية حول السياسات الاقتصادية و الاجتماعية.

و قد حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات متعددة للتنمية المستدامة لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن.

و يعتمد قياس الاستدامة البيئية على 20 مؤشرا رئيسيا تنقسم بدورها إلى 68 مؤشرا فرعيا.

أولا: مكونات الاستدامة البيئية[1]:

و حسب الدراسة فإن هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي:

1-**الأنظمة البيئية** :تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صعبة.

2-**تقليل الضغوطات البيئية** :تكون دولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة.

3-**تقليل الهشاشة الإنسانية** :تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي.

4-**القدرة الاجتماعية و المؤسسية** :تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية و اجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

5-**القيادة الدولية** :تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية و تخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

ثانيا: مؤشرات الضغط -الحالة -الاستجابة[2]:

لا يمكن اعتبار مؤشر الاستدامة البيئية مقياسا عالميا محكما للتنمية المستديمة، إذ أنه يتعرض حاليا للكثير من النقد المنهجي، أما المؤشرات الأكثر دقة و شمولية فقد طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم

[1] فوزي عبد الرازق، كاتية بوروبة،**التنمية المستديمة ورهونات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11- 12نوفمبر ،2008 ، أيام 07 -08 افريل 2008.

[2] فوزي عبد الرازق، كاتية بوروبة، المرجع نفسه.

المتحدة و تسمى عادة بمؤشرات " الضغط و الحالة و الاستجابة "لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية، التلوث، انبعاث الكربون و مؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء و المياه و التربة و مؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية.

و تنقسم مؤشرات التنمية المستديمة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناءا على تعريف التنمية المستديمة وهي:

1- المؤشرات الاجتماعية[1]:

- ✓ **المساواة الاجتماعية:** ترتبط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد و إتاحة فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة ، الصحة ، التعليم ...و من القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر و توزيع الدخل ، تمكين الأقليات الدينية و العرقية ، الوصول إلى الموارد المالية و الطبيعية و عدالة الفرص ما بين الأجيال.

و بالرغم من التزام معظم الدول بالمساواة الاجتماعية تبقى من أكثر القضايا صعوبة في التحقق و يمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرين هما:

- ➢ **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر و نسبة السكان العاطلين عن العمل و هم في سن العمل.
- ➢ **المساواة في النوع الاجتماعي:** و يمكن قياسها من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

- ✓ **الصحة العامة**: إن الحصول على مياه شرب نظيفة و غذاء صحي و رعاية صحية دقيقة من أهم مبادئ التنمية المستدامة. ففي معظم الدول النامية فإن الخدمات الصحية لم تتطور، و هناك عدة مؤشرات لقياس الصحة و هي:
  - ➢ **حالة التغذية** : و تقاس بالحالات الصحية للأطفال.
  - ➢ **الوفاة :**و تقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات.
  - ➢ **الإصحاح** :و يقاس نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.
  - ➢ **الرعاية الصحية**: و تقاس نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال و نسبة استخدام موانع الحمل.
- ✓ **التعليم:** هناك ارتباط بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي و الاقتصادي.

2-القضايا والمؤشرات البيئية[2] :

[1] فوزي عبد الرازق، كاتية بوروبة، المرجع نفسه.

[2] فوزي عبد الرازق، كاتية بوروبة، المرجع نفسه.

- ✓ **الغلاف الجوي**: إن التغير المناخي و ثقب الأوزون ونوعية الهواء تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان ، لذلك اهتمت وثيقة الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي ووضعت العديد من التوصيات، كما تم إقرار الكثير من المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الإقليمية لحماية المناخ و مقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري و تقليل الإنبعاثات السامة و الملوثات الغازية ، و هناك ثلاث مؤشرات تتعلق بالغلاف الجوي و هي:
  - ➢ **التغير المناخي:** و يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
  - ➢ **ترقق طبقة الأوزون**: و يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
  - ➢ **نوعية الهواء**: و يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.
- ✓ **الأراضي:** إن طرق ووسائل استخدام الأراضي تحدد مدى التزام الدول بالتنمية المستديمة، فاستخدامات الأراضي تتطلب حسن التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض، وحمايتها من التلوث و التصحر ، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:
- ✓ **الزراعة**: و يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
  - ➢ **الغابات**: و يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض و معدل قطع الغابات.
  - ➢ **التصحر**: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة مع المساحة الكلية.
  - ➢ **الحضرنة**: ويتم قياسها بمساحة الأراضي السكنية.
- ✓ **البحار و المحيطات و المناطق الساحلية**: تشكل البحار والمحيطات 70% من مساحة الكرة الأرضية وهي تواجه العديد من المشاكل البيئية منها التلوث و تراجع الإنتاج البحري، و تلوث نوعية مياه البحر و أهم المؤشرات المستخدمة هي:
  - ➢ **المناطق الساحلية** :و تقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
  - ➢ **مصائد الأسماك** :وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.
- ✓ **المياه العذبة :**إن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة من أهم المصاعب التي تواجه دول العالم، وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية و كمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية و الاقتصادية في العالم في ظل التزايد السكاني خاصة و أن المياه العذبة مورد غير متجدد و معرض للاستنزاف و التلوث و يتم قياس ذلك بمؤشرين هما:نوعية وكمية المياه.

- ✓ **التنوع الحيوي** :وهذا يعني حماية الحيوانات و النباتات البرية و إنشاء المحميات من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان و دون التأثير على توازن الطبيعة، و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:
  - ➢ **الأنظمة البيئية :**و يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية.
  - ➢ **الأنواع**: و يتم قياسها بنسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

3-المؤشرات الاقتصادية[1]:

- ✓ **البنية الاقتصادية** :إن التحليلات الاقتصادية الرأسمالية تستخدم حاليا المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل كما أنها لا تعكس قيمة الموارد الطبيعية المستنزفة من أجل عمليات الإنتاج و لذلك فإن من أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي:
  - ➢ **الأداء الاقتصادي** :ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد و نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
  - ➢ **التجارة** :و تقاس بالميزان التجاري مابين السلع و الخدمات.
  - ➢ **الحالة المالية** :و تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجتماعي، و كذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.
- ✓ **أنماط الإنتاج و الاستهلاك :**وهي قضية رئيسية في التنمية المستدامة، إذ لا بد من حدوث تغير جذري في سياسات الإنتاج و الاستهلاك للحفاظ على الموارد و جعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين ليشكل تساو، و كذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة، وهذه مسؤولية الدول الصناعية التي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف بينما تبقى دول الجنوب تعاني في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها.

و أهم المؤشرات لقياس الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية في التنمية المستديمة هي:

- ➢ **استهلاك المادة :**و تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام الطبيعية في الإنتاج.
- ➢ **استخدام الطاقة** : وتقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.
- ➢ **إنتاج و إدارة النفايات** :و تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية و المنزلية.
- ➢ **إنتاج النفايات الخطيرة** :إنتاج النفايات المشعة.

[1] فوزي عبد الرازق، كاتية بوروبة، المرجع نفسه.

➢ **النقل و المواصلات** :و تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات سيارة خاصة، طائرة ، مواصلات عامة.....الخ.

4-المؤشرات المؤسسية:[1]

- ✓ **خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة**: يعد أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.
- ✓ **المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة**: يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية.
- ✓ **الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة**: إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.
- ✓ **مستخدموا الإنترنت لكل 100 نسمة**: يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.

المطلب الثالث:قياس التنمية المستدامة

تتحدد أبعاد التنمية المستدامة في أربعة أبعاد رئيسية ، والتي لا بد من التركيز عليها جميعها بنفس المستوى من أهداف التنمية نفسها ، فإن هذه المؤشرات والمعاملات تختلف في عددها ونوعها من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية المستدامة واختلاف الأولويات والخبرة المتاحة والبيانات المتوفرة ، وأن مؤشرات التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية ، فهذه تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية أو المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى ، إلى جانب هذه المؤشرات تم تطويرها لمتابعة التقدم الحاصل وتقييم فعالية وأثر السياسات التنموية المطبقة على التنمية واستغلال الموارد الطبيعية ، لذلك فإن عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية في المستويات المكانية المختلفة تمر بمجموعة من المراحل:[2]

أولا :المرحلة الأولى

وتشمل الخطوات التالية:

- ❖ تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومية والخاصة.
- ❖ تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية.

[1] شبكة طلبة الجزائر، **التنمية المستدامة**، تاريخ الزيارة: 11 -02-2012 ،الساعة 28 : 13، انظر الموقع: file://localhost/G:/t1052.html

[2] عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:254 ،255 .

- وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات.
- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازها.

ثانيا:المرحلة الثانية

وتشمل الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات.
- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع إقامة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة.
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.
- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

ثالثا:المرحلة الثالثة

وتشمل الخطوات التالية:

- مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات.
- إمكانية جمع ما هو غير متاح من البيانات.
- مصدر البيانات.
- استمرارية توفر البيانات.
- إمكانية الحصول على البيانات بسهولة.
- مدى واقعية هذه البيانات.
- طريقة إنتاج هذه البيانات.

المطلب الرابع:المشاكل التي تعترض قياس الاستدامة

إن ثمة مشاكل عدة تعترض قياس الاستدامة ، سواء كان ذلك القياس من منظور مادي أو نقدي ، ومن أسباب ذلك ما يلي:[1]

- خلاف حول طبيعة العناصر التي يجب التركيز عليها عند قياس الاستدامة وتغيراتها ، خصوصا أن الظواهر التي يتم الاتفاق على أهميتها ذات جوانب عدة ، ومن الصعب إدماجها في مؤشر واحد لكل ظاهرة مثلا حالة القياس المادي للتلوث وقيا كميات العناصر الملوثة للبيئة التي يتم التخلص منها ، أو قياس نتائج التلوث على صحة الإنسان- الطيور، الحيوان ، النبات والأحياء

[1] مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة**،مرجع سبق ذكره، ص323 .

المائية- وفي حالة قياس التلوث بمقاييس نقدية فقد يتم عن طريق قياس الإنفاق الفعلي على مكافحة التلوث. وهو يمثل التكلفة المباشرة للتلوث ، وقد يقاس التلوث بالتكلفة الافتراضية لبلوغ مستوى معين من النقاء في مكونات المنظومة البيئية وهي: الأرض ، الماء ، والهواء.

وأخيرا قد يقاس نقديا عن طريق الخسائر التي لحقت بالإنسان والحيوان ، ونوعية الحياة عموما.

- ❖ صعوبة الحصول على تقديرات دقيقة عن الخسائر البيئية.
- ❖ صعوبة الحصول على بيانات موثوق بها ومدققة عن الإنفاق الفعلي على مكافحة ومراقبة التلوث من مصادره المختلفة.
- ❖ كثرة مؤشرات قياس الاستدامة، التي ينبغي على أصحاب القرار أخذها بعين الاعتبار.

ونتيجة لهذا كله فان مؤشرات قياس الاستدامة متعددة ، بحيث يصعب التغير عنها بمقياس واحد ، ولابد من خليط من المؤشرات النقدية والمادية للتعبير عنها بدقة.

الخلاصة:

إن السياسات التنموية السابقة ركزت على الجوانب الاقتصادية والمالية وراهنت عليها لرفع رفاهية الإنسان ، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة ، فالتنمية المستدامة تتطلب تغييرا جذريا وجوهريا في هذه السياسات عن طريق تحقيق أهدافها وإحراز التقدم المتزامن مع أبعادها المختلفة ، وهي الأبعاد الاقتصادية ، البشرية ، البيئية ، والتكنولوجية ، والتي تترابط فيما بينها ترابطا وثيقا ، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر. والتنمية المستدامة كغيرها من النماذج التنموية المختلفة كان لا بد من إيجاد بدائل تمويلية مختلفة تسمح لها بالمضي في مسيرتها نحو الأمام، لذا كانت في خدمتها بعض المصادر التقليدية بالإضافة إلى الطرق الحديثة والمبتكرة خصيصا لها.

وبما أن العنصر البشري هو أهم ركيزة تقوم عليها التنمية المستدامة وباعتباره العنصر الفعال والمحرك الرئيسي لها ، فكان لابد من استثماره بالطريقة الصحيحة ليخدم مصالحها، فيا ترى ما هو رأس المال البشري؟ وكيف يمكننا الاستثمار فيه؟.

التمهيد:

لم يعرف العالم المعاصر موجة من التغيرات كالتي يعرفها اليوم ، ولا تحديات كالتي يواجهها اليوم بشكل أدى إلى انفجار المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية ، ولعل من أبرزها العنصر البشري كقاعدة تبنى عليها الثروات المختلفة ، وهذا بفضل ما يمتلكه هذا العنصر الفعال من مهارات ومعارف وكفاءات ، بالإضافة إلى خبرته وقدرته على الابتكار وتوليد الاختراعات ، مما أدى إلى اكتشاف أخذ طريقه إلى الاستيلاء على مركز الاهتمام على نطاق واسع هو رأس المال البشري.

ولقد اقتنعت السلطات المتقدمة بضرورة التعامل مع هذا المورد البشري من منظور جديد، مما انعكس بظهور اتجاهات وأدوار جديدة من بينها الاستثمار في رأس المال البشري لما له من قدرة على الإبداع والابتكار لاسيما في مجال التنمية وتحقيقه لعوائد ومنافع غير مسبوقة على الصعيد الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تحاول القيادات المعاصرة رسم إستراتيجياتها ووضع خطط برامج لاحتواء هذه الكفاءات والعقول عالية التميز، واستثمار وتنمية هذه الأصول حيث أن أفضل الاستثمارات هو الاستثمار في الدماغ البشري، وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: محاولة لفهم رأس المال البشري.

المبحث الثاني: سبل تكوين رأس المال البشري.

المبحث الثالث:الإطار العام للاستثمار في رأس المال البشري.

المبحث الأول:محاولة لفهم رأس المال البشري

إن اهتمام الاقتصاديين برأس المال البشري هو اهتمام قديم ، وتحديدا في القرن السابع عشر، و لقد عارض فريق من الاقتصاديين القدامى مجرد التفكير في العنصر البشري كرأسمال أو كثروة وطنية حيث أن ذلك يعيد إلى الذاكرة عصر العبودية فلقد كان رأس المال البشري مملوكا للسيد مثله مثل رأس المال المادي و هذا ما أكده" جون ستيوارت ميل J.S.MILL" في كتابه ، و لكن نجد من جانب آخر

بعض الاقتصاديين الذين رأوا أن العنصر البشري يعتبر كرأس مال ، و من بين هؤلاء نجد الاقتصادي "آدم سميث ADAM SMITH " و الذي اعتبر أن كل القدرات المكتسبة لسكان بلد كجزء من رأسمالها.

المطلب الأول :التطور التاريخي لرأس المال البشري

يرى VON THUNEN أن اعتبار العنصر البشري كرأسمال لا ينقص من شأنه ، بل يزيد من قيمته و كرامته وحريته ، و ما الحروب القديمة التي قامت لأكبر دليل على إهمال تلك المجتمعات للعنصر البشري[1] ، ليدخل رأس المال البشري في مفهومه لرأس المال ، ثم جاءIRVING FISHE الذي أكد على أهمية رأس المال البشري في التنمية بل ألح على ضرورة الاستثمار في التعليم و الاهتمام بالرعاية الصحية ثم جاء MARSHALL فظهر أنذاك ما يسمى باقتصاديات الموارد البشرية، و تم إبراز الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري و التي ستساعد على حل عدة متناقضات ، و ما زيادة معدل الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر دليل على ذلك و هذا راجع للاهتمام بالعنصر البشري نظرا لما يملك من علم و معرفة و تأثيره على الإنتاج و الإنتاجية هذا من جهة و من جهة أخرى يبين لنا فوائد الاستثمار في الموارد البشرية و أهميته البالغة على الإنتاج ، هذا دون أن ننسى الدور الذي لعبه رأس البشري في بناء اقتصاديات الدول التي عانت من دمار الحرب العالمية.

وفيما يلي عرض لتطور رأس المال البشري في شكل مراحل وهي[2]:

أولا:المرحلة الأولى(1850 -1945):أهم ما تميزت به هذه المرحلة:

1- **ظهور الثورة الصناعية**:هذه المرحلة تميزت بظهور المصانع التي تتطلب أعداد كبيرة من العاملين ذوي المهارات المتميزة ، لتشغيل آلات ذات عمليات متخصصة ، وكنتيجة لذلك برزت الحاجة إلى الاهتمام المتزايد بالعنصر البشري من تدريب وتنظيم العلاقات ، أي أن ممارسات الموارد البشرية تبلورت نتيجة الثورة الصناعية.

2- **مدخل الإدارة العلمية**: يعد مدخل الإدارة العلمية أول إسهام في بناء الفكر الإداري ، ويعتبر كتابها رواد للإدارة ، ومازالت آراء ومبادئ هؤلاء"فريديريك تايلور"، "هنري فايول"، "ماكس فيبر" تطبق حتى الآن ، وتقوم هذه النظرية على افتراض أساسي: "الإدارة تسعى دائما لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة".

أما بالنسبة للعنصر البشري فقد قام هذا المدخل بتفسير سلوك العامل بالاعتماد على افتراض مفاده أن الأسلوب الأمثل لزيادة سلوك العامل يكون عن طريق التخصص وتقسيم العمل ، مما يؤدي إلى سهولة

---

[1] بودلال علي ،**أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر** ، ملتقى دولي حول:اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي:09-10-2010.

[2] دخاحني وهيبة، **دور إدارة الموارد البشرية في استثمار رأس المال البشري في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات،جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة،2010 ،ص ص:7 -9 .

الأداء ، ويساعد على تحقيق أكبر عائد مالي ، والحافز المادي هو الأسلوب الوحيد لتحفيز العامل على بذل مجهود[1].

ويمكن القول أنه كان ينظر للعنصر البشري على أنه مجرد يد عاملة يكمن دورها في تكميل دور الآلة، فالعنصر البشري ككيان مادي ومعنوي كان غالبا ، وتسييره لا يتعدى تطوير اليد العاملة لتقوم بحركات معدة ومدروسة مسبقا.

3- **مدرسة العلاقات الإنسانية:** ظهر هذا الاتجاه نتيجة لتجارب "هاوثورن" التي أشرف عليها "التون مايو"، حيث ركزت هذه النظرية على إنتاجية العامل حيث اهتمت به من منظور أنه ليس فقط عامل إنتاج ولكنه إنسان له ماضي ، وعلاقات شخصية داخل بيئة العمل. كما عملت على إعطائه الميزات الاجتماعية الضرورية لتحسين العلاقات والتفاوض في مسائل تخصه من أجل الإنتاجية.

والعنصر البشري حسب هذه النظرية يمكن أن يؤثر على الإنتاج ، ومن ثم فزيادة الإنتاج يتحقق من فهم طبيعة الأفراد وتشجيعهم وتكييفهم مع التنظيم ، وركزت أساسا على الحوافز المعنوية إلى جانب الحوافز المادية وتأثيرها على الإنتاجية واكتشفت أهمية العلاقات الاجتماعية وغير الرسمية بين الأفراد والمجموعات ، حيث غيرت هذه النظرية نظرة أصحاب الأعمال للعنصر البشري وجعلتها أكثر عقلانية وإنسانية مما سبق ، كما انتقل المفهوم من مفهوم اليد العاملة إلى مفهوم القوى العاملة.[2]

ثانيا: المرحلة الثانية(1945 -1980):

تميزت هذه الفترة من 1945 الى1965 بزيادة السكان الموظفين غير المؤهلين وظهور عدة محاولات للباحثين و الكتاب ولتطوير مفاهيم نظرية العلاقات الإنسانية وجعلها أكثر شمولا وعمقا في فهم سلوك الأفراد من خلال:

دوافع العمل للفرد المتعددة (حاجات مادية ، الحاجة إلى الأمان، الحاجات الاجتماعية...الخ) كما أن نمط الإشراف والقيادة يؤثر على ثقة الفرد بنفسه. وقد انتقل المفهوم في هذه الفترة من مفهوم القوى العاملة إلى مفهوم الأفراد.

وتميزت الفترة من 1965-1980 بوصول الطفرة السكانية لسوق العمل، ولدوا بعد الحرب واكتسبوا مستوى جيد من التعليم ، تطلعاتهم تختلف عن سابقيهم، وما يميز هذه الفترة هو الأزمة البترولية

[1] وسيلة حمداوي، **إدارة الموارد البشرية**،مديرية النشر لولاية قالمة، قالمة، 2004 ، ص30 .

[2] محمد المهدي بن عيسى، **العنصر البشري من منطلق اليد العاملة إلى منطلق الرأس المال الاستراتيجي**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09 -10 مارس، 2004 ، ص56 .

(1974)، وبعدها تحول التنظيم من جديد ، وبرزت نظرية الأنظمة التي تعتبر العنصر البشري كأحد المواد الأساسية لمنظمات الأعمال ، أين تحول مصطلح العنصر البشري إلى مصطلح المورد البشري.

ثالثا:المرحلة الثالثة من 1980 إلى الآن:

لقد أدت حالة عدم الاستقرار وبالضبط في الثمانينات تبني العمل الإستراتيجي في كافة مجالات العمل، وكانت النتيجة ظهور الإدارة الإستراتيجية ، و رسم بناء على اتجاهات المؤسسة وأهدافها المستقبلية ، وكذلك بناء على تحليل البيئة الداخلية والخارجية لها ، حيث تتم وضع مجموعة من الخيارات والبدائل الإستراتيجية يتم تقييمها واختيار الأنسب منها لتحقيق الأهداف المسطرة ، وأصبحت الموارد البشرية مورد فعال أين يتحتم على العاملين الاستثمار ليحصلوا على الكفاءات التي يحتاجونها، وعلى إدارة الموارد البشرية تطوير كفاءات عمالها وتكوينهم ، وأخذهم بعين الإعتبار عند اختيار استراتيجياتها ، وأهم ما ميز إدارة الموارد البشرية هو تطبيق مبادئ ومفاهيم نظرية الاستثمار في رأس المال البشري التي ظهرت في التسعينات.

لذلك اعتبر العنصر البشري ليس مورد يجب تنميته فحسب بل هو رأس مال غير مادي يجب الاستثمار فيه أو استثماره من أجل التنمية.

المطلب الثاني: مفهوم رأس المال البشري ، مكوناته وخصائصه

و لكي تتضح فكرة أهمية رأس المال البشري في التنمية و التطور فلنتصور أنه لو وفرت جميع الإمكانيات الاقتصادية لدولة ما وضعت هذه الإمكانيات في يد فئة لا خبرة و لا علم لها بكيفية استخدام هذه الإمكانيات فحتما ستكون النتيجة انخفاض مستويات الإنتاج و الإنتاجية.

إذن إن أساس كل تقدم علمي و تكنولوجي قديم أو حديث هو العامل البشري لهذا فإن التقصير في تنمية هذا العنصر يترتب عليه انخفاض و سوء استخدام رؤوس الأموال المادية الأخرى ، و الدليل على هذا هو إن أغلب الدول النامية تقوم بجلب الخبراء الأجانب لمساعدتها في استخدام و صيانة أحدث التجهيزات و الاختراعات و حتى إعداد خبراء محليين لا يتم بسرعة كبيرة.

رأس المال البشري هو جميع المهارات والقدرات المتجسدة في الفرد العامل أو القوة العاملة و التي تكتسب من خلال التدريب و التعليم و الرعاية الصحية و المستوى الغذائي الجيد للفرد.

أولا: مفهوم رأس المال البشري:

1- أهم التعاريف الخاصة برأس المال البشري

إن مفاهيم الرأس المال البشري تمتد جذورها إلى أعمال "شولتز" –Sholtez- في الستينات والتي حصل على إثرها على جائزة نوبل العام 1999 والتي ارتبطت بمدلولات التعليم , لتأتي بعده أبحاث "بيكر"-Pucker- التي خاضت في مواضيع الاستثمار في التدريب و التي حصل بموجبها بدوره على جائزة نوبل العام 1993، و قد دفع الاهتمام بمفاهيم رأس المال البشري إلى:

"مينسر" –Munser- محاولة قياس التكلفة و المنفعة الاقتصادية المترتبة على الاستثمار في التعليم و التدريب ، و أشار "أوديورن"-Oudyourne- إمكانية تقديم محفظة للموارد البشرية على غرار محفظة الأوراق المالية ، و وضع كيفية تطبيقها على رأس المال البشري.[1]

لذا فتعاريف رأس المال البشري تختلف عند عدد من الباحثين والكتاب ، فكل واحد منهم يعرفه حسب منظوره الخاص ، وفيما يلي سرد لأهم التعاريف:

- ❖ رأس المال البشري يشير إلى مجموعة المعارف والمهارات والخبرات وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى الفرد أو جماعة عمل معينة".[2]
- ❖ رأس المال البشري هو:" مجموع القدرات الفطرية والمكتسبة لدى كل فرد والتي تؤدي الى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة." [3]
- ❖ المعرفة التي يمتلكها ويولدها العاملون مثل المهارات والخبرات والابتكارات وعمليات التحسين والتطوير".[4]
- ❖ ولقد عرف malone et edvision رأس المال البشري بأنه:"مجموعة المهارات والخبرات ومعرفة العاملين بالشركة."[5]
- ❖ رأس المال البشري هو:" جميع المهارات والقدرات المتجسدة في الفرد العامل أو القوة العاملة و التي تكتسب من خلال التدريب و التعليم و الرعاية الصحية و المستوى الغذائي الجيد للفرد." [6]
- ❖ كما يعرفه "blouge" على أنه:"الإنفاق على الإنسان لزيادة دخله في المستقبل." [1]

---

[1] بوزيان عثمان **اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات** ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09 -10 مارس، 2004، ص244.

[2] عبد الستار حسين يوسف، **دراسة وتقييم راس المال الفكري في شركات الأعمال**،المؤتمر العلمي الرابع حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، الأردن، افريل2005، ص08 .

[3] Michelle Riboud**, Accumulation du capital humain**,serie S.E economica Sorbonne, paris, 1978 ,p11 .

[4] المرجع نفسه، ص12 .

[5] حمدي الحناوي، **رأس المال البشري**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006 ، ص01 .

[6] علي بودلال،مرجع سبق ذكره.

- ويعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 أن: رأس المال البشري هو:"النواة الصلبة نسبيا لرأس المال المعرفي".[2]
- رأس المال البشري هو:"مجموع القدرات الفطرية والمكتسبة لدى كل فرد والتي تؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة."[3]

ومن الواضح أن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية هي أنه غير مادي بطبيعته ، أي ليس له مثل الآلات والمعدات والأبنية عرضا وارتفاعا وكثافة ، فلا يمكن قياسه ماديا مثلها ، على الرغم لما لرأس المال البشري من دور كبير في زيادة الإنتاج الاقتصادي من سلع وخدمات.

ويمكن من مجمل هذه التعاريف إعطاء مفهوم شامل لرأس المال البشري[4]:

- "رأس المال البشري يعبر عنه دائما بالمهارات والمعرفة ، التعليم والمؤهلات، روح المبادرة والابتكار والقدرة على مواجهة التغيرات ، برامج تدريبية ، والقيمة المضافة لكل عامل."

2- مقاربات مفاهيمية:

✓ **الموارد البشرية:**

يقصد بها في المشروعات جميع الأفراد الذين يعملون بها ، بينما يقصد بالموارد البشرية في الدولة جميع الأفراد الذين يحملون جنسية هذه الدولة ويقيمون بها بصفة دائمة.[5]

✓ **تنمية الموارد البشرية:**

من هنا فإنه يمكن تقديم مفهوم لتنمية الموارد البشرية في إطار مدخل النظم ، على أنه نظام فرعي ضمن مجموعة الأنظمة الفرعية لنظام تسيير الموارد البشرية ، والذي يركز على الارتقاء بمستوى الأداء البشري.[6]

✓ **التنمية البشرية:**

---

[1] عبد الستار حسين يوسف، مرجع سبق ذكره،ص 09 .

[2] عماد الدين احمد المصبح، **رأس المال البشري في سورية** ،ندوة الاقتصاد السوري، رؤية شبابية، ص:5 ، تاريخ الزيارة: 26 /02 /2012، انظر الموقع:www.mafhoum.com/syr/articles-young/mosabeh.pdf

[3] المرجع نفسه.

[4] أسامة عبد المنعم، عبد الوهاب المطارنة، **رأس المال الفكري وأثره على الإبداع والتفوق المؤسسي في الشركات الصناعية الأردنية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلة علمية محكمة سداسية، العدد 06 ،جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر2009 ، ص96 .

[5] لعـلى بوكـميش، **ماهية تنمية الموارد البشرية والواقع في العالم العربي والنامي**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09 -10 مارس، 2004، ص100.

[6] حسين يرقي، **إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية- حالة مؤسسة سونطراك-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007 -2008 ، ص115 .

هي عملية توسيع الخيارات للشعوب من خلال توفير احتياجاتهم غير المحدودة والمتغيرة عبر الزمان والمكان ، والتي لا تسعى إلى مجرد إبقاء الإنسان على قيد الحياة بل هي تهدف أساسا إلى أنه يتمتع بصحة طويلة وصحية عن طريق إتاحة الفرص له في أن يمتلك الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، يستفيد من التعليم ، يكتسب المهارات الأكثر تقدما ، يتمتع بصحة جيدة ويمتلك الحرية السياسية والمشاركة الديمقراطية.[1]

✓ **التنمية البشرية المستدامة**:

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 التنمية البشرية المستدامة على أنها "عملية توسيع لخيارات الأفراد ، ومن حيث المبدأ ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة ، على جميع مستويات التنمية البشرية ، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية ، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة ، و بالتالي فهدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة و صحية و قائمة على الإبداع .[2]

ثانيا:مكونات رأس المال البشري[3]

رأس المال البشري يمثل المجموع الكلي ، الكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع.

فالجانب النوعي يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان ، ومن خلال المستوى التعليمي يتم تحديد الجانب النوعي المرتبط بالخبرة والمعرفة ، أما الجانب الكمي فيحتسب من خلال الحجم الكلي للسكان ويمكن تجزئة مكونات رأس المال البشري إلى: معارف وكفاءات.

1- **الكفاءة:** وهي سيرورة العامل الكفء القادر على تحريك ووضع مختلف وظائف نظام معين حيز التنفيذ ، وبمفهومها الواسع "الكفاءة المهنية" والتي هي الحالة التي يمكن فيها تعبئة وتنسيق وتوظيف الموارد ، وهي لا تظهر إلا خلال ممارسة العمل.

2- **المعرفة:** هي نتاج مجموعة كبيرة من المعلومات المعالجة والمفسرة والمحللة وهذه المعلومات مستخرجة من قاعدة أخرى كبيرة من البيانات المختلفة .

ثالثا:خصائص رأس المال البشري

لرأس المال البشري عدة خصائص وصفات مميزة، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:[4]

[1] حامد عمار، **التنمية البشرية :المفهوم والمكونات** ، مكتبة الدار العربية للكتاب ،مصر، 1988 ، ص35 .

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مؤشرات التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الحساب**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09 -10 مارس، 2004، ص37.

[3] راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 12 .

[4] دخاحني وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص06 .

- ❖ مورد يساهم في خلق القيمة من خلال ما يملكه من مهارات ومعارف وكفاءات متميزة ، ومالها من أثر في اغتنام الفرص واجتناب التهديدات أو الوصول إلى الأداء الجيد مما يزيد من القيمة المضافة للمنتجات والخدمات.
- ❖ مورد غير قابل للتقليد بسهولة وذلك لاختلاف الإستراتيجية المنتهجة وطبيعة ثقافة المجتمع التي يمكن تجسيدها في البيئة ، فرأس المال البشري يكون بحسب الظروف والإستراتيجية السائدة.[1]
- ❖ مورد نادر لأنه يحمل خبرات ومهارات وكفاءات متميزة ، وذلك باعتبار أن القدرات الذهنية تختلف من فرد لآخر وهذه تكون في الأساس نادرة.
- ❖ مورد غير قابل للتبديل بمورد مكافئ له على مستوى الإستراتيجية المعتمدة من جهة ومكونات رأس المال البشري غير قابلة للتحويل بفعل خصائصه من جهة أخرى.

كما يتمتع رأس المال البشري بخصائص عن تلك التي تتميز بها الموارد التقليدية والتي نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم(03): **نقاط الاختلاف بين رأس المال البشري والموارد البشرية**

رأس المال البشري	الموارد البشرية	رأس المال البشري	الموارد البشرية
رأس مال فردي علاقات على المدى الطويل	مورد جماعي علاقات على المدى القصير	يخضع للاحتياجات اكتشاف الكفاءات كفاءة أداء تطوري	يخضع للسوق تقادم الكفاءات وظيفة أداء تطوري

المصدر: دخاخني وهيبة ، مرجع نفسه ، ص06 .

والجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف بين رأس المال المادي ورأس المال البشري:

جدول رقم (04): **نقاط الإختلاف بين رأس المال المادي و رأس المال البشري**:

رأس المال البشري	رأس المال المادي
غير قابل للبيع والشراء إلا أن خدماته تباع وتشترى.	- قابلية البيع والشراء.

[1] بلالي احمد ،سملالي يحضيه ،**الأهمية الإستراتيجية للموارد البشرية و الكفاءات و دورها في تحقيق الميزة التنافسية من منظور المقاربة المرتكزة على الموارد**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09 -10 مارس، 2004، ص157 .

- تتحدد قيمتها السوقية وفقا لظروف عرضها والطلب عليها. - غير قابل للتخزين. - يقوم بالإنتاج بهدف توفير السلع والخدمات واستهلاكها. - العنصر البشري يتولى العملية الإنتاجية بنفسه. - إعداده وإكسابه المهارات والمعارف المختلفة يستغرق الكثير من الوقت ، لذا يستلزم البدء في الاستثمار فيه في وقت مبكر.	- تحدد قيمته وفقا لظروف العرض والطلب. - قابل للتخزين لفترة قد تطول أو تقصر في غالبيته. - تعمل لحساب العنصر البشري. - يحتاج إلى من يستخدمها ويوجهها. - لا يتطلب الكثير من الوقت في إعداده.

المصدر: من اجتهاد الطالبتان .

المطلب الثالث: أهمية رأس المال البشري

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية ، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم ، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري. وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما ، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام.

ويمكن تقدير أثر التعليم في الإنتاجية من خلال المقارنة بين أجور الأشخاص المتعلمين وغير المتعلمين عبر الزمن، ويطلق على هذا المقياس العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم. كما يؤثر التعليم بشكل غير مباشر على الإنتاجية من خلال التأثير على الصحة ، فقد أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل يؤثران تأثيرا فعالا على مستويات الصحة الفردية والعامة ، وبشكل عام يساهم التعليم في تحسين الموارد البشرية وتطويرها من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية واسعة الاستيعاب ورفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد[1].

[1] عماد الدين احمد المصبح، مرجع سبق ذكره، ص06 .

إلا أن مساهمة التعليم الإيجابية في التنمية تعتمد على نوعية التعليم ومدى ملاءمته لاحتياجات المجتمع في المراحل التنموية المختلفة. يضاف إلى ذلك أن تعليم مهارات الإنتاج الحديثة لمن هم حاصلون على تعليم أساسي جيد أسهل وأقل تكلفة من تدريب غير المتعلمين أو الحاصلين على قدر ضئيل من التعليم[1].

وفي عصر الصناعات المعتمدة على رأس المال البشري ، أو ما تسمى" صناعات العقل البشري" يتطلب أن يكون العمال ذوي مهارات عالية ومتجددة وهذه المهارات ليست عربون نجاح بمفردها بل لابد أن تكون ضمن تنظيمات ناجحة تحسن استخدامها.

تشير الأدبيات وتجارب التنمية إلى أن رفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة وغير الملموسة (مثل الابتكار ، التعليم، والتدريب) ، وهو ما يشكل مركزًا لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على المدى الطويل.

لقد وجد Barro & Lee بدراسته لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة بين 1960 و 1995 ، أن من محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري الأولي في البلدان وخصائص سكانها. فقد بين أن النمو مرتبط إيجابيًا بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين . وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى مكملون للتقنيات الجديدة ، ويؤدون دورا مهما في نشر التقنيات ، الأمر الذي يشكل عنصرا رئيسا في عملية التنمية. ولا يلعب التعليم الابتدائي دورا معنويا في النمو إلا أنه مطلب لا بد منه للعبور على السلم التعليمي إلى المراحل الأعلى ذات المردود التنموي. لكن اللافت للنظر أن نتائجه قد بينت ارتباطا غير ذي معنوية بين سنوات التعليم المحصلة من المستويين الثانوي والعالي لدى الإناث وبين النمو. وهو أمر يصعب قبوله من جانب المدافعين عن تعليم المرأة وتمكينها في التنمية والمجتمع

(لكن قد انتقدLorgelly & Owen 1999 نتائج بارو وفسر بعضا من معضلاتها).

فقد أعاد هذه النتيجة إلى بعض التفسيرات منها أن تشغيل المرأة المتعلمة لم يصل بعد في معظم الدول إلى الدرجة التي يظهر أثر تعليمها على التنمية. ولعل مثل هذا الاستنتاج ينطبق على تعليم المرأة في الوطن العربي أخذا بالاعتبار معدلات الإسهام المتواضعة للمرأة بالنشاط الاقتصادي على الأقل كما تقيسه الإحصاءات والمحاسبة القومية إلى الآن .

وأشارت الدراسةBarro & Lee 2000 إلى أن تعليم المرأة في المستوى الابتدائي يحفز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في تخفيض معدلات الخصوبة لدى السكان ، وهو أمر يعتبره العديد من الاقتصاديين و الديموغرافيين عنصرا مهما في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

[1]. المرجع نفسه، ص07 .

لم يكن التعليم محددا واضحا من محددات النمو ، فقد درس الباحثون الإسهام النسبي لكل من رأس المال والعمل ونمو الإنتاجية الكلية للعوامل على النمو الاقتصادي وكانت النتيجة غلبة إسهام رأس المال على إسهام كل من العمل ونمو الإنتاجية الكلية للعوامل خلال الفترة 1960 -1977 . وقد بينت الدراسة أن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل له أثر إيجابي على بلدان شرق آسيا. أما على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فقد كانت النتائج مختلطة من حيث أثر التعليم على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل ؛ ففي حين كانت الآثار موجبة في مصر والمغرب وتونس وتركيا فإن الأثر سالب في البلدان الستة الأخرى في العينة، ومنها 5 بلدان بترولية.[1]

المطلب الرابع:أسباب الاهتمام المتزايد برأس المال البشري

توجد العديد من الأسباب التي تفسر التطور الذي حصل في النظرة المعاصرة لرأس المال البشري والتي نجملها في العناصر التالية:[2]

أولا:رأس المال البشري مصدر للميزة التنافسية:

في ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة في البيئة التنافسية أصبح محور الاهتمام يرتكز جوهريا على مدى إيجاد السبل الكافية بخلق ميزة تنافسية والحفاظ عليها بشكل مستدام.

وتحقيق الميزة التنافسية يتم من خلال خلق القيمة بالاعتماد على تحليل الموارد والكفاءات المتوفرة ، مما يؤكد أن رأس المال البشري يعتبر عاملا حاسما في تطوير المجتمع الاقتصادي حيث أنه يمكن الوحدة الاقتصادية من اكتساب المعرفة المتراكمة ، خاصة المعرفة الضمنية فهي الأمر الذي يحقق الميزة التنافسية المستدامة لها. فمن المعروف أن المعرفة الصريحة هي أمر هام لضمان الحد الأدنى من إمكانية التنافس ، أما المعرفة الضمنية(الباطنية) فإنها عنصر فريد من نوعه ومن الصعب تقليده ، إذا فرأس المال البشري مورد استراتيجي وسلاح تنافسي.

ثانيا:التقدم التكنولوجي و المعلوماتي

عرفت البشرية الحديثة عدة ثورات ابتداء من الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ووصولا إلى الثورة التكنولوجية، وتعتبر وسائل الإعلام والاتصال نتائج لهذه الثورة التقنية الضخمة ، تركز على استخدام المعلومات في أداء العمل ، وتتمثل في المعدات ، البرامج ، الشبكات ، قواعد البيانات والحاسب الآلي، وتتم الاستفادة من مخرجاتها بتخزين المعطيات وتحليل مضامينها وإتاحتها بالشكل

[1] المرجع نفسه ، ص07 .

[2] وسيلة حمداوي، **إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بأداء المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول تفعيل دور الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الواقع والتحديات، قالمة،28 -29 افريل 2008 ،ص97 .

المرغوب وفي الوقت المناسب وبالسرعة اللازمة بالإعتماد على رأس المال البشري الكفء ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الثروة المعلوماتية تمثل عنصرا هاما من عناصر التقدم والازدهار ، والتي يجب التعامل معها بحذر وكفاءة ، فالمعلومات في ازدياد وتطور مستمر ، مما يجعل الاهتمام يتزايد في إعادة النظر في المعارف وضرورة الاهتمام بذوي هذه المعارف وذلك من خلال:[1]

- ❖ تنمية روح الإبداع والابتكار عند الأفراد وغرس حب التغيير التكنولوجي فيهم.
- ❖ العمل على استثمار رأس المال البشري عن طريق التدريب والتعليم المتلازمين لتطوير المعارف والمهارات في استخدام التكنولوجيا ومعالجة البيانات.
- ❖ توفير شبكة الانترنت تسهل عملية الحصول على المعلومات وتصقل مهارات العنصر البشري ما يجعله قادر على مواكبة كل ما هو جديد لما قد يحدث في المستقبل.

المبحث الثاني:سبل تكوين رأس المال البشري

بعدما تعرفنا في المبحث السابق على التطور التاريخي لرأس المال البشري ومفهومه وأهم الخصائص التي يتميز بها ، كان لابد من التطرق لمصادر تكوينه لنتعرف على كيفية صنعه ، والشروط الضرورية لذلك وما يخص هذا المجال.

المطلب الأول: مصادر رأس المال البشري

أولا: التعليم والتعلم من خلال العمل: [2]

يلعب التعليم والتعلم من خلال العمل أدوارا لا تنفصل ، كمصدر رأس المال البشري ، فمن ناحية ينبغي دائما استكمال ما يدرس بالمدرسة بالممارسة العملية حيث يحدث التعلم من خلال العمل بأثره. ومن ناحية أخرى تتطور العملية التعليمية ذاتها باستيعاب كل المهارات والمعارف الهامة التي قد تظهر بشكل مستقل أثناء التعلم من خلال العمل ، ولا ينبغي التقليل من أهمية هذا الاستيعاب. فالحقيقة أن كثيرا من المهارات الحديثة تنشأ في السوق قبل أن يتم تحليلها وتصنيفها وإدخالها في النهاية في النظام التعليمي. ودراسات التاريخ الاقتصادي وتاريخ التعليم تلقي الضوء على تلك الحقيقة ، ففي انجلترا معهد الصناعة الحديثة ، سبقت الثورة الصناعية بفترة إنتقال طويلة ، وخلال تلك الفترة كانت المهارات الفنية تتطور أساسا من خلال التلمذة الصناعية. وبعد أن تفكك نظام التلمذة القديم ظلت مثل تلك المهارات تتطور أساسا من خلال الممارسة العملية لفترة طويلة ، واستمر الحال كذلك في فترة الثورة الصناعية وحتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر، ويقر بعض الكتاب حدوث ذلك إلى الخوف من تسرب المعرفة الصناعية وأسرار المهن إذا أدخل التدريب على نمط المهارات في برامج

[1] سنان الموسوي، **إدارة الموارد البشرية و تاثيرات العولمة عليها**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص296 .

[2] حمدي الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص:08 -12 .

التعليم النظامي ويضيف كتاب آخرون إلى هذا الاعتبار فكرة مفادها أن أي تعلم فني أو تدريب علمي لم يكن بوسعه أن يطور مهارات تماثل تلك التي تتطور بالتدريب أثناء العمل. ولا ينطبق هذا على العمل فقط بل ينطبق حتى على المخترعين ، وكثير منهم صنعوا أنفسهم صنعا ونشؤوا بطريقة دورانية من خلال الممارسة العملية. وفي هذا يقول "لاندران":"انجلترا كانت أمة بنت قوتها الاقتصادية استنادا إلى صناع تعلموا بالممارسة".

وفي الواقع أنه في هذه الفترة لم يكن قد تم بعد تعديل النظام التعليمي ليوائم احتياجات العصر المستجدة ، فعلى مستوى التعليم العالي مثلا كان أول كرسي لتعليم الهندسة في أي جامعة بريطانية هو ذلك الذي أنشئ في جامعة جلاسجو، ولم ينشأ إلا عام 1840. و مع ذلك فحتى عام 1860 لم يكن قسم الهندسة معترفا به كقسم علمي بالمعنى الصحيح بحيث يمكنه أن يمنح درجات علمية ، وظل لسنوات طويلة ملحقا بكلية الفنون. و بالنسبة لمستويات التعليم الأخرى كانت هناك حقا نسبة عالية من المقيدين بالتعليم الابتدائي ومحو الأمية في منتصف القرن التاسع عشر. و كان 66% من الأطفال الذين في سن التعليم الابتدائي يتعلمون بالمدارس، ولكن هذا لم يتحقق إلا في وجه معارضة قوية لكل محاولة لتقديم دعم حكومي للتعليم. وكانت كل الجهود التعليمية من إدارية وتنظيمية تقوم بها جمعيات خيرية و جمعيات للتعليم. وظل الحال كذلك حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر، وكانت تكاليف التعليم يدفعها الجمهور في المقام الأول ولم تبدأ الحكومة في تقديم الدعم للجمعيات التعليمية إلا عام 1820 حيث خصص لذلك مبلغا ضئيلا لم يتجاوز 20000 جنيها سنويا. وقد زيد هذا المبلغ إلى 30000 جنيه عام 1833 ، ولم يصل المبلغ إلى 100000 جنيه إلا عام 1846 .

ومما يثير الاهتمام أن الإنجازات التعليمية لتلك الفترة تحققت دون تعاون من رجال الصناعة إلا بقدر كاف من التعليم وظل الموقف هكذا دون تغيير كبير لعشرات من السنين. وهذا يدعم الفكرة القائلة بأن التكنولوجيا الجديدة جعلت العمل الصناعي بسيط بحيث يمكن للأميين والأطفال أداء جزء كبير منه. وهذه فكرة جاء بها آدم سميث من وقت طويل ، وهذا الأمر ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند الحديث عن استخدام العمال الأميين وغير المهرة في الصناعة. ومما يثير الانتباه أيضا أن تعديل النظام التعليمي ليتواءم مع الحاجات المستجدة لتلك الفترة لم يحدث إلا قرب نهاية القرن التاسع عشر، كانت المنافسة الدولية هي الدافع الرئيسي لذلك التعديل. فاستخدم التعليم بشكل منظم لتخريج المهارات وإجراء التجارب الضرورية لتطوير أساليب تكنولوجية جديدة ، وحدث ذلك أولا في القارة الأوروبية وخاصة في فرنسا وألمانيا. وعموما فالذين وصلوا متأخرين إلى الثورة الصناعية وخاصة اليابان ، كان عليهم أن يستخدموا التعليم بكفاءة لهذا الغرض ، بادئين من حيث انتهى السابقون. و كان على بلاد أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية أن تسلك أيضا هذا الطريق ولكن لأسباب أخرى.

ثانيا: الهجرة الداخلية:[1]

لم تقدم كتابات رأس المال البشري سوى إضافات قليلة إلى دراسات الهجرة التي تميزت بالشراء، وهي إضافات تتعلق بالسؤال القديم عما إذا كان المهاجرون يحققون كسبا أم لا نتيجة للهجرة. وقد كان هذا السؤال الرئيسي لكتاب رأس المال البشري، أما الحصيلة فلم تكن عظيمة الأثر لأن العلاقة بين الهجرة وبين رأس المال البشري باعتباره المهارة والمعرفة بقيت غامضة إلى حد كبير. والواقع أن التعريف التقليدي للاستثمار البشري باعتباره الإنفاق على الإنسان لزيادة دخله لم يكن يتطلب أكثر مما قيل بشأنه وبالتحديد الحصول على ما يؤيد أن الهجرة تكافئ المهاجر وتعوضه عن تكاليف هجرته. وقد تم التوصل فعلا إلى ما يؤيد ذلك. فباستخدام تحليل التكلفة والعائد وجد سجاستاد "sajastade" (1962) إن الهجرة تكافئ المهاجر. وتوصل باولز"bawles" وكذلك لابروتشيز"laber chase" (1971) إلى مزيد من الأدلة على ذلك باستخدام نماذج تحليل الانحدار ونماذج الجاذبية حيث كانت القيمة الحالية لعائد الهجرة على مدى الحياة المتغير التفسيري الأساسي وكان ذا أثر جوهري إحصائي. ومع ذلك فإن هذه النتائج ليست كافية في حد ذاتها للدلالة على أن العائد الصافي للمهاجرين على مدى الحياة نابع من الإنفاق على الهجرة. وهكذا فإنه حتى بالنسبة للتعريف التقليدي للاستثمار في رأس المال البشري لا يوجد دليل قاطع على أن الهجرة قد تمثل شكلا من أشكال هذا الاستثمار. وعلاوة على ذلك فمن زاوية الإسهام في فهم الهجرة لا تذهب النتائج التي تم التوصل إليها إلى أبعد من القول بأن الناس يهاجرون لتحسين أوضاعهم كما جاء على لسان رافنستين"ravenstein"منذ وقت بعيد 1889، ومهما يكن فقد كان ثمة شعور بوجود علاقة بين الكسب الإضافي وبين مستويات المعرفة والمهارة.

وصحيح أنه لم توضع فروض علمية صريحة بشأن تلك العلاقة. لكن الباحثين بدؤوا يختبرون دلالة التعليم كمتغير تفسيري في دوال الهجرة، وعلى سبيل المثال أدخل كامن جرينوود "green wood " (1969) وساهوتا "sahota" (1968) التعليم كمتغير تفسيري في دالة الهجرة، اتخذت مرة أخرى شكل نموذج من نماذج الجاذبية. ووجد كلا الباحثين أن هذا المتغير ذو أثر جوهري إحصائيا ولكن الاستنتاج الصحيح لم يتم التوصل إليه. فقد توقف هذان الباحثان عند القول بأن التعلم كان أثر جوهري كمحدد للهجرة، ولم يقولا شيئا عما إذا كان العائد الذي آل إلى المهاجرين في هذه الحالة كان يرجع إلى الهجرة أو يرجع إلى التعليم. ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد، فعند استخدام نماذج الجاذبية لا يكون للقول بأن التعليم محدد للهجرة سوى معنى واحد وهو أن المناطق التي تتميز بمستويات عالية من التعليم تكون أكثر جذبا للمهاجرين من المناطق التي ينخفض فيها مستوى التعليم، أما خصائص المهاجرين أنفسهم فتظل غير واضحة. وهكذا على سبيل المثال لا يتناقض ما توصل إليه "جرينوود" مع توصل "شفيق ومحمد عبد الدايم" (1973) من أن المهاجرين من الريف إلى الحضر يكون معظمهم من الأميين وغير

[1] المرجع نفسه، ص13 .

المهرة، وقد كانت كلتا الدراستين عن مصر. وبشكل عام فمن الحقائق البسيطة أي المناطق الحضرية حيث مستوى التعليم المرتفع تجذب المهاجرين أكثر من المناطق الريفية ذات المستوى التعليمي المنخفض. والمطلوب حقا هو معرفة خصائص المهاجرين والتوصل الى النتائج الصحيحة من الحقائق البسيطة[1].

ومن النتائج الاستثنائية بشأن العلاقة بين ما يكسبه المهاجرون وبين رأس المال البشري، ما توصل إليه لانسيج ومرجان"lansing and morgan"(1967) من أن المهاجرين من المناطق ذات الدخل المنخفض قد يكسبون أقل من غير المهاجرين في المناطق التي يستقرون بها. وكان تفسير هذين الباحثين أن مثل هؤلاء المهاجرين ربما كانت مشكلتهم هي حصولهم على تعليم ذي نوعية سيئة وهو احتمال قائم في مناطق الدخل المنخفض.

وعند هذه النقطة ينبغي أن يكون واضحا أن التساؤل المطروح بالنسبة لمنهج رأس المال البشري لا يتعلق فقط بما إذا كان المهاجرون قد يكسبون دخلا أعلى بل أيضا لماذا قد يكون الأمر كذلك. والتجديد الرئيسي الذي يدخله منهج رأس المال البشري هو أن من الممكن بالاستثمار المنظم تحسين نوعية العمل وبالتالي زيادة الدخل، ويتطلب طرح السؤال عما إذا كان الدخل الأعلى الذي قد يحصل عليه المهاجرون يخضع لنفس الشروط. وبعبارة أخرى فالسؤال يتعلق بما إذا كان المهاجرون هم أناس من نوعيات راقية وأن هذا هو مصدر الدخل الإضافي الذي يحصلون عليه بعد الهجرة إذا كان الحصول على مثل هذا الدخل حقيقة مسلما بها. لكن لا توجد ثمة إجابة واضحة حتى الآن لدى كتاب رأس المال البشري، والتفسير التقليدي الذي قدمه ثراو "thurow" (1975) وشولتز "shultz" (1971) هو ببساطة أنه ينتج عن الهجرة إعادة "تسعير قدرات المهاجرين"[2] عند مستويات أعلى للأسعار بعد انتقالها من المكان غير المناسب الذي كان فيه.

أما التعليم فلم تظهر سوى القليل من النتائج بشأنه، فهي نتائج لا يمكن تعميمها، وهو ما يذكر مثلا ما توصل إليه الباحثون بشأن الهجرة في مصر، ولا يمكن التعميم كذلك فيما يتصل بالجوانب الأخرى لما يسمى الانتقائية. والخلاصة أن الهجرة لا تفعل أكثر من أن تنقل رأس المال البشري عبر الأقاليم وليس من المتوقع أن تحدث أي زيادة فورية في المهارات أو المعارف لمجرد الانتقال. وهكذا بافتراض أن المهاجر يحقق دخلا أعلى بعد الهجرة يمكن أن توجد حالتان:[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص14 .

[2] **تسعير قدرات المهاجرين:** يقصد بها معدلات الأجور والكفاءة سواء كانت هذه الأخيرة مرتفعة أو منخفضة.

[3] المرجع نفسه، ص ص:15-17 .

- ✓ **الحالة الأولى:** هي الحالة التي كان فيها رصيد رأس المال البشري مستخدما بصورة جزئية فحسب قبل الهجرة، فهي حالة بطالة جزئية فهنا يمكن الحصول على دخل أعلى ناتج على الأقل عند استخدام رأس المال البشري كان موجودا من قبل ولم يكن يستخدم.
- ✓ **الحالة الثانية:** فقد يكون رأس المال البشري موجودا من قبل الهجرة مستخدما بالكامل لكنه بعد الهجرة استخدم في ظروف مختلفة بكفاءة أعلى.

والفرد المتعلم وحتى غير المتعلم يمكنه أداء الأعمال الأكثر تعقيدا كما اعتاد مطبقا فقط ما سبق أن تعلمه في حياته محسنا أسلوبه في التعلم ومضيفا إلى مهاراته وأدائه كلما زادت خبرته. والكائن البشري بطبيعته مزود بعقل يمكن استخدامه لإنتاج رأس المال البشري كلما أتيحت الفرصة، ومن هذا الطريق قد يمكن للهجرة أن تهيئ الظروف بشكل غير مباشر لصنع المزيد من رأس المال البشري. وليس الأمر هنا أي انتقائية بل هو مجرد تنشيط للقدرات الإبداعية لدى الإنسان والإسراع بنشر المهارات والمعارف على المستوى القومي عن طريق المهاجرين وعلاقتهم بالمناطق التي هاجرو منها.

ثالثا: المصادر الأخرى:

يبدو من المناقشة السابقة أن التعلم من خلال العمل يتسم بمرونة تكفي للتعجيل بحدوثه بطرق كثيرة. ويأخذ هذا في الحسبان يمكن أن توجد مصادر أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وأحد هذه المصادر التي لا يمكن تجاهلها هو المعدات الرأسمالية المتقدمة، ومثل هذه المعدات تلعب دور معمل دراسي أن تنقل مزيدا من المعرفة التكنولوجية إلى أولئك الذين يستخدمونها. ويعتبر هذا المصدر هاما جدا في الدول النامية متمثلا في التكنولوجيا المستوردة وإذا استخدم بطريقة رشيدة فمن الممكن أن يصبح شديد الفاعلية فمن الممكن استخدامها كمعمل لتدريب التكنولوجيين المحليين وإتقان المعرفة التكنولوجية المحلية، ويكون هذا المعمل أكثر تطورا كلما ارتفع مستوى المضمون العلمي للتكنولوجيا المستوردة. وقد نكتشف أهمية ذلك المصدر في العصر الحديث في تطور اليابان وهذا المصدر يقلل تكاليف البحوث ويزيد سرعة التقدم.

المطلب الثاني: شروط تكوين رأس المال البشري

تكوين رأس المال البشري هو عملية تراكمية بمعنى أن التعليم يقود إلى المزيد من التعلم أو ييسر ذلك وانتقال التعلم داخل الجيل الواحد ومن جيل إلى جيل يجعل تلك العملية تضاعفية أيضا. وعلى أي حال فهذه العملية تخضع لقيود يفرضها البناء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالفرد، فإنه يبني رصيده الخاص من رأس المال البشري ويحاول أن ينقل أكبر قدر ممكن منه إلى أبنائه. وحين كانت الأسرة هي الوحدة الإنتاجية، كان بناء أرصدة الأبناء يحدث بالوراثة، انتقالا من الأب إلى الابن. وفي هذا النظام كان الصبية أيضا يعيشون مع أسر معلميهم وكانوا يعاملون كأفراد من تلك الأسر. وأما في العصر الحديث فلم يعد الأمر كذلك وتقدمت المدرسة لتوفير

التدريب الأساسي. ومع ذلك لم تختف وراثة رأس المال البشري ، فهي الآن تأخذ شكلا آخر[1] حيث الآباء المتعلمون يميلون إلى توفير تعليم أكثر لأبنائهم . وقد يحدث تغير بعيد المدى حيث يصبح التعليم المدرسي عاما أكثر، معطيا بذلك فرصا أوسع للفرد بغض النظر عن خلفيته الأسرية، وهذا التغير يسمح أيضا بتراكم رأس المال البشري بمعدل لم يسبق له مثيل، ويلعب التعليم من خلال العمل دورا هاما آخر في عملية نقل رأس المال البشري من جيل إلى جيل، فكما أنه يضيف إلى ما يتم تعلمه بالمدرسة فهو يولد باستمرار معارف ومهارات جديدة تتراكم تدريجيا ويتم استيعابها في النهاية في نظام التعليم الرسمي، وهذا جزء من عملية البحث العلمي، وهما معا يؤديان في الأجل الطويل إلى تغيير النظام التعليمي ذاته. وهذه التغيرات بطيئة عادة ولا بد أن تكون كذلك، ويصل بطؤها إلى حد يتعذر معه ملاحظتها في الأجل القصير. كذلك فإن هذه العملية قد تجري على عمق يتعذر معه رؤية علاقتها بالحياة الاقتصادية. وهكذا فإن التاريخ هو بالضرورة جزء من الملاحظات الحديثة لأي باحث. وتقدم الدراسات التاريخية أمثلة كثيرة لتغيرات في النظام التعليمي جاءت كتغذية مرتدة من الخارج لذلك النظام، ناتجة عن التغير الاقتصادي وعلى سبيل المثال أدى ازدهار التجارة والائتمان في العصور الوسطى الى ظهور التعليم غير الديني وإلى استخدام اللغات القومية، وأدى نمو المدن إلى نشوء الجامعات، واقتضى تطور الرأسمالية حدوث تغيرات جذرية في الثقافة الاجتماعية بأكملها، وصلت ذروتها بالإصلاح السني. وحيثما يكون مطلوبا حدوث مثل هذه التغيرات الجذرية في النظام التعليمي لكنها لم تتم بعد، فمن المتوقع ظهور قيود على تكوين رأس المال البشري. ويكون الأمر على هذا النحو لان النظام التعليمي ككل يصبح أقل كفاءة مما يجب أن يكون عليه. والقضية هنا هي الانفتاح بمعنى قدرة النظام التعليمي على مواصلة التحسن باستيعاب ما يتولد من معارف جديدة في النظام الاقتصادي. وهذا ما يطرح للمناقشة "مفهوم رأس المال القومي البشري"، معرفا باعتباره مجموع أرصدة المهارات والمعارف المتجسدة في السكان، وفي هذا السياق فإن مسألة انفتاح النظام التعليمي هي[2] واحدة فقط من مشكلات تكوين رأس المال البشري ومهما يكن فهي مشكلة في غاية الأهمية لأن الانفتاح يسمح باستمرار نمو أرصدة ذلك النوع من رأس المال. وهذه الاستمرارية هي في الحقيقة نتاج العلاقة المتبادلة بين التعليم وبين النظام الاقتصادي وهي علاقة يدخل فيها التعلم من خلال العمل على النحو الذي سبق شرحه. وفي هذه العلاقة تكون الأرصدة السابقة تكوينها من رأس المال البشري هي ذاتها مصادر لأرصدة جديدة. ولكي تتوفر جميع الشروط المذكورة سابقا يجب أن تخدم بالدرجة الأولى مفهوم تكوين رأس المال البشري، بحيث أنه يمكن القول أن تكوين رأس المال البشري هو عملية نمو رصيده في شكل مهارات ومعارف أو نوعية راقية من العمل البشري، وكما هو الحال بالنسبة لرأس

[1] حمدي الحناوي، المرجع نفسه، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص18 .

المال المادي أو غير البشري يكون نمو الرصيد هنا بالاستثمار في أصول جديدة لا في أصول موجودة من ذي قبل. وبطبيعة الحال فرأس المال البشري له خصائصه المميزة والفريدة، وأولا وقبل كل شيء يتميز هذا النوع من رأس المال بأنه قد يزداد بالتعلم من خلال العمل الذي يلعب حينذاك دور مضاعف الأصول كما قد يكون بلا ثمن. ولأن هذا النوع من رأس المال غير قابل للتداول في السوق فإن الاستثمار في أصوله الموجودة من ذي قبل سوف يتخذ صورة خاصة تتمثل في تغيير المكان أو النشاط الذي تستخدم فيه تلك الأصول، وبالإضافة لذلك فتكوين رأس المال البشري هو عملية تاريخية تخضع لقيود من خارج النظام الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: تصنيفات رأس المال البشري:

يمكننا تصنيف رأس المال البشري بحيث نقسمه إلى فئات أربعة وهي[2]:

أولا:الفئة الأولى

تتمثل في العاملين من صفة النجوم اللامعة والعقول المدبرة التي يصعب إيجاد بديل لهم بسهولة، ويفترض أن تكون نسبتهم حوالي 75 %من إجمالي العاملين، وهذه الفئة المتميزة يطلق عليها في الأدبيات رأس المال الفكري (نموذج fleenoret collaham) لفئات الأفراد.

ثانيا:الفئة الثانية

تتمثل هذه الفئة في العاملين المتعلمين الجدد الذين هم في طور التعلم لاكتساب المعارف و الخبرات بفعل تعيينهم لأول مرة ، أو نقلهم أو ترقيتهم إلى وظائف أخرى ، ويفترض أن تكون نسبتهم حوالي 2,5% ، ويراعي السرعة في عملية تحويل المعارف وعدم ضياع الوقت بحكم حسابه ككلفة ضائعة.

ثالثا:الفئة الثالثة

تتمثل في العاملين الطبيعيين في أدائهم بحيث لا يمكن الاستغناء عنهم في الفئة الأولى، إذا ما أرادت ذلك حسب البرامج، ويفترض أن تكون نسبتهم بحدود 20% .

رابعا:الفئة الرابعة

[1] المرجع نفسه، ص:19.

[2] عادل حرحوش المفرحي، **رأس المال الفكري وأساليب المحافظة عليه**، منشورات المنظمة العربية ، القاهرة ، 2003، ص13.

تتمثل في العاملين صعبي المزاج والتي يفترض استبدالهم بسرعة لأنهم يمثلون حجر عثرة أمام العملية الإنتاجية، إضافة إلى كلفتهم العالمية والخسائر المتوقعة من إجراء أدائهم المتدني، ومشكلتهم الخطيرة على العاملين الآخرين، ويفترض أن لا تزيد نسبتهم عن 2,5% .

جدول رقم:(05) **مصفوفة فئات رأس المال البشري**:

1- فئة النجوم 75%: هم الأفراد الذين مستوى أدائهم عال جدا ولديهم قدرات وخبرات واسعة ويتحركون بسرعة نحو قمة الهموم التنظيمي وتهتم المنظمات بوضع برامج لتطوير كفاءتهم.	2- فئة الأفراد تحت التجربة 2,5%: هم الأفراد حديثوا التعيين أو الذين تحت ترقيتهم إلى وظائف جديدة ولم يصلوا إلى مستوى الأداء المطلوب لأنهم ما زالوا في مرحلة الاندماج و التكييف مع بيئتهم الجديدة وثقافتها.
3- العمال المعتمد عليهم (20%): هم الأفراد الذين يشكلون الغالبية العظمى من العاملين ، ويعتمد عليهم في تنفيذ معظم الأعمال ، يكون مستوى أدائهم اعتياديا ومقبولا.	4- العاملون غير المتحيزون أو الخشبة الميتة 2,5%: وهم الأفراد الذين ينصب أدائهم و يكونون غير متحيزين ويشبهون أعضاء الشجرة الميتة .

المصدر:دخاخي وهيبة، دور إدارة الموارد البشرية في استثمار رأس المال البشري في المؤسسة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص 04.

المطلب الرابع: إستراتيجية رأس المال البشري ونظرياته

أولا: إستراتيجية رأس المال البشري

تتمثل إستراتيجية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب وتكوين الأفراد، حيث أن استراتيجيات النهوض برأس المال البشري تعتبر من ضروريات العصر بسبب التقدم التكنولوجي المتسارع و الإبداع التقني العالي وزيادة درجة تعقيد المنتوجات التي عقدت عمليات التصنيع ، حيث أنه وكنتيجة للتقنية العالية المستخدمة ستقل نسبة العمل المعاد، كما أن الحصول على فرصة تكون مستحيلة [1].

ثانيا: نظريات رأس المال البشري:

[1] الهادي بوقلقول ، **الاستثمار البشري و إدارة الكفاءات كعامل لتأهيل المؤسسة واندماجها في اقتصاد المعرفة**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، 09-10 مارس 2004، جامعة ورقلة ،ص209.

تمثل الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية امتداد المفاهيم ومبادئ نظرية رأس المال البشري والتي لا تقوم على فريضة أساسية مفادها وجود اختلاف بين الأفراد فيما يتعلق بمقدار الاستثمار في مهاراتهم وخبراتهم وقدراتهم، ونجد جذور ومفاهيم أساسية لهذه النظريات في مقدمة شولتز التي أوضح فيها أهمية رأس المال البشري، وكانت أبحاث بيكر في مجال الاستثمار في التدريب من أهم الإسهامات في مجال الاستثمار البشري وقد دفع اهتمام هذا الأخير مينسر إلى محاولة قياس التكلفة والمنفعة الاقتصادية، ودفعت أوديورن إلى ترجمة هذه المفاهيم إلى استراتيجيات لإدارة الموارد البشرية .

1- نظرية رأس المال البشري "لشولتز"[1]:

حاول شولتز البحث عن تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل، فسعى إلى تحويل الانتباه من مجرد الإهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الإهتمام بتلك المكونات الأقل مادية وهي رأس المال البشري.

ويعد مفهوم شولتز للاستثمار في رأس المال البشري إسهاما كبيرا في مجال الاقتصاد، حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكلا من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه، فمن وجهة نظر شولتز أن هذا النوع من الاستثمار قد حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات العربية عما حققه الاستثمار في رأس المال المادي، ومن هنا فهو يرى أن نمو رأس المال البشري يمكن أن يكون من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي.

وقد بنى شولتز مفهومه لرأس المال البشري على ثلاث فروض هي:

- ❖ أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون لتراكم لرأس المال البشري.
- ❖ يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقا للاختلافات في مقدار رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي.

وقد ركز شولتز إهتمامه على عملية التعليم باعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية و بأنها شكل من أشكال رأس المال.

ومن وجهة نظر شولتز فإنه من الضروري دراسة كلا من التكاليف و الإيرادات المرتبطة بعملية التعليم، بالنسبة للإيرادات فهي تمثل أهمية خاصة ويرجعها إلى:

[1] راوية حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص:65-68.

❖ أهمية الإيرادات الضائعة بالنسبة للطالب أثناء فترة التعليم.

❖ تجاهل الباحثين لهذه الإيرادات الضائعة.

أما بالنسبة لتكلفة الخدمات التعليمية التي تقدمها المدرسة فهي عبارة عن تقديرات لقيمة ممتلكات المدرسة المستخدمة في التعليم على جانب المصارف الجارية للمرتبات والأجور والمواد المستخدمة في عملية التعليم.

يرى شولتز كذلك أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هي إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل، فالغرض من التعليم حسب بعض الباحثين هو غرض ثقافي وليس اقتصادي. فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلالا إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها. ويرى شولتز أن الاعتراف بالغرض الاقتصادي للتعليم لا ينفي الغرض الثقافي له. فإلى جانب تحقيق الأهداف الثقافية هناك بعض أنواع التعليم التي لا يمكن أن تحسن من طاقات وقدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم وإدارة شؤونهم، وأن مثل هذا التحسن يمكن أن يترتب عليه زيادة في الدخل القومي.

وخلاصة القول فإنه يمكن اعتبار كل من الآثار الثقافية و الاقتصادية نواتج مشتركة لعملية التعليم، ويعني هذا وفقا لشولتز أن الإسهامات الثقافية للتعليم تؤخذ كمعطيات يبدأ بعدها تحديد ما إذا كانت هناك بعض المنافع الاقتصادية للتعليم والتي يكمن اعتبارها رأس المال يمكن تحديده وتقديره.

2- إسهامات بيكر[1]:

يعد بيكر واحدا من أهم الباحثين الذين أدوا بإسهاماتهم إلى تطور نظرية رأس المال البشري، حيث بدأ الإهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري، من تعليم وهجرة ورعاية صحية، مع تركيز فعالية في توضيح تأثير رأس المال البشري على الإيرادات والعمالة وعلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى وفي محاولة لتحليل الجانب الاقتصادي للتدريب، فرق بين نوعين من التدريب هما: التدريب العام والتدريب المتخصص، كما تناول دراسة العلاقة بين معدل دوران العمل وتكلفة كل من النوعين السابقين من التدريب، أيضا أمكن التمييز بين عدد من الخلاف التي يخلف فيها تأثير الاستثمار في التدريب على كل من الأجور الإنتاجية الحدية.

✓ **التدريب العام:** هو ذلك النوع من التدريب الذي يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المنظمة التي تقدم له التدريب، وكذلك في أي منظمة أخرى قد يعمل بها، ويعني هذا أن الفرد يمكن أن يفيد منظمته بنفس

[1] المرجع نفسه ، ص ص:69-74.

المقدار الذي قد يفيد به المنظمات الأخرى المحتمل عن العمل بها، فالأستاذ المتدرب في مدرسة معينة يمكن أن يستخدم مهاراته المكتسبة من هذا التدريب في أي مدرسة أخرى، وتقدم المؤسسة هذا النوع من التدريب في حالة عدم اضطرارها لتحمل تكلفته، فيتحمل الفرد المتدرب التكلفة من خلال منحه أجرا منخفضا عن المعدل العادي أثناء فترة التدريب ويمكن للمؤسسة أن تحقق عائدا من تقديم مثل هذا التدريب إذا زاد الإنتاج الحدي للفرد عن الأجر الممنوح له من قبل المؤسسة.

- ✓ **التدريب المتخصص:** هذا التدريب يزيد من الإنتاجية الحدية إذا ما عمل بأي منظمة أخرى، فالموارد المنفقة في المؤسسة لتعريف العامل الجديد بعمله وتقديمه للمؤسسة، يمثل نوع من الإنفاق على التدريب المتخصص، وتزداد قيمة الفرد المتدرب تدريبا متخصصا بالمنظمة، فيقدم له أجرا عاليا نسبيا ويكون هذا الأجر مستقلا عن الأجر المحتمل أن تقدمه منظمة أخرى، ويرجع هذا إلى أن النوعية المتخصصة من التدريب قد لا تتناسب مع متطلبات وبيعة العمل في أي منظمة أخرى، أما بالنسبة للعائد المحتمل فإنه عاليا نسيا نظرا للإنتاجية العالية والمهارات المتخصصة المكتسبة للمتدرب، وترتبط تكلفة معدل دوران العمل ارتباطا كبيرا بتكلفة التدريب المتخصص، بحيث أن هذا الأخير تكلفته مرتفعة، ومنه فإن ترك الفرد المتدرب للعمل يزيد من مقدار الخسارة مقرنة بحالة التدريب العام، كذلك من ناحية أخرى فإن الفرد المتدرب تدريبا متخصصا يكون لديه دافع البقاء للعمل بالمؤسسة لأنه من الصعب أن يجد مؤسسة أخرى يوظف بها مهاراته المتخصصة المكتسبة، حتى ولو وجد مؤسسة أخرى فإنه لا يتخلى عن مؤسسته القديمة إلا إذا كان الأجر عاليا وكذلك ظروف العمل.

إذن فنوع التدريب عام أو متخصص ومعدل دوران العمل يؤثران في تحديد مقدار التكلفة المحتملة لتقديم التدريب، وفي تحديد من الذي يتحمل التكلفة (الفرد أم المؤسسة)،ويمكن للمؤسسة أن تواجه الخسارة الناجمة عن ارتفاع معدل دوران العمل بإحدى الطريقتين:

- ❖ أن تحصل المنظمة على إنتاج وعائد أكبر للأفراد الموجودين حاليا بتعويض خسارة الناجمة عن ترك بعض الأفراد المدربين للعمل ويسمى هذا "بالعائد على النجاح".
- ❖ أن تدرك المنظمة مسبقا وجود احتمال لترك بعض الأفراد ممن حصلوا على التدريب للعمل بالمنظمة وهذا احتمال ليس ثابتا ولا محددا، ولكن يرتبط بمستوى الأجور فيها.

وبالتالي يمكن للمنظمة أن تقوم بتخفيض احتمالات الفشل من خلال تقديم أجور أعلى للأفراد بعد حصولهم على التدريب بدلا من اعتمادها على تعويض الخسارة المترتبة على ترك الفرد للعمل بعائد النجاح.

يتضح من تحليل بيكر السابق قيمة إسهامه في تطوير مفاهيم الاستثمار البشري، فبينما أحدث شولتز انقلابا في المفاهيم الاقتصادية بتقديمه نظرية الاستثمار البشري، نجد أن بيكر أوضح بطريقة عملية كيفية استخدام هذه المفاهيم النظرية كأداة للتحليل في اقتصاديات الاستثمار في الموارد البشرية، كما حاول بيكر أن يدرس علاقة الارتباط بين تكلفة معدل العمل وتأثيره على تكلفة التدريب خاصة التدريب المتخصص.

3-إسهامات مينسر[1]:

استخدام مينسر مفهوم رأس المال البشري في بناء نموذج يهدف إلى تفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات ويفترض النموذج أن الاختيار الرشيد لوظيفة معينة يتضمن مساواة القيمة الحالية للإيرادات مدى حياة الفرد المتوقعة عند الوقت الذي قام فيه الفرد بهذا الاختيار، وتمثل الاختلافات بين الوظائف المختلفة وفقا للنموذج انعكاسا لاختلاف طول الفترة التدريبية والاختلافات في توزيع الدخل للوظائف المختلفة، بينما تعكس الاختلافات داخل الوظيفة الواحدة نمو وتحسين الخبرة و الإنتاجية بتقدم عمر الفرد، فالزيادة في الإنتاجية تكون ظاهرة في الأعمال المتطلبة لمقدار أكبر من التدريب، ويساعد التركيز على العلاقة الموجبة بين الاستثمار في رأس المال البشري ونمو الإنتاجية في النموذج على إظهار مدى الاختلافات بين الوظائف المختلفة فيما يتعلق بالاستثمار في كل من التعليم والتدريب، حيث يرتبط التفاوت في الدخل والناتج من التدريب، أو تقدم عمر الفرد ارتباطا موجبا بمتوسط حجم الاستثمار البشري.

وقد حدد مينسر ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث و الدراسات في مجال الاستثمار البشري. تمثلت هذه الأهداف في تحديد حجم الموارد المخصصة للمتدربين كذلك تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب، و أخيرا تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة و العائد وعلى التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك القوى العاملة.

وقد توصل مينسر إلى عدد من الاستنتاجات فيما يتعلق بدراسة أثر الاستثمار في التدريب على دخل وسلوك الأفراد ومنها:

- ❖ كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت احتمالات حصوله على مزيد من التدريب في مجال العمل فكلما زاد أجره.
- ❖ كلما زاد معدل دوران العمل والبطالة كلما زادت تكلفة الاستثمار في التدريب.

[1] المرجع نفسه ، ص ص:75-78.

- ❖ كلما زاد الاستثمار في التدريب خاصة التدريب المتخصص كلما زادت احتمالات بقاء الفرد في المنظمة واحتمالات استقرار العمالة.

4-إسهامات أوديون[1]:

ركز أوديون-باحث في مجال الإدارة-على فكرة أن الأفراد أصول يمكن الاستثمار فيها كما قدم محفظة الموارد البشرية على غرار محفظة الأوراق المالية ووضح كيفية تطبيقها على رأس المال البشري، وفي الأخير فإن الكفاءات المتحصل عليها في النهاية قد تكون عاملة أي يتم استخدامها في أي مؤسسة عامة أو خاصة تؤدي إلى إحداث تأهيل خاص أي مجموع القدرات التي يتم تنميتها في المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد فقط والعائد المترتب عن ذلك يكون في شكلين إما في شكل زيادة في الأجر بالنسبة للفرد أو زيادة في إنتاجية العمل بالنسبة للمؤسسة.

كما ركز على مجالات الاستخدام الكثيف للعنصر البشري مقارنة برأس المال المادي أن الميزة التنافسية تكمن أساسا في توافر العنصر البشري ذو الكفاءة العالية.

إن تنمية الكفاءة البشرية و الحفاظ عليها لا يجب أن يقتصر على تلك المتاحة في الداخل، بل يجب الاهتمام بالكفاءات البشرية المهاجرة من خلال ما تملكه من معرفة ومهارة اكتسبتها طوال فترة أدائها في الجامعات أو المؤسسات الاقتصادية العالمية والتي يمكن أن تسهل عملية التأهيل الإيجابي لاقتصاديات الدول النامية بشكل خاص واندماجها في البيئة التنافسية العامة، لذا يتطلب الأمر:

- ❖ تقوية قنوات الاتصال مع الكفاءات المهاجرة ببلدانها من خلال إنشاء قواعد بيانات منظمة، وتوفير وسائل دورية ومتعددة، ومنها قنوات المعلوماتية و الاتصال الحديثة.
- ❖ إنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة تلك الكفاءات من خلال الاستثمارات أو زيارات العمل المحدودة أو المفتوحة، بحيث أدت التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات إلى وجود طرق مبتكرة تساعد على نقل الخبرات العربية بالخارج وجامعات بلدانها في مجال التكوين والتأطير وإدماجها ضمن خلايا التفكير لإصلاح المنظومة التربوية.

المبحث الثالث: الإطار العام للاستثمار في رأس المال البشري:

يزيد حاليا اهتمام الاقتصاديين بالاستثمار في الرأس المال البشري، بل أن الزيادة في معدل تكوين رأس المال البشري له أثره على التنمية الاقتصادية. لذا يجب توسيع معدلات الإنفاق حتى تساهم في

[1] المرجع نفسه ، ص ص:79-81.

تحسين نوعية رأس المال البشري و رفع الكفاية الإنتاجية للأفراد. و أن أهم هذه الإنفاقات الاستثمارية هي التي تتجسد في الخدمات الصحية و التعليمية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري وأهميته:

أولا: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري

عادة ما يعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه الإنفاق على الإنسان لزيادة دخله في المستقبل، وهذا التعريف لا يميز بين الإنفاق لخلق مهارات جديدة أو لتحسين مهارات موجودة بالفعل. ومن المناسب لدراسة تكوين رأس المال البشري أن يقيد ذلك التعريف لتصبح الصيغة هي "الإنفاق على الإنسان لزيادة مهاراته ومعارفه الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل الذي يمكنه الحصول عليه في الفترات المقبلة". وهذه الصيغة مفضلة لأسباب عديدة[1]:

- ❖ يحافظ التعريف بهذه الصيغة على الاتجاه الفكري الأساسي الذي يربط الاستثمار في الإنسان بالحصول على دخل أعلى في المستقبل.
- ❖ يحدد التعريف بهذه الصيغة الشكل الملموس لرأس المال البشري وهو المهارة والمعرفة بينما يستبقي في نفس الوقت أشكاله القيمة والتي قد تتمثل في قيمة الإنفاق أو القيمة المعبرة عن رسملة الزيادات الداخلية.
- ❖ بموجب القيد الخاص بأن الإنفاق على الإنسان يهدف إلى زيادة المهارات الموجودة بالفعل كالإنفاق على الهجرة. و قد يكون هذا النوع الأخير من الإنفاق مكملا للإنفاق الذي يزيد من المهارات وذلك في ظروف معينة. و في هذه الحالة يكون الناتج بشكل عام هو انخفاض معدلات العائد على الإنفاق الإجمالي، وهذا هو الحال مثلا عندما يتعلم الناس فقط لكي يهاجروا، نظرا لعدم توافر الوظائف المناسبة لهم في المكان الذي يعيشون أو يتعلمون فيه. ومهما يكن فهذا التعريف لا يخلو من العيوب، إذ يلاحظ مثلا أنه من الصعب قياس المهارات و المعارف. ولكن هذا لا ينبغي أن يكون عاملا مثبط طالما أن قيمة رأس المال البشري قابلة للقياس.
- ❖ كذلك عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنه: "عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري، الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها، على ألا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين، بل يمتد إلى الاشتراك الفعلي أو المنتظر، أو الذي يمكن الحصول عليه من

[1] حمدي الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص:8،7.

الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ". وفي هذا النطاق قام المجلس بتحديد ثلاثة مظاهر رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي[1]:

- محاولة الاستخدام الأمثل لأفراد القوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.
- تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني والتدريب.
- تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية القومية، من حيث ضمان اشتراك جميع الفئات الاجتماعية الفعال في تحقيق ذلك.

ونستخلص من هذا التعريف أن الاستثمار في العنصر البشري هو نشاط مخصص لتنمية مهارات ومعارف وقدرات الموارد البشرية العاملة والمنتظرة بالكيفية التي تسمح بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع. ولكن يؤخذ على هذا التعريف أنه قصر مجالات الاستثمار في العنصر البشري على مجالي التعليم المهني والتدريب متجاهلا المجالات الأخرى.

- ❖ وعرفه" فريديريك هاربسون" -مستشار منظمة العمل الدولية و اليونيسكو لشؤون القوى العاملة والتخطيط التربوي عام 1964-بأن تنمية الموارد البشرية تعني" زيادة المعارف والمهارات و القدرات لدى جميع الناس في المجتمع. ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بأنها تراكم رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي أما من الناحية السياسية فتعني إعداد الأفراد للإسهام في العمليات السياسية، وبخاصة بوصفهم مواطنين في مجتمع ديمقراطي. ومن الناحيتين الاجتماعية والثقافية تستهدف مساعدة الأفراد على أن يحيوا حياة أكثر اكتمالا وأقل تقيدا بالتقاليد. وبعبارة موجزة يمكن القول بأن تنمية الموارد البشرية هي مفتاح مسايرة العصر" وتحقق تنمية الموارد البشرية عند "هاربسون "بطرق كثيرة أهمها: التعليم و التدريب والتنمية الذاتية وتحسين الصحة وتحسين التغذية.

ويتضح من تعريف "هاربسون" أنه اعتبر أن تنمية الموارد البشرية لا تكون فقط للقوى العاملة المنتجة في المجتمع بل تشمل كل أفراد المجتمع، مثله مثل تعريف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة(ECSOCO) .

- ❖ وأشار تقرير البنك الدولي إلى أن مفهوم التنمية البشرية هو "مفهوم يشمل التربية والتدريب والنهوض بالصحة والتغذية وخفض معدلات الخصوبة، وهو إذا يضم هذه العناصر المتعددة ويولي النمو الاقتصادي اهتماما بالغا" وبالتالي يجب أن يشمل الإنفاق على هذه البنود من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي الاستثمار في العنصر البشري.

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص: 193-195.

ويؤخذ على هذا المفهوم أنه رغم اتفاق الاقتصاديين على أن التربية والنهوض بالصحة والتغذية تدخل ضمن مفهوم تنمية الموارد، على أنه ليس هناك اتفاق على اعتبار خفض معدلات الخصوبة ضمن هذه العناصر.

- ❖ أما "جاري بيكر" فيرى أن مفهوم الاستثمار في العنصر البشري ينصرف إلى" الجهود التي تؤثر في مستقبل الدخل الحقيقي من خلال تعبئة الموارد في الأفراد"، وقد توصل بيكر لهذا التعريف بعد أن عقد مقارنة نظرية بين الطرق التي يتم عن طريقها تراكم رأس المال في الإنسان وهي التدريب الوظيفي و التعليم المدرسي و الأبحاث وأوجه المعرفة الأخرى والصحة. وقد أوضح بيكر تأثير هذه الطرق على متحصلات الأفراد المستقبلية. ولكن يؤخذ على هذا التعريف أنه ركز على الجانب المستقبلي للإنتاج فقط المترتب على الاستثمار في العنصر البشري.
- ❖ ويرى"شولتز" أن مفهوم استثمار العنصر البشري "هو كل إنفاق استثماري على المجالات المختلفة (الخدمات الصحية والتدريب المهني والتعليم النظامي وتعليم الكبار و الهجرة وراء العمل) فالخدمات الصحية مثلا لها نتائج اقتصادية وتعتبر استثمارا من حيث مساعدتها في زيادة الإنتاج. كذلك الطعام و المأوى وخاصة في البلاد الفقيرة حيث يعتبر الطعام سلعة إنتاجية". وبناء عل ما سبق نستطيع أن نقول أن مفهوم الاستثمار في العنصر البشري في النظم الوضعية يشتمل على عناصر ثلاثة رئيسية هي:
  - الإنفاق الاستثماري الذي ينفذ في العنصر البشري يخصص لتنمية القدرات و المهارات الإنتاجية للأفراد، أو باللغة الاقتصادية يؤدي هذا الإنفاق إلى تراكم رأس المال الإنساني.
  - الإنفاق المخصص لتنمية القدرات و المهارات الإنتاجية للأفراد يتحدد وفقا لهدف زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع حاليا ومستقبلا أو يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة معا.
  - يتحقق هدف الاستثمار في العنصر البشري عدة آثار بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي.

ثانيا: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري[1]:

إن الحفاظ على رأس المال البشري وتطويره أصبحا من بديهيات هذا العصر ومطالبه والعلاقة بين رأس المال البشري وبين الاقتصاد والتعليم والتدريب قوية ومستمرة ويؤثر أحدهما على الآخر، ونجد

[1] مركز البحوث والدراسات بالفرقة التجارية الصناعية بالرياض،ورقة عمل الاستثمار في رأس المال البشري، ص ص:4،5 ،تاريخ الزيارة: 2012-03-11 ،الساعة: 23:23 ، من الموقع:.www.riyadhchamber.com/doc/asthtmar.doc

أن جميع المجتمعات تهتم وتحرص على التعليم والتدريب لمصادرها البشرية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد وعلى المجتمع، لجميع جوانبه وهذا ما عبر عنه "جونسون":"التنمية تتوقف بدرجة حيوية على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات الفنية للإنتاج الحديث والقادر على استيعاب التغير التكنولوجي والاقتصادي"[1].

ومن المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية و الأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ذكر "آدم سميث" في كتابه الشهير ثروة الأمم أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة دون سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما أكد "ألفريد مارشال" أهميته للاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، و الاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود.

وفي دراسة عن تأثير التعليم وتنمية القوى البشرية بشكل عام في النمو الاقتصادي قسم العالمان "هاربسون" و "مايرز" بلاد العالم إلى أربعة مستويات من النمو الاقتصادي تأثيرا بدرجة التعليم هي:

1- **البلاد المتخلفة ": Under developed countries"**

وتعاني من ضعف الوعي بالتعليم ومحدودية إمكانات المدارس وانتشار ظاهرة التسرب وارتفاع الفاقد في التعليم وانخفاض معدلات قيد المدارس(-40%) الفئة العمرية 6-12 سنة في المرحلة الابتدائية، 3%من الفئة العمرية 12-18 سنة في المرحلة الثانوية، وأغلب دول هذه الفئة لا يوجد بها جامعات والقليل منها به معاهد عليا.

2 -البلاد النامية جزئيا ":Partlly developed countries"

[1] وصاف سعيدي، **الاستثمار البشري كمحدد أساسي لنمو القطاع التصديري**، ملتقى دولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة،09 -10 مارس 2004 .

وهي البلاد التي بدأت في طريق التقدم وقطعت فيه شوطا محددا، ويتميز التعليم فيها بالتطور السريع من حيث الكم على حساب نوعية التعليم وتعاني هذه الفئة من البلاد من ارتفاع نسبة التسرب والفاقد من التعليم خاصة التعليم الابتدائي رغم عنايتها به، وانخفاض نسبة المقيدين بالمرحلة الثانوية ونقص إعداد المدرسين، كما أنه يوجد بها جامعات إلا أن اهتمامها موجه إلى التعليم النظري.

3-البلاد شبه المتقدمة ":smi-advanced countries"

وهي البلاد التي قطعت شوطا متوسطا في طريق التقدم ويتميز التعليم فيها بأنه إلزامي لمدة 6 سنوات وترتفع معدلات القيد بها لتصل إلى نحو 80%، ومشكلات التسرب والفاقد للتعليم أقل حدة من الفئتين السابقين، والتعليم الثانوي متنوع ويميل إلى الاتجاه الأكاديمي بهدف الإعداد للتعليم الجامعي الذي يتميز في هذه البلاد بالارتفاع إلى أن الجامعات تعاني من ازدحام الطلاب وضعف الإمكانيات المادية ونقص أعداد هيئات التدريس.

4-البلاد المتقدمة:" Advanced countries"

وهي البلاد التي قطعت شوطا طويلا في طريق التقدم وحققت مستوى اقتصادي متطور خاصة في مجال الصناعة وتزدهر بها حركة الاكتشافات العلمية ولديها رصيد في الكفاءات البشرية والعاملة المؤهلة والمدربة، ويتميز التعليم فيها بارتفاع معدلات القيد في جميع مراحله وارتفاع مستوى التعليم الجامعي، والاهتمام بالكليات العلمية بدرجة تفوق الكليات النظرية مع الاهتمام بالبحث العلمي والاكتشافات والاختراع.

والأمثلة على تأثير الاستثمار البشري في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعددة، فنجد دول مثل الصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا قد حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتتبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم، ارتكازا على ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها، كما أن ما يشهده العالم الآن من تطور علمي كبير خاصة في تكنولوجيا المعلومات المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات والإلكترونيات يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المستوى لأفراد من العنصر البشري[1] .

المطلب الثاني: أهداف ومتطلبات الاستثمار في الرأس المال البشري:

[1] المرجع نفسه ، ص5.

أولا: أهداف الاستثمار في رأس المال البشري:

تتعدد الأهداف المبتغاة من استثمار العنصر البشري إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتتداخل هذه الأهداف ببعضها. ولذلك يرى بعض الاقتصاديين أن الإنفاق على الإنسان هو إنفاق استثماري بحت من حيث مساعدته في زيادة الإنتاج وغير ذلك من الأهداف.

وبما أننا نتكلم عن الاستثمار في العنصر البشري من حيث ارتباطه بتمويل التنمية، فإننا نتناول أهم الأهداف الاقتصادية التي تساعد على تحقيق التنمية، وسوف نقسمها إلى أهداف مباشرة وغير مباشرة.

1- **الأهداف المباشرة**[1]:

تنقسم الأهداف المباشرة من الاستثمار في العنصر البشري إلى:

✓ **هدف زيادة الإنتاج:**

تعد زيادة الإنتاج أحد الأهداف المباشرة للاستثمار في العنصر البشري، ويربط الاقتصاديون بين التعليم وزيادة الإنتاج، حيث يؤدي التعليم إلى زيادة الإنتاجية للأفراد وذلك من خلال خلق طبقة من الفنيين في المجالات العلمية الفنية التكنولوجية التي تزيد من الإنتاج وتعمل على تطويره ليتلاءم وظروف التقدم، فالتعليم يجب أن يتجه إلى خلق المهندسين والعلماء الفنيين باعتبارهم العمود الفقري للإنتاج العصري وزيادته القائم على التكنولوجيا الحديثة.

✓ **هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخول:**

ويعد هذا الهدف أحد الأهداف الهامة للاستثمار في العنصر البشري، إذ أنه يقارب بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، ويعد التعليم والرعاية الصحية من الأدوات التي تساعد في تخفيف حدة الفروق بين دخول الأفراد، وإن كان للأدوات أدوات أخرى مثل الإعانات التي تمنح للفقراء وغيرها من النفقات إضافة إلى الضرائب لها دور كبير في إعادة توزيع الدخول بين الأفراد.

✓ **هدف تحقيق التوظيف**:

وهذا الهدف يقع على رأس الأهداف التي توليها الدول أهمية كبرى وتدرجها في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى سياستها المالية والنقدية، وهذا الهدف يتمثل في إيجاد فرص عمل مناسبة للأفراد ويكون ذلك عن طريق ملاءمة بين رغبات أصحاب الأعمال وما يحتاجونه من مهارات وكفاءات ويمكن تزويده للأفراد عن طريق الاستثمار في العنصر البشري سواء عن طريق التعليم أو

[1] همام مصطفى جمل، مرجع سبق ذكره، ص ص:195-197.

التدريب أو غيره، وبالتالي تكون العمالة المطلوبة في السوق على قدر كبير من المهارة فتزداد الإنتاجية.

✓ **هدف تحقيق المساواة الاجتماعية**:

وأخيرا فالاستثمار في العنصر البشري وخاصة عن طريق التعليم، يساعد على تحقيق المساواة الاجتماعية، وذلك بمساعدة الطبقات الفقيرة المحرومة، ونشر مبادئ التعاون بين الأفراد.

2- الأهداف غير المباشرة:

وهذه الأهداف غير المباشرة وإن كانت تؤدي إلى زيادة الإنتاج و الإنتاجية بطريقة مباشرة إلا أنها تحقق ذلك بطريقة غير مباشرة، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

✓ **هدف بناء الدوافع الاقتصادية لدى الأفراد**:

من المعروف أن السلوك الاقتصادي للإنسان يتأثر بدوافعه الاقتصادية، ويهدف الاستثمار في العنصر البشري إلى خلق الصفات الاقتصادية البناءة التي تقتضيها طبيعة العمل فالرغبة في إتقان العمل، والرغبة في الاستقرار في العمل واحترام المواعيد وإطاعة الرؤساء وغير ذلك من الدوافع لها دور كبير في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ **هدف إحداث التغيير الاجتماعي اللازم لعملية التنمية:**

يعد هدف إحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع من الأهداف غير المباشرة اللازمة لتحقيق عملية التنمية، ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في الأنظمة والقوانين فقط بقدر ما يوجد في الأفراد فعليه يقع عبء التغيير في الأنظمة والمؤسسات والعلاقات، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي، وتحكمها قيم جامدة، تقف عقبة في سبيل التغيير وتعترض مجراه، ومن ثم فإنه عن طريق تعليم العنصر البشري يمكن العمل على إزالة المعوقات الثقافية، وخلق اتجاهات علمية تساعد على الانتقال بالمجتمعات التقليدية إلى مستوى العصر.

إن عملية التنمية تجلب معها "حتمية التنازلات الاقتصادية والطبقية" من جانب فئة معينة لصالح فئات أخرى ما كان لها أي تغيير وضعها في ظروف "لا تنموية"، ف "القطط السمان" تسعى دائما إلى امتصاص غضب الفئات المسحوقة باللجوء إلى العصا السحرية "التنمية" فتقدم تنازلات ذات طابع محدود، لكنها لا تسمح بالمسح بأي وضع سلطوي حساس فالتنمية بالنسبة لها تتلخص في العمل على تحسين الوضع الغذائي "للحيوانات البشرية" بهدف زيادة فعاليتها في الإنتاج الذي تعود فوائده عليهم، ولذا كان لابد من إحداث التغيير الاجتماعي حتى تحقق التنمية أهدافها.

✓ **هدف توفير مناخ البحث العلمي في المجتمع:**

الذي يريد أن ينمو ويتقدم في حاجة إلى مزيد من أدوات البحث العلمي من الباحثين المتخصصين في فروع العلوم المختلفة، ومؤسسات البحث العلمي المجهزة بأحدث أجهزة البحث العلمي التي تساعد الباحثين على أداء عملهم على أفضل وجه مما يدفع عملية التنمية إلى الأمام.

✓ **هدف تحسين المناخ السياسي**:

إن تحسين المناخ السياسي له تأثير كبير على الاستثمار في العنصر البشري، ويتضح هذا جليا عند وضع السياسات العامة للدول، ذلك أنه عند منح الأفراد قدرا كبيرا من الحدية، يؤدي إلى مزيد من الإنتاج، كما يمكن أن تؤدي الاستثمارات البشرية إلى تحسين كفاءة الجهاز الحكومي عن طريق ثورة إدارية تقوم على العلم والمعرفة وتلغي السلبيات التي تعوق خطط التنمية وتوفر المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع.

ثانيا: متطلبات الاستثمار في رأس المال البشري[1]:

- ❖ إيجاد بيئة التعليم في الشركات التي تتميز بأن رأسمالها متجسد في عقول العاملين الذين يغادرونها واحتمال أن تستقطبهم شركات منافسة، ولابد من إيجاد أسس لتقوية وترسيخ قواعد الولاء التنظيمي، والعمل على تشجيع هؤلاء للانضمام لبرامج التدريب والتعليم وتشارك المعرفة.
- ❖ تتطلب بيئة اجتماعية منظمة تشجع على الإبداع والابتكار والتي تتطلب موارد بشرية مبدعة وقادرة على توليد المعارف وتبادلها مع الآخرين، مما يسهل عملية إدارة واستثمار رأس المال البشري.
- ❖ التكيف مع متطلبات الاقتصاد الجديد.
- ❖ تخصيص اعتمادات الجهود البحثية الرامية إلى استحداث مختلف الابتكارات.

المطلب الثالث: مجالات الاستثمار في رأس المال البشري وآثاره:

أولا: مجالات الاستثمار في رأس المال البشري: [2]

تتعدد مجالات الاستثمار في العنصر البشري حسب الحاجة إليها، فعندما تهتم الدول بالعنصر البشري من الناحية الاقتصادية تنحصر المجالات في التعليم و التدريب والرعاية الصحية، أما إذا أردنا أن ننظر نظرة شاملة إلى العنصر البشري من حيث تنميته تنمية شاملة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية

[1] دخاخي وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] المرجع نفسه ، ص ص:197-200.

فيدخل إلى جانب المجالات السابقة مجال الإسكان والنقل والمواصلات والرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وغيرها من المجالات. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:[1]

1- الاستثمار في التعليم :

يعتبر التعليم بصوره ومراحله المختلفة من العوامل الهامة التي تسهم في صقل مهارات الأفراد وقدراتهم، وتمكينهم من متابعة التطورات العالمية، والبحوث والاكتشافات في شتى المجالات، الأمر الذي ينعكس على كفاءة العاملين وزيادة إنتاجيتهم و المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ولكي يحقق التعليم أهدافه المرجوة يجب أن يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية . فالنمو الاقتصادي يتضمن حدوث تغيرات أساسية في هيكل المجتمع بمختلف قطاعاته وأنشطته، بالتالي يؤدي هذا التغيير إلى إحداث تغيرات مماثلة في هيكل القوى العاملة في مختلف المهن و الوظائف بما يتضمنه من مهارات جديدة وزيادة في المعرفة، وبذلك يبرز دور التعليم في توفير تلك الاحتياجات.

وتتوقف البرامج التعليمية على حجم الاستثمارات وطريقة توزيعها ، ومن ثم تبرز ضرورة التفرقة بين أنواع المختلفة للاستثمارات في التعليم، ويميز شولتز بين الإنفاق الاستهلاكي البحت الذي يشبع رغبات المستهلكين واحتياجاته خلال الفترة التعليمية وبين الإنفاق الذي يؤدي الى زيادة المعرفة وتحسين طاقة الأفراد وقدراتهم. ولا يشبع الإنفاق الأخير الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد ولكنه ينمي قدرات الأفراد الذهنية ويعتبر استثمارا صافيا، ويتمثل في مختلف أنواع الإنفاقات على المباني وتوفير احتياجاتها، ومن المعدات ومستلزمات التعليم وهيئات التدريس، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الإنفاق يصعب فصلها أو تحديدها نظرا لتدخلها بين النوعين السابقين من الإنفاق.

ويعتبر التعليم الأولي ذا أهمية كبيرة خاصة وأنه يستهدف وضع الأساس للمراحل التعليمية التالية، بالإضافة إلى القضاء على الأمية، ولكي يحقق الاستثمار في التعليم الأولي أهدافه، يجب أن تتلاءم الأنظمة التعليمية مع طبيعة كل منطقة، فيشمل التعليم الأولي مقررات تناسب ظروف المجتمع الريفي والذي يغلب على نشاطه العمل الزراعي، كذلك الأمر في المناطق الحضرية، بحيث يتسنى للأفراد مواجهة الحياة العملية، إذا لم يتيسر لهم مواصلة تعليمهم الثانوي، و يجدر التنبيه أن التعليم الأولي كضرورة إنمائية بنائية للبلاد، يجب أن يكون متاحا لجميع الأفراد وتكاليف منخفضة.

ويهدف التعليم الثانوي إلى توسيع قدرات الأفراد في المعارف المتعلقة بالمهارات المختلفة، وينقسم إلى قسمين:

- ✓ **التعليم الثانوي العام:** والذي يعد الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي.

[1] رأفت أبو فرحانة، **أهمية الموارد البشرية في استقطاب أنماط التنمية في الدول العربية**، أطروحة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،1995 ، ص ص:120 -124 .

✓ **التعليم الثانوي الفني**: والذي يمد سوى العمل بالمتخصصين من الكفاءات المتعددة في كثير من المهن كالأعمال التجارية والزراعية والصناعية، بالإضافة إلى المدرسين من خريجي معاهد المعلمين والمعلمات التي تعد خريجيها للتدريس في المراحل الأولية، وتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية من مهن و التخصصات المختلفة من ناحية أخرى.

ويعتبر الاستثمار في التعليم العالي أحد أوجه الإنفاق الضرورية لخلق جيل على مستوى عالي من العلم والمعرفة، وإمداد سوى العمل بكثير من المهن والتخصصات كالمديرين الأخصائيين في الوظائف المختلفة. فالمديرون هم الأشخاص الذين يشغلون أعلى السلم الوظيفي، و يقع على عاتقهم تولي الكثير من المهام وتحمل المسؤوليات، واتخاذ القرارات، وحل مشاكل العمل، والتغلب على العقبات التي تعترضه. وللقيام بأعباء هذا العمل يجب أن يكون المديرون على مستوى عال من المعرفة والخبرة، وأن تتوفر لديهم المهارة الكافية. أما الأخصائيين فيقع على عاتقهم القيام بأعباء البحث العلمي، وتطبيق أساليب الإنتاج الحديثة النظيفة، وحل المشاكل الإنتاجية المعقدة في الأنشطة الإنتاجية المختلفة...الخ.

2- الاستثمار في التدريب المهني:

يتضمن التدريب المهني صقل مهارة الأفراد اليدوية والذهنية، وتمكينهم من مواجهة الحياة العملية، واستيعاب التغيرات المتباينة في أساليب الإنتاج. ويتخذ التدريب المهني شكلين أساسيين: التدريب من خلال المراحل التعليمية المختلفة- والسابق الإشارة إليه- والتدريب من خلال العمل ويشمل:

✓ **التدريب الذي تقوم به الوزارات والأجهزة الحكومية:**

ويبرز أهميته في الدور الذي يقوم به المشتغلون في القطاع الحكومي، واستيعابه لأعداد كبيرة من القوى العاملة. ويتضمن هذا التدريب برامج مختلفة تتصل مباشرة بطبيعة الخدمات التي يؤديها الجهاز الحكومي. ويحقق الاستثمار في هذا التدريب رفع كفاءة المشتغلين وزيادة إنتاجيتهم.

✓ **التدريب من قبل المؤسسات والشركات:**

ويمثل الاستثمار في هذا النوع من التدريب أهمية كبيرة، نظرا للدور الذي تقوم به الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية في الأنشطة المختلفة للاقتصاد، سواء كانت وطنية أو أجنبية، حيث يسهم الاستثمار في تدريب المشتغلين في تحسين مستويات الكفاءة الإنتاجية، وإقلال النفقات، وبالتالي زيادة العائد الإنتاجي.

✓ **التدريب من خلال المشروعات صغيرة الحجم:**

وتبرز أهمية هذا النوع من التدريب في تعليم الصبية وصغار الصناع عددا من الحرف والصناعات التقليدية والوطنية التي قد تتعرض للاندثار، نظرا لعدم توجيه اهتمام كاف لها على المستوى القومي. كما تفتقر هذه المشروعات إلى رؤوس الأموال نظرا لصغر حجمها، وبالتالي فإن الإهتمام بتدريب المشتغلين في هذه الصناعات عن طريق إمدادها برؤوس الأموال، يضمن الحفاظ عليها، ويخلق جيلا من الصناع المهرة.

3- الاستثمار في البحوث العلمية:

تعتبر البحوث أحد أوجه الاستثمار الضرورية لتنمية الموارد البشرية جنبا إلى جنب مع أوجه الاستثمارات الأخرى، وذلك بتخصيص جانب من رؤوس الأموال لإنفاقها في إعداد الباحثين والعلماء، وتوفير مستلزمات مراكز البحث العلمي.

ويهدف الاستثمار في البحوث العلمية إلى الابتكارات العلمية لأدوات وطرق جديدة تسهم في حل كثير من المشاكل التي تواجه الإنتاج في القطاعات الاقتصادية. كما يؤدي التقدم في البحوث العلمية إلى ضرورة حدوث تغييرات أساسية في تقنية الإنتاج وتحسين مستوياته.

ولكي تسهم البحوث العلمية في زيادة معدلات الإنتاج يجب أن تكون هذه البحوث ملائمة لمراحل النمو الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوتها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، ففي الوقت الذي تستخدم فيه بعض القطاعات أساليب إنتاجية متقدمة، متوازنة لمختلف القطاعات بغض النظر عن مراحل نموها. ولكي يحقق الاستثمار في البحوث العلمية أهدافه، يجب أن تتحقق له الشروط التالية:

- ❖ أن يتوافر المناخ المناسب لإعداد الباحثين المتفرعين للبحث العلمي.
- ❖ أن تتوافر مستلزمات البحث العلمي ومتطلباته كتوافر المكتبات والمعامل والمختبرات والأجهزة المختلفة.
- ❖ وجود الحوافز والمكافآت التشجيعية المجزية التي تحفز الباحثين على بذل مزيد من الجهد للتوصل إلى اختراعات ومبتكرات جديدة.
- ❖ الاهتمام بالاستفادة بهذه المخترعات والمبتكرات لتأخذ طريقها نحو التطبيق العلمي.
- ❖ الاهتمام بعقد الندوات والمؤتمرات العلمية ونشر البحوث لما يحقق ذلك من توثيق للصلات بين الباحثين وتتبعهم للأبحاث المستخدمة في المناطق المختلفة من العالم.

4- الاستثمار في الصحة:

يعتبر الاستثمار في الصحة العامة للأفراد أحد العوامل الهامة التي تسهم في تنمية الموارد البشرية، والنهوض بها، وتحسين مستويات عملها، حيث يؤثر المستوى الصحي في قدرة الأفراد وطاقتهم وكفاءتهم الإنتاجية، كما يسهم الاستثمار في هذا الميدان أيضا في توفير الرعاية الصحية والقضاء على الأمراض والأوبئة، الأمر الذي يمكن العاملين من المساهمة في أداء الأعمال بكفاءة عالية، ويتم ذلك بتخصيص رؤوس الأموال واستثمارها في توفير الأجهزة و المعدات الطبية، كذلك الأطباء والممرضين، وتطبيق أساليب التأمين الصحي على العاملين، والتعاون على المستوى الدولي لمكافحة الأوبئة.

ثانيا: آثار الاستثمار في رأس المال البشري:

مما لاشك فيه أن الاستثمار في العنصر البشري له آثار على التنمية و المجتمع، ذلك أن الاستثمار يؤدي من الناحية الاقتصادية إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل، كما يؤثر على زيادة فرص العمل أمام الأفراد، ويؤثر أيضا على زيادة حركية عنصر العمل، ونوضح ذلك فيما يلي:

1- الأثر على القطاعات الاقتصادية(الأثر على زيادة الإنتاج و الإنتاجية "زيادة الدخل"):

يظهر أثر الاستثمار في العنصر البشري على زيادة إنتاجية العامل، من خلال زيادة معرفته بالخصائص المختلفة للعناصر الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرته على تحليلها والاستفادة منها، كما يظهر أثر الاستثمارات البشرية في زيادة إنتاجية عنصر العمل من خلال تزويد الأفراد بالمهارات التي تساعدهم على أداء عملهم على أحسن وجه.

كما يظهر أثر الاستثمار في العنصر البشري في زيادة الدخل القومي والفردي، فبالنسبة للدخل القومي فقد حاولت بعض الدراسات الاقتصادية الوصول إلى مقدار مساهمة الاستثمار في الإنسان في زيادة الدخل القومي، وكان من أشهر الاقتصاديين الذين قاموا بذلك هو "شولتز"، وقد أشارت النتائج التي توصل إليها إلى ثلاثة أخماس الزيادة في الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1929 إلى 1956 لا يمكن إرجاعها إلى مصادر الاستثمار التقليدية، ويمكن تقدير إسهام التعليم في هذه الزيادة في دخل العمال-التي لا تعرف سببها- إلى عائد زيادة تعليم هؤلاء العمال.

وبالنسبة لأثر الاستثمار في العنصر البشري على زيادة الدخل الفردي، ففي دراسة قام بها "ميلر" عام 1958 قدر الفروق بين العائد كل من التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وخرج بنتيجة مؤداها أن كل سنة تعليمية زائدة تضيف عائد يعتبر 400الف دولار[1].

2- **الأثر على زيادة فرص العمل لدى الأفراد:**

يرى "وايز برود" أن فرص العمل تتسع أمام الأفراد المتعلمين بمعدلات أكبر من الأفراد غير المتعلمين، كما أن هذه الفرص تختلف باختلاف المرحلة التعليمية التي ينتهي منها الفرد.

وقد أكدت الإحصائيات أن النسبة المئوية لمعدل البطالة في المتوسط للعديد من السنوات خلال الستينات في كندا قد بلغت نسبته 18.7% للأفراد الذين لم يكملوا الدراسة الابتدائية، في حين وصلت

[1] كرميش آمال، **التنمية البشرية- القدرات والكفاءات- حالة الدول العربية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد المعرفة والعولمة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007 ، ص53 .

هذه النسبة إلى 2.7% للأفراد الذين أنهوا المرحلة الثانوية، وتشير هذه الإحصائيات أنه من خلال نفس الفترة في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ معدل البطالة للأفراد الذين تلقوا تعليما لمدة 8 سنوات حوالي 7.2%، في حين بلغ هذا لمعدل 1.5% للأفراد الذين أكملوا 18عام من الدراسة وتشير دراسات المتابعة التي أجريت على الأفراد المتدربين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة إلى أن 75% من أفراد العينة التي بلغ عددها 510 متدربا قد حصلوا على عمل، كما أن 40% منهم قد وجدوا مثل هذا العمل بعد أن قضوا 15 أسبوعا دون أن يحصلوا عليه، وبناء عليه فقد تبين أن الأفراد الذين أنهوا فترة التدريب قد عملوا لفترة بلغت في المتوسط 7,2 أشهر من الفترة الزمنية للعمل التي تقدر بحوالي 12 شهرا، في حين عمل الأفراد غير المتدربين حوالي 4 و7 أشهر في المتوسط.

3-الأثر على زيادة حركية عنصر العمل:

يؤدي الاستثمار في العنصر البشري إلى زيادة حركية عنصر العمل فبمجرد أن يحصل الفرد على علومه ومعارفه حتى يشعر في نفسه بالرغبة القوية في ترك العمل، الحاضر والبحث عن العمل آخر يتميز عنه، كما يفكر في ترك القطاع الذي يتصف بالإنتاجية المتدهورة إلى القطاع الذي يتوفر فيه فرص العمل المناسبة. ويلعب التعليم دورا هاما في ذلك فكلما ازدادت درجة تعليم الفرد كانت فرصته في الالتحاق بالأعمال التي تحتاج إلى الفكر الذهني أكثر، أما الأفراد الذين لم يحصلوا على قدر كبير من التعليم فإن فرصهم تتضاءل في المجال وتتصرف إلى الأعمال الشاقة التي تحتاج إلى مجهود عضلي.

المطلب الرابع: فاعلية الاستثمار في تنمية رأس المال البشري

أولا:التدريب، أهدافه، ومقوماته:[1]

إن التدريب عملية مستمرة يتم من خلالها تزويد المتدرب بالمعلومات والمهارات اللازمة، لكي يكون قادرا على أداء مهام محددة بشكل أفضل، وإحداث تطوير إيجابي في أدائه، ويعده لاستقبال أي تغييرات في المستقبل.

لذا فالتدريب يعتبر خيارا استراتيجيا لأي جهة تتطلع إلى إعداد كوادر بشرية قادرة على تلبية حاجات العمل، ومواكبة التطورات والتغيرات التي تحدث في مجالات العمل، كما يعد مصدرا مهما من مصادر إعداد الموارد البشرية.

[1] وائل أسامة، **التدريب استثمار في راس المال البشري**، تاريخ الزيارة:01-02-2012، الساعة:15:33 ،من الموقع: http://atiaaf.com/vb/showthread.php?p=28964

1- **أهداف التدريب:**

إن التدريب يهدف إلى تطوير وتنمية العنصر البشري العامل في كافة المستويات لضمان مستوى مناسب من المهارة، باعتبار المورد البشري هو الذي يعمل على تفعيل واستثمار باقي الموارد المادية والتقنية ، ويعتمد نجاح المنظمة بالدرجة الأولى عليه، كما أنه يهدف إلى رفع مستوى الأداء والكفاءة الإنتاجية لدى الأفراد، وتدريب الموارد البشرية اللازمة لأداء الوظائف المطلوبة بالمستوى المطلوب وفي التخصص الذي تشترطه مواصفات الوظيفة، وكذلك يساهم التدريب في إعداد وتهيئة الأفراد للقيام بأعمال ذات طبيعة ومواصفات تختلف عن عملهم الحالي، كما أنه يمكنهم من تحمل مسؤوليات أخرى، ويعد الأفراد المعنيين الجدد للقيام بعملهم الجديد على أكمل وجه، كما أنه يجعل الفرد ملما بجميع جوانب عمله، مما يقلل من فرصة ارتكابه الخطأ، ويعمل التدريب كذلك على رفع الروح المعنوية للمتدرب، فإتقان الموظف لعمله يجعله محبا له، راضيا عنه، وهذا يساعد على ارتفاع الروح المعنوية لديه، ويعزز ثقته بنفسه.

2- **مقومات التدريب**

وهناك مجموعة من المقومات الإدارية والتنظيمية للتدريب، منها ضرورة تواجد خطة للعمل تحدد الأنشطة والأهداف الإنتاجية المطلوبة، وتوافر المعدات اللازمة للأداء السليم للعمل، والقيادة التي يحصل منها المتدرب على المعلومات الأساسية، ووجود نظام لقياس أداء الأفراد، وتقييم كفاءتهم، وتحليل مؤشرات الأداء، وتتبع علاقاتهم الوظيفية وأنماط سلوكهم حتى يمكن استنتاج الاحتياجات التدريبية بدقة وموضوعية، وكذلك توافر وسائل تعزيزية للمتدربين تشجعهم على تحسين أدائهم الوظيفي، مثل الحوافز المادية والمعنوية.

3- **التدريب الإلكتروني**

وفي ظل التطور النوعي والكمي غير المسبوق في مجالات تقنية المعلومات، ساهمت شبكة الانترنت في تيسير أساليب التعلم والتدريب الإلكتروني التي تسعى لتحقيق أرقى مستويات التعليم والتدريب من دون تقيد بحدود الزمان والمكان.

فلقد أحدثت التطورات التي شهدتها مجالات تقنية المعلوماتية والاتصالات نقلة نوعية أثرت في جميع العمليات التعليمية، خاصة ما يتعلق بأساليب التدريب، حيث أدت هذه التحولات إلى ظهور آليات حديثة في طرق اكتساب المعارف والمهارات.

وعملية التدريب الإلكتروني عملية يتم فيها تهيئة بيئة تفاعلية غنية بالتطبيقات المعتمدة على تقنية الحاسب الآلي وشبكاته ووسائطه المتعددة، تمكن المتدرب من بلوغ أهداف العملية التدريبية من خلال تفاعله مع مصادرها في أقصر وقت ممكن، وبأقل جهد، وبأعلى مستويات الجودة.

وساعد التدريب الإلكتروني المتدربين على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات والشبكات المتاحة في دراسة البرامج والمناهج والمقررات التدريبية ومراجعتها، وتصميم برامج التدريب

ومناهجه ومقرراته بطريقة رقمية، والتغلب على مشكلات أساليب التدريب التقليدية، ومعرفة الأسس والمعايير التي يمكن من خلالها إجراء التعديلات لتطوير منظومة التدريب.

ثانيا: تنمية رأس المال البشري[1]

وهناك علاقة وطيدة بين التدريب وتنمية الموارد البشرية، حيث ترتكز تنمية الموارد البشرية على وجود كفاءات متميزة من المديرين، صقلت بأساليب تدريبية عالية، أكسبتها مهارات خاصة، وخبرات كبيرة.

وتظهر كفاءة المديرين من خلال نتائج عدة، أهمها، استمرار جودة المنتج وتطوره، وانخفاض التكاليف، وخلق أسواق جديدة للمنتج، وزيادة حصة الشركات التي يعملون بها في الأسواق، مما يساهم بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويكون له مردوده الإيجابي والمباشر على التنمية البشرية للعاملين في هذه الشركات، وعلى التنمية الاقتصادية للصناعة التي تنتمي إليها، فضلا عن التنمية الاقتصادية للمجتمع والدولة ككل.

وقد أوصت دراسة أعدها مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض بعنوان "الاستثمار في رأس المال البشري" إلى ضرورة السعي إلى إجراء حصر للاحتياجات الوظيفية القائمة والمستقبلية في كافة الأنشطة النوعية لسوق العمل، ليتم تصميم مناهج التعليم وبرامج التدريب على ضوئها .

أشارت الدراسة إلى أن عملية تنمية الموارد البشرية ترتبط بجانبين متلازمين ومتكاملين، أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل، وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري. كما أن التخطيط يعنى بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة. وشددت الدراسة على أهمية إعطاء أولوية في تنمية القوى العاملة من خلال برامج التعليم التقني والفني والتدريب المهني، وبرامج التدريب التعاوني التي تتيح التعايش مع واقع بيئة العمل، وتعطي اهتماما للجوانب التطبيقية. وتطوير المناهج التعليمية لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى تطوير طرق ووسائل التأهيل والتدريب باستخدام التقنيات والتجهيزات المستحدثة. والاهتمام بتنمية كافة فئات الموارد البشرية بما فيها الفئات التي تحتاج إلى الرعاية مثل المعاقين بتأهيلهم وإتاحة مجالات العمل لهم، وكذلك فئة الأميين بالتوسع في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

[1] عقون إبراهيم، **تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية**، مذكرة تخرج شهادة الدراسات العليا متخصصة في تسيير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة،2004،ص 12 .

وجاء في توصيات الدراسة العديد من النقاط التي تساهم بشكل كبير في الاستثمار في رأس المال البشري منها:

- ❖ الاهتمام بالأخذ بنظام التعليم والتدريب التعاوني لجدواه في تحقيق فعالية التأهيل سواء من خلال التعليم أو التدريب، وعنايته بالجانب التطبيقي، وتأثيره الملموس في تهيئة الشباب للتكيف بعد تخرجهم مع بيئة العمل.
- ❖ التوسع والتطوير في مناهج التعليم وبرامج التدريب وفي مجالات مستحدثة ومدروسة بما يمكن من رفع النسبة المتدنية لإسهام المرأة في سوق العمل .
- ❖ إعطاء أولوية في التخصصات التعليمية والتدريبية التي يتم التأهل عليها للنوعيات التي أثبتت جدواها في توظيف الخريجين منها، وتبادل التعريف بها بين الجهات المعنية بالتعليم والتدريب.
- ❖ العناية بقياس أثر التعليم والتدريب للتعرف على مدى الاستفادة الفعلية من تأهيل الموارد البشرية، من خلال متابعة الخريجين بعد مباشرتهم الأعمال التي تم تأهيلهم لممارستها، والأخذ بالنتائج في تقويم وتطوير مناهج التعليم وبرامج التدريب.
- ❖ التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، للاستفادة من إمكاناتها وخبراتها في تصميم وتنفيذ برامج متطورة للتدريب تتواكب مع المستجدات العالمية.
- ❖ السعي للاستفادة من صندوق تنمية الموارد البشرية الذي صدرت موافقة مجلس الوزراء الموقر على إنشائه، للإسراع في تحقيق نقلة نوعية في تأهيل وتدريب الشباب للتوافق مع سوق العمل.
- ❖ التوعية المستمرة لأصحاب الأعمال و المسؤولين بأن التدريب عملية مستمرة، مما يتطلب مواصلة تدريب العاملين القائمين على رأس العمل لتحسين مستويات مهاراتهم.

تكثيف الإعلام عن أهمية التدريب خاصة في المجالات الفنية والمهنية، وتوليد الوعي والقناعة لدى الشباب بأهمية وضرورة الالتحاق بهذه النوعيات لجدواها في توفير فرص العمل.

- ❖ مواصلة الاهتمام ببرامج التدريب الصيفي للطلاب واستحداث برامج جديدة، مع تخصيص جانب من التدريب ينفذ بمنشآت القطاع الخاص لتعريفهم ببيئة العمل بها.

المطلب الخامس: دور التربية والتعليم في تكوين رأس المال البشري

أولى الاقتصاديون اهتماما خاصا بقطاع التربية والتعليم ودراسة التعليم ودراسة آثاره في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة بصورة عامة وفي تكوين رأس المال البشري بصورة خاصة ويعود هذا الاهتمام إلى عدة عوامل أهمها: [1]

أولا: التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية

حيث أن مسألة التنمية الاقتصادية ومشاكل هذه التنمية أصبحت اليوم ذائعة على المستويات الوطنية والقومية والدولية خاصة في الدول10 النامية ولا شك أن النهوض بمستوى قطاع التربية والتعليم يشكل أحد الأدوات الفعالة في هذا المجال. إذ يرتبط التطور الاقتصادي بالتطور التربوي والتعليمي ارتباطا وثيقا يجعله متغيرا تابعا له في المدى والاتجاه.

ثانيا: تزايد الإنفاق على قطاع التربية والتعليم

فقد شهد العالم المعاصر توسعا كبيرا في القطاع التربوي والتعليمي تبعه تزايد النفقات التربوية والتعليمية في مختلف البلدان تزايدا كبيرا الأمر الذي حمل على البحث في مدى الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من هذه الأموال المنفقة في قطاع التربية والتعليم، ومقدار ما يعود منها على الاقتصاد والمجتمع.

وأمام هذا التوسع الكبير في الإنفاق على قطاع التربية والتعليم والتزايد الكبير أيضا في إعداد الطلبة عجزت أكثر الدول عن القيام بالأعباء التعليمية كاملة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة دراسة اقتصادية علمية تبحث عن التكلفة والنفقات من جانب والعوائد من جانب آخر من أجل الوصول إلى أكبر عائد ممكن بأقل التكاليف.

ثالثا: تصاعد أهمية دور رأس المال البشري

حيث أن النظريات الاقتصادية الحديثة أكدت على دور وأهمية تكوين رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية هذا الدور الذي يساهم بخلق القدرة الكبيرة على إنتاج الثروات المادية.

وهكذا أخذت دراسة هذا القطاع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية تتصاعد باستمرار وتتوسع أفقيا وعموديا من خلال الأهمية الكبيرة التي تفسرها المهام الاقتصادية والاجتماعية التي يخلقها هذا القطاع خاصة في مجال تكوين رأس المال البشري والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

[1] أيوب محمد،علي احمد، **الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي**،تاريخ الزيارة:12-03-2012،الساعة:12:22،من الموقع: www.qou.edu/arabic/.../r1_drNafzAyoub.pdf13.32

1- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:**

في الظروف الحالية للتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل تتزايد بشكل ملح ومستمر وبخاصة بالنسبة للدول النامية أهمية زيادة الإنتاجية وذلك اعتمادا على المهارات التي يكتسبها عنصر العمل من خلال التعليم والتدريب والتأهيل، وفي هذا الصدد يشير خبراء الاقتصاد إلى إنتاجية العامل الأمي والتي ترتفع بنسبة (% 30) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية وحوالي (% 32) بعد دراسة مدتها17 سنة .وأظهرت التقديرات التي قام بها "فابر بكانتان" الزيادة الكلية في الناتج القومي التي تحققت في الولايات المتحدة خلال الفترة 1889-1957 كانت ترجع إلى الزيادة في إنتاجية العمل بقدر ما ترجع إلى نمو الموارد من العمل ورأس المال المادي وأشارت دراسة أخرى إلى أن (% 50) من الزيادة في إنتاجية العمل و (% 60) من الزيادة في متوسط الأجور للعامل الواحد يرجع إلى زيادة مستوى التعليم في الولايات المتحدة، في الوقت الذي كانت فيه هذه المؤشرات في كندا خلال السنوات1911 -1961 تساوي % 25 و % 30 على التوالي خلال الفترة نفسها.

فيما دلت دراسة شلتز(Shultz1929) أن الزيادة في الدخل الحقيقي للولايات المتحدة خلال الفترة 1957 - 1963ما بين36% /70% علما أن هذه الزيادة كانت تعود إلى تعليم العمال .

كما أن التطور الهائل الذي حدث في الإنتاج الزراعي في هولندا خلال الفترة 1870-1900 كان يعود إلى تحديث الزراعة وتنوير الإنتاج نتيجة للمعارف التي اكتسبها الفلاحون من التعليم كما أن تجربة النمو الزراعي المتفوقة في اليابان – رغم محدودية الأرض الزراعية كانت نتائجها تعود بالدرجة الأولى إلى تعليم السكان الزراعيين، فقد أدى هذا التعليم إلى تعدي مضاعفة محصول زراعي واحد إلى تنمية ومضاعفة ثلاثة محاصيل سنويا في بعض المناطق. فقد أظهرت دراسة الأستاذ " تانج "أن الاستثمار في التعليم الريفي والبحوث في الزراعة أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي الياباني بمعدل 35% سنويا خلال الفترة1938 -1880 هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تشير تجربة التصنيع في الدول الصناعية المتقدمة إلى أن هذه الدول استطاعت أن تحقق هذا التقدم في مجال التصنيع نتيجة للحفاظ المتواصل على أن الترابط بين اتجاهات التصنيع والتكنولوجيا السائدة في كل مرحلة من جهة ومخرجات هيكل النظام التعليمي والتربوي من الجهة الثانية. كما يخلق هذا الترابط والتوازن مرونة متواصلة لرفد وتصعيد إستراتيجية التصنيع بفئات متعددة من العمالة الماهرة.

2- **تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات:**

إن تعاظم دور التربية والتعليم في النتيجة الاقتصادية تستهدف تكوين وتنمية رأس المال البشري عن طريق زيادة تسلح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها على الدوام في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مما يؤدي إلى زيادة كبيرة من أهمية استثمار الإنسان

كمورد منتج وكقيمة اجتماعية سامية من خلال مجموعة من المتغيرات النوعية تتركز على زيادة قدرة العمل على الإنتاج والإبداع وهذا يتطلب من خلال التربية والتعليم كشف ما لدى الإنسان من طاقات بدنية وفكرية كامنة وتنويرها، ومن هنا يلعب قطاع التربية والتعليم دورا أساسيا في إعداد الأخصائيين والفنيين والعمال المهرة خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص كبير في عدد أولئك الاختصاصيين والفنيين الماهرين الذي يعتبر واحدا من بين أهم العقبات التي تواجه التطور الاقتصادي والحضاري في تلك الدول. وعليه فإن هذا القطاع عندما يضطلع بهذه المهمة ويتحمل أعباء تكوين الرصيد الفني والاختصاصي اللازم للتنمية، ويواجه ما يظهر مستقبلا من حاجات متزايدة إلى المهارات والمعارف في شتى الميادين، إنما يخلص التنمية من أهم المشاكل التي تعرقل مسيرتها، تلك هي صفة الاعتماد على الخبرات والمعارف المستوردة من الخارج، في هذا الصدد يشير هاربيسون(Haribson 1960) إلى أن تكوين الكفاءات العليا هو المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة و في البلدان السائرة في طريق النمو كما أن تجربة التصنيع في الدول المتقدمة إلى وجود علاقة قوية، بين المستوى التكنولوجي وأساليب الإنتاج من جهة وهيكل المهارات البشرية ونظم التربية والتعليم من جهة ثانية، فالتكنولوجيا التي يراد لها أن تطبق في إنتاج معين تفترض بالأساس أسلوب إنتاج يناسبها ومهارات بشرية وتخصصات معينة يستلزم أسلوب الإنتاج المتبع، فاستخدام تكنولوجيا عالية يعني اعتماد أسلوب إنتاج متقدم ومهارات بشرية عالية لن تتحقق إلا في ظل مستوى مرتفع من المعرفة والتعليم.

3- **زيادة فرص العمل وتخفيض عدد الفقراء:**

لا شك أن سنوات التعليم التي يحصل عليها الفرد رغم أنها تتأثر بعدة عوامل غير اقتصادية، تتحدد بالطلب والعرض مثل أي سلعة أو خدمة أخرى، ويعتبر الطلب على التعليم في البلدان النامية بمثابة وسيلة مهمة لتحقيق منافع اقتصادية بالدرجة الأولى تتمثل في الحصول على فرص عمل بأجور مرتفعة نسبيا وتحسين مستوى معيشة الفرد هذا بالإضافة إلى تحسين مكانته الاجتماعية في المجتمع كما أن لقطاع التربية والتعليم دور مهم في عملية التحرك أو الانتقال المهني من حرفة إلى أخرى مما يمكن الأفراد من التكيف طبقا للتغيرات التي تطرأ على الظروف المحيطة بهم، حيث يؤكد اخصائيوا التربية والاجتماع على أن الفرد المتعلم يكون أكثر قدرة من غيره على مواجهة صعوبات التغيير الناجمة عن اختلاف البيئة أو العادات والتقاليد. وهنا يصبح تعليم الأفراد رصيد كبير للانتقال من مهنة إلى أخرى مما يفتح لهم آفاقا جديدة وإمكانيات أوسع للحصول على فرصة عمل. من ناحية أخرى فإن للتربية والتعليم أثر فعال في تطوير دور المرأة في المجتمع وبالتالي مساعدتها في الدخول بمجال العمل واستقلالها المادي ومساهمتها في زيادة دخل الأسرة. وتتحدد الأجور في القطاعين الصناعي والخدمي بمستوى التحصيل العلمي، بينما لا تعتمد فرص العمل في القطاع الزراعي التقليدي على

مستوى التعليم، ولهذا تزداد الفوارق في الأجور بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وكلما ازدادت هذه الفوارق كلما ازداد الطلب على التعليم وهذا ما نلاحظه في معظم البلدان النامية.

ويمكن تقدير نسبة العائد الخاص من التعليم وذلك بمقارنة الدخل الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد طيلة مرحلة معينة من مراحل التعليم إلى التكاليف التي يجب أن يتحملها من خلال هذه المرحلة مع مرحلة أخرى .فمثلا يمكن تقدير نسبة العائد الخاص بالنسبة لمرحلة التعليم الجامعي وذلك بتقدير الفرق بين متوسط الدخل السنوي الذي من المتوقع أن يحصل عليه خريج الدراسة الجامعية ومتوسط الدخل السنوي الذي يحصل عليه خريج المرحلة الثانوية وهذا يمثل تكلفة الفرصة البديلة، أي الاستمرار في الدراسة الجامعية وخسارة هذا الدخل زائد تكاليف الدراسة المباشرة التي يتحملها الطالب خلال مدة الدراسة الجامعية كما يتضح من المعادلة الآتية:

نسبة العائد الخاص = (متوسط الدخل السنوي لخريجي الجامعة) -(متوسط الدخل السنوي لخريجي الثانوية) (متوسط الدخل السنوي لخريجي الثانوية)+(تكاليف الدراسة الثانوية)× (مدة الدراسة الجامعية).

هذا ويمكن تقدير نسبة العائد الاجتماعي من التعليم الجامعي بالطريقة نفسها. وقد أجريت دراسات عديدة خاصة في الدول المتقدمة حول العوائد من التعليم وقد أوضحت هذه الدراسات أن العوائد الخاصة الفردية تتجاوز العوائد الاجتماعية، وفي دراسة أجراها هانسن(Hansen 1963) تناولت عوائد التربية والتعليم في الولايات المتحدة أثبتت العوائد الخاصة تفوق العوائد الاجتماعية وأن الفرق بينهما يبلغ أقصاه في المراحل الدراسية التي لا تزيد أعمار التلاميذ عن (13) سنة وذلك بسبب تمويل الدولة الكلي لهذه المراحل، إضافة إلى انعدام تكاليف الفرص البديلة بالنسبة لأولئك التلاميذ مما يزيد من العوائد الفردية. مما تقدم يمكن القول أن الطلب على المتعلمين وذوي المهارات هو أعلى من الطلب على غيرهم وخاصة في ظل التقدم التكنولوجي والعلمي الذي نراه اليوم وهذا يعني أن المتعلمين وذوي المهارات لديهم فرصة أكبر للحصول على عمل، كما أن أجر الفرد لا يقاس فقط بعدد ساعات العمل، بل أن ما يعمله خلال هذه الساعات هو المهم، ولهذا فإن فئة غير المتعلمين من العمال تحصل على أجر منخفض جدا قياسا إلى دخل الفئة المتعلمة وأن هذا الدخل يرتفع كلما ارتفع مستوى التعليم والتدريب واكتساب المهارات. وهذا ما أكده بعض الخبراء في أن التربية أحد العناصر الأساسية في تحقيق التنمية وأن جدوى التربية ينبغي أن يقاس بما تسهم به، لا في النمو الاقتصادي الكمي فحسب، بل في آثارها أيضا على محو الفقراء أو التقليل من مصائبه، وفي زيادة فرص العمل للمواطنين وفي تحسين توزيع الدخل بينهم.

4- **دور التربية والتعليم في البناء الاجتماعي للفرد:**

لقد تغير مفهوم التربية والتعليم من حيث الهدف ووسائل تحقيق هذا الهدف ونظرا لتطور الهدف وامتداده الى أحداث تغيير جوهري في طريقة الحياة، أصبحت النظرة إلى التعليم، بالإضافة إلى كونه عملية إنتاجية استثمارية، فإنه أداة للتغيير الاجتماعي أيضا، ولهذا فإن قطاع التربية والتعليم ينهض الآن بالعديد من المهام الاجتماعية ذات البعد الايجابي الذي يكسب التنمية زخما حضاريا ويمنحها القدرة على الاستمرار والتطور ويمكن استعراض بعض هذه المهام بالآتي:

- ❖ يساهم قطاع التربية والتعليم مساهمة كبيرة وبارزة في تفتيح ذهنية الأفراد وتوجيهها الاتجاه العلمي العقلاني وخلق الطموح وبعد النظر وترسيخ السعي والمثابرة على بناء الحياة وتغيير الواقع بالاتجاه السوي. بينما يساعد الجهل وانعدام الوعي على تثبيت التخلف ويؤدي إلى عرقلة خطط التنمية الشاملة.
- ❖ يحقق قطاع التربية والتعليم مكاسب للفرد تتمثل في الرفاهية الخاصة، أو ما يعبر عنه بمستوى الحياة، وفي إطار الحضارة المعاصرة ومستوى الحياة وهو مسألة فلسفية تتصل بالسعادة الفردية والاجتماعية وشعور الفرد بالإشباع في مواجهة حاجاته وشعوره بالرضا في مواجهة المجتمع له، أي بمكانته الاجتماعية، وما زال هذا طلبا إنسانيا في كل المجتمعات وفي كل العصور وسوف يظل كذلك.
- ❖ كذلك فإن لقطاع التربية والتعليم دور مهم في القضاء على الهياكل الاجتماعية البالية والقيم السلوكية المضرة، من خلال تهذيب السلوك الاجتماعي ونبذ العادات والتقاليد المعرقلة للتقدم والتطور، وبالتالي تكوين المواطن الصالح ذي المفاهيم والممارسات المتلائمة مع متطلبات التنمية الحضارية. كما يساهم هذا القطاع في غرس الشعور بالمصلحة العامة من خلال تغيير سلوك الأفراد بالنسبة للاستهلاك ووسائل الإنتاج والواجبات الوطنية وغيرها.
- ❖ باعتبار قطاع التربية والتعليم عملية تتميز بالعمومية والرسمية التي يتزود الفرد بموجبها بمعلومات تفسيرية وتعليمية عامة بحيث تصبح هذه المعلومات القاعدة التي يستند عليها الفرد في معرفة الأشياء والظواهر والنظريات والمبادئ والقيم التي تساعده على حل مشاكله اليومية أو مجابهة المواقف المختلفة عبر حياته.

الخلاصة

من خلال ما يتمتع به رأس المال البشري من مخزون متراكم للمعارف والمهارات المتميزة والكفاءات التي تصنع النجاح قد تبين لمنظمات الألفية الثالثة أنه المورد الإستراتيجي والمصدر الحقيقي للعديد من العمليات وظهرت الضرورة لتنميتهم فكريا وإطلاق الفرصة أمامهم.

و النتيجة التي تم التوصل إليها أن رأس المال البشري هو المحور الأساسي لتقدم المنظمات وتحقيق الأهداف المسطرة في ظل التحديات التي يفرضها عصر العولمة، فلقد أصبح رأس المال البشري أحد أهم الوسائل لمواجهة سلبيات العولمة وتطبيق إيجابياتها. وأن الاستثمار في رأس المال البشري ليس كمسألة جديدة بل هو وليد الستينات من القرن الماضي، حيث وجدت العديد من المحاولات من طرف مختلف الاقتصاديين والذين اعتبروا أن التدريب والتعليم والإدارة الكفأى للعنصر البشري يعتبر أحد أهم الأسباب لتكوين الطاقة الفكرية والقدرات الإبداعية للفرد، وهذا الاستثمار من شأنه اكتساب الخبرة وتكوين الفرد ووضعه في سكة التطور ويمكنه من مواجهة التحولات المختلفة وجعله عنصرا فعالا في عملية التنمية ولا سيما التنمية المستدامة التي تعتبر حديث العالم اليوم وأنه يعتبر أساسا لها.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل توجد علاقة فعلية بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة؟

التمهيد

إن التنمية المستدامة يجب أن تتم بجهود جميع أفراد المجتمع فكما أنها تهدف إلى توافر الحياة الكريمة للفرد ، فإنها تتطلب تفاعل الفرد معها والعمل على إنجاحها، فالفرد إن كان هدف التنمية إلا أنه وسيلة وأداة فعالة لتحقيقها. لذا فالملاحظ في كثير من الدول عامة والعربية خاصة أنها تترك العبء يقع على عاتق الدولة وهذا يعتبر من أكبر عوائق التنمية. إلا أنها سرعان ما استدركت الوضع وقامت بوضع خطط واستراتيجيات تنموية تضع العنصر البشري في المقام الأول، عن طريق الاستثمار فيه لتلبية مطالب التنمية عامة والتنمية المستدامة خاصة، وعلى هذا الأساس أقيمت تجارب في هذا الصدد بهدف النهوض والرقي بالدول التي محورها الاهتمام بالتعليم والتدريب لتحقيق الاستثمار في رأس المال البشري.

وعلى هذا الأساس فقد تعرضنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني:التنمية المستدامة والاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية

المبحث الثالث: دراسة حالة بعض الدول العربية

المبحث الأول: التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

إن العنصر البشري من أهم الأسس التي تقوم عليها أي تنمية باعتباره المحرك الوحيد لها، وكان للتنمية المستدامة الحظ الوافر للاهتمام به وذلك ليكون المسبب الوحيد لها، فسعت الدول لتنمية هذا المورد عن طريق تأهيله وتدريبه والأهم توعيته وتعليمه.

المطلب الأول: المورد البشري والتنمية الاقتصادية

إن الموارد البشرية هي الثروة الرئيسية للأمم، فرأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميتهما وضرورتهما إلا أنهما دون العنصر البشري الكفء والمدرب والمعد إعدادا جيدا لن يكون لها قيمة، وذلك

لأن البشر هم القادرون على استخدام هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن وصولا إلى تحقيق الرفاهية، فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على الاختراع والابتكار والتطوير يمكن أن يقهر ندرة الموارد الطبيعية ويوسع من إمكانيات المجتمع الإنتاجية.

ومما لاشك فيه أن الموارد البشرية تمثل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة، فالدولة التي تعجز عن تنمية مواردها البشرية لا يمكنها أن تحقق أهدافها المرجوة، فقد ثبت أن العقل والجهد البشري هو الذي يؤدي إلى التطور والتقدم، فهو ضروري لتوفير رأس المال واستغلال الموارد الطبيعية وخلق الأسواق والقيام بعمليات التبادل التجاري... الخ، فهناك دول تمتلك موارد بسيطة ومع ذلك فهي دول متطورة ، فبريطانيا مثلا كانت أكبر قوة اقتصادية في العالم ولم تكن تملك أي مصادر طبيعية قبل اكتشاف بحر الشمال، وسويسرا لا تمتلك سوى الشلالات المائية Hydroelectric Power واليابان لا تمتلك سوى كميات متواضعة من الفحم ومع هذا فإن هذه الدول حققت تنمية كبيرة جعلتها في مصاف الدول المتقدمة وذلك بسبب[1] اهتمامها بالعنصر البشري.

فثروة المجتمع الحقيقية تكمن أساسا في قدرات مواطنيه ومدى إدراكهم وقدراتهم العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي يدفع المجتمع إلى وضع مسألة تنمية الموارد البشرية في مقدمة أولوياته في أثناء القيام بعملية التخطيط، وذلك باعتبارها من أهم العوامل التي تساهم في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ومثالا على ذلك بعد أن أتت الحرب العالمية الثانية على الصرح الاقتصادي لمعظم دول أوروبا توقع العديد من الاقتصاديين أن إعادة بناء هذه الدول سيأخذ وقتا طويلا، إلا أن دهشتهم كانت كبيرة عندما وجدوا أن الفترة الفعلية التي استغرقتها عملية البناء كانت أقل بكثير مما توقعوه، حيث أنهم أهملوا أهمية رأس المال البشري وركزوا على رأس المال المادي فقط. فالزيادة في رأس المال المادي لا تؤتي ثمارها في عملية التنمية الاقتصادية إذا لم تتم زيادة الخبرات والمعرفة بنفس المعدل على الأقل، ولذا فإن النظرية التقليدية للاستثمار يجب أن تتسع لتشمل الاستثمار في الموارد البشرية، إذ أن الاستثمار الأمثل سيكون استثمار العقول والكفاءات البشرية خاصة في الدول النامية التي تحتاج بشدة إلى هذا النوع من الاستثمار حتى يمكنها استخدام مواردها المتاحة بأقصى كفاءة اقتصادية ممكنة، وتوفير الخبراء المحليين بدل الاستعانة بالخبراء الأجانب للمساعدة في تشغيل أحدث ما وصلت إليه اختراعات الدول المتقدمة.

فالغلبة في العصر الحالي للإنسان القوي نشأة وتعليما وتأهيلا وتدريبا، الإنسان الذي يستطيع من خلال قدرته وكفاءته التغلب على معوقات التنمية التي تواجهه، فالقارة الإفريقية تتمتع بالوفرة النسبية في الموارد الطبيعية وأيضا في الموارد البشرية - من حيث الكم – وندرتها النسبية من حيث النوع، ولكي تلحق بركب الدول المتقدمة – والتي استفادت خير استفادة من العنصر البشري – يجب أن تقوم بالتخطيط

[1] **التنمية البشرية ودورها في التنمية الاقتصادية**، تاريخ النشر:08-01-2010،الساعة:11:07، تاريخ الزيارة:01-05-2012: الساعة20:20، من الموقع:http://www.12allchat.com/forum/viewtopic.php?f=144&t=40202

والاستثمار الجيد في العنصر البشري حتى تحقق ما تصبوا إليه من التقدم والازدهار. [1]
فالدول الإفريقية عامة تعاني من ضعف في الإعداد البشري، وانعدام المهارات والقدرات العلمية من مهندسين ومحاسبين وإداريين ومدراء وعمال مهرة في كافة المجالات والتخصصات، والتي تعتبر أمور ضرورية لضمان نجاح برامج التنمية الاقتصادية، وتحقيق المردود الاقتصادي والمالي المعقول لرؤوس الأموال المستثمرة في المشاريع الإنمائية، والتي تم توفيرها والحصول عليها من طرف أغلب الدول بمجهودات شاقة وتضحيات كبرى. فالسياسات التي اتبعت من قبل بعض الدول الإفريقية لتأهيل القوى العاملة للتعامل مع التطور العلمي والتكنولوجي ليست كافية لتأهيلهما للولوج إلى مصاف الدول المتقدمة[2].

المطلب الثاني: الاستثمار في التعليم مدخل عام للتنمية المستدامة:

إن الاستثمار في الموارد البشرية يلعب دورا مهما وحيويا في التنمية المستدامة فهو من أولوياتها وأساسياتها، ويتجسد هذا الاستثمار في التعليم للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وعلى أساس أن التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية والذي يتمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع. فالحرمان من التعليم يمثل أول مراحل الحكم على البشر بالفقر، ويميل هذا الحرمان ليكون أقسى في حالة النساء والأطفال، ومن المؤكد أن قلة التحصيل التعليمي، ورداءة نوعيته، ترتبط بقوة بالفقر. ويرجح تحليل خصائص الأسر الفقيرة من حيث أن معاملي الارتباط الرئيسيين للفقر هما الموقع الريفي وانعدام التعليم، حيث يبلغ (الفقر) أعلى مستوى بين الأفراد الذين حصلوا على تعليم ضئيل أو لم يحصلوا على تعليم على الإطلاق وينخفض بصورة حادة مع ارتفاع مستويات التعليم التي يحققها الأفراد[3].

والوضع أسوأ في المناطق الريفية إذ ينخفض معدل الالتحاق بالتعليم وأضف إلى ذلك انخفاض نسبة التحاق الإناث مقارنة بالذكور وإدراكا لأهمية تحقيق التحاق شامل، ويتمثل التحدي الحقيقي المتعلقبتحقيق التعليم للجميع في أن يشمل التعليم الأطفال من مستويات فقيرة اجتماعيا واقتصاديا ومن كلا الجنسين، إذ تبين المؤشرات الاجتماعية بالنسبة لمؤشرات التعليم مثل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس الابتدائية، ما يعكس في أكثر الجوانب نقصا في مجال التعليم، غير أنه مما تجدر ملاحظته أن الفجوة بين الجنسين في المؤشرات الاجتماعية كبيرة جدا.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] هدى زوير الدعمي، **الاستثمار في التعليم مدخل عام للتنمية المستدامة**،مركز الإنماء للبحوث والدراسات ،تاريخ النشر: الخميس 03-02-2011 ، تاريخ الزيارة:05-03-2012، الساعة 59: 12 ، من الموقع:
http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=38

ويركز قطاع التعليم في تكوين رأس المال البشري والاجتماعي اللازم للنمو الاقتصادي والإنماء الاجتماعي، من خلال الدعم التحليلي ودعم المشروعات وعن طريق تقديم الخبرة الدولية والممارسة الجيدة على أساس خاص بكل بلد، ومهمة الدولة هي الاستكمال الشامل للتعليم الإجباري جيد النوعية و فعالية النظام التعليمي في تكوين رأس المال البشري والذي ينشئ تلاحما اجتماعيا لدعم تنمية المجتمعات ويجب أن يكون هناك إنفاق مالي كاف للتعليم، وأن يكون الالتحاق الشامل لتوفير التعليم الأساسي لكل الأطفال.

إن هناك علاقة تبادل منفعة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية و تتضافر المؤسسات التعليمية في كافة مراحلها على تحقيق التنمية في المجتمعات على نحو يصبح الفرد وسيلة وهدف التنمية المستدامة في الوقت نفسه. فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة ناجحة ما لم تصحبها تنمية للموارد البشرية، والتي تتولى مهمتها عملية التعليم، وهذه لا يمكن النظر إليها على أنها خدمة استهلاكية بقدر ما هي عملية توظيف واستثمار مثمر لرؤوس الأموال تحقق للمجتمع عائدا يفوق أضعافا مضاعفة حجم الإنفاق عليها.[1]

والحقيقة أن واقع الحال يقول إن الصلة بين الخطة التربوية والخطة الاقتصادية تكاد تكون مقطوعة، نظرا لضعف خيوط النسيج التي تصل بين حاجات التربية وحاجات التنمية المستدامة، فهناك تباعد كبير بين التربية القائمة وبين التربية التي تؤدي إلى التنمية المستدامة، وهي بمواصفاتها الحالية عاجزة عن ربط المدرسة بسوق العمل، حتى مدارس التعليم الفني القائمة لم تستطع تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك لضعف المستوى العملي لخريجيها، وهو ما يجعل المدرسة بواقعها الحالي عاجزة عن إعداد الأجيال الناشئة إعدادا جيدا لسوق العمل.

المطلب الثالث: التعليم العالي استثمار العقول بين الواقع و المأمول

التنمية المستدامة عملية ثقافية، تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الإنسانية، وذلك من خلال تحسين قدرة الإنسان في التعامل مع العلم وتقنيات العصر، والتنمية بهذا المفهوم تتوقف على التعليم الجيد للإنسان، فالتعليم هو المحور الأساسي لها والنهوض الحضاري بها، وهو القاطرة التي تقود الحياة الإنسانية بقوة. وهذا يرتبط بمفهوم الاستثمار فهو عملية إمداد وتزويد مشاريع التنمية بالأفكار والأموال والطاقات والإمكانات اللازمة عند الحاجة، وحسن إدارة كل هذه الموارد، من أجل ترقية القدرات البشرية لتحقيق

[1] المرجع نفسه.

أنسب استغلال للثروات والإمكانات المتاحة، عن طريق إقدار الإنسان على إعمار الأرض، وهو الهدف الأسمى للتنمية المستدامة[1].

وبما أن الإنسان هو أداة التنمية فبالتأكيد هناك علاقة بين الاستثمار في العنصر البشري من ناحية الزمن والنوعية، وبين العائد من هذا الاستثمار، فمعظم الدراسات تؤكد أن المكاسب تزداد بزيادة التعليم والتدريب كما وكيفا، وتنقص عند العكس من ذلك، فعائد العاملين بعد التعليم الثانوي أقل كما وكيفا من عائد العاملين بعد التعليم العالي. وهذا فقد أدى بدوره إلى إلقاء مزيد من الأعباء على حكومات الدول من أجل مزيد من الاستثمار في التعليم، وأخذت هذه المشكلة تتفاقم عاما تلو الآخر، خاصة بالنسبة للدول النامية ويعد التعليم العالي مطلبا لتأسيس مجتمع متقدم قائم على اقتصاد المعرفة، وهذا الأمر يفرض الحاجة إلى توفير مواد مالية باهظة لتحقيق ذلك، ربما تعجز أمامها الموازنات العامة لكثير من الدول.

ومع أهمية التعليم العالي ودوره الحيوي في المجتمع فإنه يواجه في عصر العولمة عديدا من المشكلات والتحديات التي تختلف باختلاف المجتمعات والمرحلة التاريخية التي تمر بها، فتجد في النامية منها على سبيل المثال الضغط الاجتماعي والشعبي المتزايد للالتحاق بالتعليم العالي، والزيادة في أعداد الطلاب مع ضعف الإمكانات المادية والحاجة الملحة لإيجاد مصادر متنوعة للتمويل.

أما في العالم المتقدم الذي يصنع المعرفة ويطورها ويغيرها ويضيف إليها الجديد باستمرار وبسرعة كبيرة، فإن مشكلات التعليم العالي ترتبط بالمستقبل وتحدياته، والتنافس من أجل الحصول علىالتمويل، ومواجهة ما تفرضه آليات السوق من شروط ومواصفات للخريجين وغيرها من القضايا التي ترتبط بالمستقبل وصناعته[2].

ولم يعد التقدم في الوقت الحاضر مقصورا على التقدم في النواحي العسكرية أو السياسية أو الثقافية فحسب، بل إن جوانبه أصبحت متعددة وشاملة، وهذا يعني أنه لابد من تخريج قوة بشرية لها القدرة على التطوير والتحديث واستغلال الموارد ، وذلك من خلال مؤسسات تربوية وبحثية متعددة، متمثلة في الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث فهذه المؤسسات تعتبر قيمة حضارية، فهي الأداة والقوة التي تحرك الأحداث، وتعطي الدفعة التي تسير حركة التاريخ، فهي تعتبر عنوان الشعوب، فالتقدم العلمي والتكنولوجي نتاجها، والخبراء والفنيون صناعها. ويتحمل التعليم العالي رسالة بناء وتطوير الإنسان الذي

[1] شيرين حسن، **التعليم العالي.. استثمار العقول بين الواقع و المأمول**، مجلة الوعي الإسلامي، تاريخ الزيارة:11-02-2012، الساعة:11:00،من الموقع:http://www.alwaei.com/site/index.php?cID=733

[2] المرجع نفسه.

يمثل الطاقة المتحركة والقوة الدافعة لعملية تطور المجتمع وتقدمه، ولكن لكي تتحقق الأهداف المنشودة في ميدان التعليم العالي فهناك مجموعة من العلماء والمفكرين العرب اقترحوا مفهوم الشجرة التعليمية بدلا من السلم التعليمي، حيث يختلف مفهوم الشجرة التعليمية عن مفهوم السلم التعليمي في أن مفهوم السلم له بداية محددة، وتسلسل محدد، ونهاية محددة، بينما مفهوم الشجرة التعليمية له بداية فقط، كما أنه مرن ومتنوع في تسلسله، وليس له سقف محدد، فنهايته مفتوحة، تسمح بالامتداد والنمو مع تشعب ونمو المعارف والعلوم والفنون.

أولا:استثمار العقول

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي الطويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام.وبشكل عام يسهم التعليم في تحسين الموارد البشرية وتطويرها من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية وسعة الاستيعاب ورفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد.[1]

ثانيا:التعليم العالي من الناحية الاستثمارية

نجد اختلافا بين معايير أنظمة التعليم في البلدان المتخلفة عما هو معمول به في الدول المتقدمة الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي التي تحقق استثمارا دوليا معنويا وماديا، حيث نظام التعليم خلال ثلاثين عام ماضية لم يتطور على وتيرة معدل التطور الفكري والتقني السريع بجامعات العالم المتقدمة، فيجب تحسين أوضاع التعليم العالي لتتواءم مع المستحدثات الدولية وتحدياتها، وذلك لرفع معدلات الاستثمار الداخلي والدولي.

ومن أهم الأسس التي تنهض بأنظمة التعليم العالي من الناحية الاستثمارية تعزيز الأخلاق من خلال وضع معايير قياس منهجية نشر ثقافة أخلاقية بين أفراد المجتمعات، وتنمية القدرات الطلابية وتوجيهها إلى ضرورة خدمة المجتمع من النواحي الأخلاقية والتنموية، والبعد عن الماديات بقدر الإمكان، على أن يتم وضع مخططات تنموية إستراتيجية شاملة لمواءمة مهن سوق العمل من مخرجات التعليم كميا ونوعيا[2]:

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

- ❖ توحيد القيادة العامة للتعليم والتعلم وإعادة الهيكلة الإدارية والأكاديمية والتقنية والفنية لتيسير تطبيق وسائل تطوير الجهاز التعليمي بقطاعيه الخاص والعام عن طريق التحسين المستمر للوائح وأنظمة التعليم، لتصل للمعايير الدولية لمصلحة التنمية المستدامة.
- ❖ تثقيف الأكاديميين -الذين يطلق عليهم أعضاء هيئة التدريس- وتدريبهم على استعمال الأساليب الفكرية المستدامة في وضع المناهج الحديثة.
- ❖ استقطاب الخبراء لتدريس الطلاب، ولتدريب الأكاديميين على تصميم المناهج المبنية على الفكر الثقافي وتدريبهم على كيفية استخدام النواحي التقنية في التعليم.
- ❖ تكملة تأسيس البنية التحتية التقنية في مختبرات الطلاب ومختبرات الأبحاث العلمية، وتوفير أغلب تقنية الأجهزة الحديثة، وتدريب الكوادر الوطنية عليها.
- ❖ إنشاء وحدات ومراكز تقنية وفنية لمساندة تطوير البحث العلمي بالمؤسسات التعليمية، والنقل المقنن للتقنيات الحديثة لمؤسسات التعليمية والاستفادة منها .
- ❖ تدريب الأكاديميين وحثهم وتوجيههم لتنفيذ مشاريع بشرية تستغل الموارد الطبيعية للوصول للمعايير الدولية التي تقيس تميز البحث العلمي.
- ❖ فتح مجال برامج دراسات عليا لتغطية تشغيل وصيانة الأجهزة العلمية التقنية الحديثة.
- ❖ تذويب الفجوة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الاستثماري بالتميز البحثي وتوفير الكوادر التقنية والفنية.
- ❖ إنشاء وحدات فكرية تربط رجال الأعمال والعلماء بهدف وضع آليات لاستقلال الموارد الطبيعية للاستثمار المستديم.
- ❖ مراعاة نوعيات المهن بالمجتمع ومواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات مهن سوق العمل.

ثالثا: الاستثمار والإنفاق في التعليم العالي

الإنفاق على التعليم من وسائل الاستثمار، ويقصد به توفير الأصول المادية والعينية للعملية التعليمية من أجل بناء المدارس، وتزويدها باحتياجاتها المادية والفنية، وهذا يعني أن الاستثمار في التعليم مكلف جدا، خاصة في هذا العصر، فهو يتطلب مصادر تمويل لا تنضب، وذلك لارتفاع أسعار المستلزمات المادية والفنية من ناحية، وتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الإنسان من ناحية أخرى.

يعتبر الإنفاق على التعليم أحد الاستثمارات الأفضل، لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية المستدامة، والتعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى، مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية، حيث أن ما يكتسبه البشر من دخل أو تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وإيجابية مباشرة

مع مخرجات هذا التكوين، وكل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف[1] لما تم استثماره في تعليمه، بل إن الآثار الايجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها لتنعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع، وهذا ما يعرف بمضاعف الاستثمار. لذا وجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وكذلك بين مختلف مسارات وجهات ومستويات التعليم، لهذا يجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج الذي يهيمن على آليات تحقيق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانات المتاحة من خلال تحديد الأولويات.

وأكدت تقارير اليونسكو ووفقا لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات، كما يؤكد أن التعليم أحد العوامل الرئيسة لتحقيق النمو المستديم، والدراسات الحديثة تشير إلى أن سنة إضافية واحدة في التعليم تحقق نموا في الناتج المحلي بنسبة 7%، وهذا يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

رابعا: التعليم العالي والتحديات

يواجه التعليم العالي نتيجة المتغيرات العالمية مجموعة من التحديات أهمها[2]:

- ❖ انحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الحكومية، مع عدم قدرتها على زيادة الرسوم والأجور الدراسية لأسباب اقتصادية واجتماعية.
- ❖ ضرورة تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل التعليم المفتوح والتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، والجامعة الافتراضية التي تكون كلفتها أقل من الجامعات التقليدية.
- ❖ ضرورة إنشاء الجامعات الأهلية ودخولها كمنافس للجامعات الحكومية، وعلى أسس غير ربحية.
- ❖ ضرورة الحد من انتشار الجامعات الأجنبية ومن ودخولها كمنافس قوي للجامعات الحكومية والأهلية والتفوق عليها أحيانا.

ونتيجة لذلك تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات في توفير التمويل المطلوب يمكن إجمالها في الآتي:

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

- ازدياد الضغط على الموازنة العامة للدولة.
- شدة المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي والمصالح الأخرى لجذب اهتمام المصادر العامة للتمويل محاولة نقل العبء المترتب على التوسع في التعليم العالي من المصادر العامة إلى المصادر الخاصة.
- وفي ظل العولمة ومجتمع المعرفة الحديثة والحاجات المتغيرة للسوق والأوضاع الاقتصادية التي نعيشها جميعا، وتحقيقا لرؤية عالمية تقوم على الإبداع في الوسائل والغايات لم يعد الهدف من التعليم في المرحلة الجامعية يقتصر على التدريس فقط، فالمتغيرات السريعة والمتلاحقة من المبتكرات العلمية والتكنولوجية والأفكار الاجتماعية تتطلب نظم تعلم وأولويات مختلفة تركز على سياسات وأهداف التعليم المطلوب الآن بصورة متزايدة، وبالأخص مهارات التواصل، والمهارات الاجتماعية التي تكسب المتعلم المسؤولية والمواقف الإيجابية، لذلك يوكل اليوم للجامعات والمعاهد مهمة إعداد الأجيال والنشأ للتعامل مع التداخل القيمي والثقافي الذي يميز هذا العصر من خلال تنمية مهارات التفكير النقدي و الابتكاري والقدرة على اتخاذ القرار الصائب وحل المشكلات، أي كيفية الحصول على المعرفة وكيفية معالجتها، إضافة للعمل الجماعي والتعامل مع المهام وإنجازها.
- إن إعداد جيل مثقف واع مؤمن بدوره وبقضايا أمته هو السبيل للنجاح والبقاء والقدرة على التنافس في هذا العالم المتغير، فالانفتاح على الحضارات الأخرى والتعامل معها أصبح أمرا لا مفر منه، ولا جدوى من الانغلاق الفكري والثقافي، الشيء الذي يتطلب أن تشرع جامعات ومعاهد التعليم العالي في تحديد آليات التعامل مع التحديات من خلال رؤية جديدة تنسجم والدور المرتجى منها.

المطلب الرابع: تحديات الاستثمار في رأس المال البشري و التنمية المستدامة

في عام 2002، و بناء على طلب من اليابان والسويد، اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الـ 58 قرارا ببدء «عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة» ابتداء من كانون الثاني 2005 ولغاية عام 2014، وتولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» مهمة قيادة هذه التظاهرة ووضع مسودة مخطط تنفيذي دولي لهذا العقد، ودعت مختلف الحكومات إلى النظر في الإجراءات التي يجب أن تتخذ لتطبيق هذا القرار في استراتيجياتها التعليمية وخطط عملها.

ومن المبادرات التي أطلقت أيضا ضمن هذا السياق: «الشراكة العالمية في التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة» وهي شراكة تضم حاليا أكثر من 1000 جامعة وتهدف بشكل أساسي إلى تعزيز فهم أفضل لاستراتيجيات دمج التنمية المستدامة في الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، وتنفيذ أكثر فعالا لهذه الاستراتيجيات، والقيام بمسح عالمي وتقييم التقدم الحاصل لجعل التنمية المستدامة ضمن مناهجها

وبحوثها[1].

إلا أنه على الرغم من أن أكثر من 600 جامعة في العالم قد ألزمت نفسها تجاه الاستدامة بتوقيعها معاهدا دولية واتفاقيات بهذا الخصوص، وعلى الرغم من أن بضعة آلاف من الجامعات تتابع مسائل تتعلق بالتنمية المستدامة بشكل أو بآخر، فإن العديد منها لم ينجح في إدماج مبادئ التنمية المستدامة بشكل كامل في مناهجها وأنشطتها لأسباب متعددة تتراوح ما بين انعدام الاهتمام المؤسساتي، وضآلة الموارد المتاح وعدم اهتمام أعضاء هيئة التدريس وغيرها من الأسباب.

وكان مسح دولي أجري مؤخرا على عينة من الجامعات، لتقصي أسباب قلة عدد الجامعات التي نجحت في سعيها لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة في برامجها ، قد أظهر أن العديد من هذه الجامعات ينظر إلى التنمية المستدامة على أنها علم مجرد للغاية وبعيد عن الواقع ، ويغطي طيف واسع جدا من المواضيع. كما أن أساسه العلمي غير واضح تماما، وحجم الموارد اللازم تخصيصها له كبير جدا، إضافة إلى كون علم تنافسي للغاية ولا يوجد أفراد مؤهلين في المواضيع التي يغطيها.

إن تطبيق مبادئ التنمية الاستدامة في الجامعات ليس مسألة سياسة جامعية فحسب. فالاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل ليست ذات فائدة ما لم تقترن بأفعال محددة في أحد مجالات التنمية المستدامة أ أكثر، كإدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية، وتحويل الحرم الجامعي إلى حرم صديق للبيئة، والالتزام بممارسات التنمية المستدامة فيه، وإجراء بحوث علمية في مجال التنمية المستدامة، والتدريب على قضايا التنمية المستدامة في سياق التعليم المستمر والدورات التدريبية التي تنظمها الجامعات وغيرها. [2]

ولا بد من تذليل كافة العقبات التي تعيق تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الجامعات وذلك بالتوعية المستمرة بها، وشرح انعكاساتها على النشاطات المختلفة للمؤسسات التعليمية، والإجراءات الواجب القيـ بها في الحرم الجامعي لتعزيزها ودعمها. ولا بد من دحض الفكرة السائدة أن الاستدامة تخص الدول والمنظمات فقط ولا تخص الأفراد وذلك بتوضيح الدور الذي يتوجب على الأفراد لعبه لتحقيق الاستدام كذلك لابد من توضيح الصلة بين الفعاليات المهنية اليومية للمؤسسات التعليمية وانعكاساتها على البيئة. أنه يجب أن تتضمن الخطط البحثية للجامعات بحوثا في المواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة في مختلف الاختصاصات العلمية، كالطاقات المتجددة، والتخطيط وصنع القرار المستدام، والمنشآت المستدامة،

[1] **وائل معلا، التعليم العالي وعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة،** تاريخ النشر: الاثنين 2012-04-09 الساعة 14:07:49، تاريخ الزيارة: 04-05-2012، الساعة: 14.30،من الموقع:
http://www.dampress.net/?page=show_det&select_page=43&id=19305

[2] المرجع نفسه.

والتغير المناخي، والزراعة المستدامة، وغيرها[1].

المبحث الثاني: التنمية المستدامة والاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية

إن العملية التنموية تتطلب النظر في السياسات والاستراتيجيات القديمة ومحاولة تعديلها لتتناسب والعنصر البشري، لذا فلقد كانت الدول العربية في الصورة فحاولت من خلال ذلك النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق استغلال أهم عنصر فيها وهو الإنسان.

المطلب الأول: واقع التعليم والتنمية المستدامة

إن الاستثمار في رأس المال البشري هو من أهم المرتكزات الأساسية التي تراهن عليها الدول المتقدمة لتطوير اقتصادها وتنويعه، وزيادة قدرته التنافسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فهو كذلك يعد السلاح الذي يمكن أن يستخدم في مواجهة التحديات التي أملتها المستجدات والمتغيرات على الساحة الدولية ولكي تحقق مسيرة التنمية أهدافها عملت تلك الدول على تطوير نظمها التعليمية وتطبيق العديد من البرامج لضبط ومراقبة الجودة والتحسين المستمر بشكل فاعل ومتوازن.[2]

إن مسارات تطوير التعليم قد تغيرت جذريا على المستوى العالمي وتحديدا بعد انتقال مفهوم الجودة من قطاع الصناعة إلى مفردات التربية والتعليم ، حيث أصبحت جودة النظم التربوية مؤشرا حقيقيا معيارا دوليا لتقويم وتصنيف فاعلية المؤسسات التربوية ومطلبا أساسيا لرفع قدرتها التنافسية ومحددا مهما لنوعية المهارات التي ينشدها النظام التربوي في مخرجاته البشرية من المتعلمين ولتكون قادرة على إنتاج المعرفة والوصول إلى مصادرها والتعامل السليم معها وتوظيفها في الحياة الواقعية.

فالدول العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بأن تعيد النظر في دور مؤسسات التعليم العام في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وأن تشارك بإرادة واعية في السباق العالمي نحو الجودة والتميز، وهذا يدفعها لأن تقيم خدماتها التربوية أولا بأول وأن تقارن ما تقدمه بأرقى التجارب والممارسات العالمية في إطار الشفافية والوضوح. والمنطقة العربية أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى أن تركز على جودة التعليم بجانب التركيز على كمية المدخلات ، وأن مبادرة المملكة السعودية بإنشاء مركزا إقليميا لجودة التعليم من الدرجة الثانية تحت مظلة منظمة اليونسكو، يعد أمرا في غاية الأهمية بالنسبة للمنطقة يجب أن تشكر عليه

[1] المرجع نفسه.

[2] ورشة العمل الإقليمية، **تحسين الجودة الشاملة للتعليم العام في الوطن العربي**، منتديات جانب الهضب، تاريخ الشر: لأحد 29 يناير 2012 - 23:20، تاريخ الزيارة:29-04-2012، الساعة00:12، من الموقع:file://localhost/G:/t17033-topic.htm

المملكة وأن تساند وتؤازر هذه الفكرة بشتى الوسائل أن تتجاوز مرحلة نشر ثقافة الجودة الشاملة، والوصول إلى أن الوعي العام حول أهمية الجودة والتميز في المشهد التربوي قد بلغ مستوا رفيعا، يمكن وبكل ثقة من أخذ زمام المبادرة وتحمل المسؤولية لتحقيق الرؤية بأن تصبح منتجاتها وخدماتها معيارا عالميا للجودة والإتقان. فقد كان لليونسكو دور كبير في صياغة هذه الاتجاهات التجديدية، وترسيخها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، تركزت في فلسفة وأهداف التعليم والطرق المناسبة لتحقيقها وفتح باب الالتحاق بالتعليم والمساواة فيه ونوعية التعليم[1].

فالتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، تفرض ضغوطا متزايدة لإعادة ترتيب أولويات النظم التعليمية بما ينسجم مع متطلبات التحول نحو مجتمع المعرفة بوصفه القوة المحركة الكبرى لعمليات التطوير الشامل للتعليم ، وقد سعت الدول المتقدمة منذ أكثر من عقدين الى مراجعة أهدافها وخططها وبرامجها وباشرت بتطويرها لتهيئة بيئة تعليمية ذات جودة عالية قادرة على تنمية رأس المال البشري الذي يمثل المصدر الأول للثروة في المجتمعات المعرفية الناشئة[2].

كان من نتائج هذا التحول ظهور جملة من التحديات التي لامست وبشكل مباشر جوهر النظم التعليمية المبنية على مقاييس العصر الصناعي في الدول النامية والتي بلغت طاقتها القصوى ولم تعد قادرة على الاستجابة لمتطلبات مجتمع المعرفة في ظل التطورات التقنية المتلاحقة والعولمة والتنافسية وارتفاع معدلات التغيير وانفتاح السوق وتنامي ثقافة الجودة والتميز مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالفجوة المعرفية بين المجتمعات المنتجة للمعرفة والمجتمعات المستهلكة لها ، وتشير الإحصاءات والبيانات الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة وتقارير التنمية الإنسانية إلى أن هذه الفجوة المعرفية في اتساع، إضافة إلى الصعوبات في عمليات تصدير المعرفة وتبادلها.

واستدراكا لهذا الأمر وضعت الدول العربية على قمة أولوياتها جودة التعليم العام وتهيئة البيئة التربوية المحفزة للإبداع والتميز وخصصت لها الاعتمادات المالية الكبيرة ، إيمانا منها بأن الاستثمار في الإنسان هو أهم استثمار في القرن الحادي والعشرين ومصدر ثروتها الأول[3].

وتشير الإحصاءات أن نسبة كبيرة ممن يعيشون تحت خط الفقر في الدول العربية، ومرد ذلك إلى قلة الاهتمام بالتعليم ومخرجاته (ضعف الوعي المجتمعي في أهمية التعليم)، وربطه بمتطلبات المجتمع

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد ناجي الدعيس، **التعليم العالي.. ودوره في تنمية رأس المال البشري**، مقالة في صحيفة 26 سبتمبر، رقم العدد: 1247، ص18، تاريخ الزيارة:،من الموقع: http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=25192

وحاجاته وإذا ما انطلقنا من ديننا الحنيف نجد أن الخالق -سبحانه وتعالى- أكد على أهمية طلب العلم فقال تعالى: «وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين» (13) البقرة. وعندما نزل جبريل -عليه السلام- على سيد البشرية نبي الأمة في غار حراء في أول نزوله لم يأمره أن يؤدي الصلاة أو الصوم.. الخ. وإنما خاطبه بقوله اقرأ! وهو يرد عليه ما أنا بقارئ.. حتى أقر ورضخ للأمر ماذا أقرأ؟ فأبو البشرية عندما دبت فيه الحياة أول مهامه أن علمه خالقه العلم الذي جهلته الملائكة، وخاتم الأنبياء والمرسلين وخير الخلق -عليه أفضل الصلاة وازكي التسليم- يأمره بالقراءة، وبها غير وطور الكون والحياة وأضاء بذلك العالم، فهي تنمية استثمارية بشرية حقيقية إلهية نبوية للبشر على حد سواء، خلقت حضارة فاقت الحضارات وسادوا فيها العالم وكانت نواتها كلمة "اقرأ".

وإذا ما نظرنا بعين فاحصة لواقع التعليم العالي في الدول العربية نجد أنه يواجه بعض المشكلات التي من شأنها أن تعيق دوره في المسيرة التنموية للمجتمع، وخاصة حيث تقل الموارد المالية للإنفاق عليه، لذا على القائمين على العملية التربوية والعملية التنموية من تربويين وقادة ورجال فكر وسياسة أن يحددوا تلك المشكلات ويعملوا على حلها في حينها، فعلى سبيل المثال من المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في البلدان العربية استنساخ النمط الغربي مما أدى إلى تدني مستوى الكفاءة والأداء نتيجة للتقليد دون الاعتماد على أسس واضحة خاصة، ذلك الأمر دفع الشرائح المختلفة في المجتمع نحو ذلك النوع من الجامعات ذات الدراسة طويلة الأجل وإهمال الدراسة في المعاهد الفنية ذات السنتين أو الثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية[1].

كما أدى الاعتماد على نظريات ومنهجيات غربية جاهزة إلى عدم بذل الجهد في عمل تكوين فكري فلسفي تنظيري يستوعب الواقع العربي وخصائصه وآماله المستقبلية، ذلك الأمر جعل السياسة التعليمية في الدول العربية عموما تعاني من الضبابية وعدم الوضوح وغياب المنطق العلمي السليم في كثير من عناصرها ومكوناتها، والسبب في ذلك غياب فلسفة تربوية واضحة يتم وضعها على أسس صحيحة وبالاستناد إلى الفلسفة القائمة في الدول التي تنتمي إليها مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي يضطر واضعي الإستراتيجية العربية في التربية إلى الاعتماد على الخبرة الشخصية.

ولتفادي ذلك يتطلب الأمر أن تعتمد السياسة التعليمية، سواء في التعليم العام أو التعليم العالي، على رؤية تربوية واجتماعية واضحة، كما ينبغي أن تستند إلى قاعدة من المعلومات والمعارف المرتبطة بالواقع الاجتماعي حتى تنطلق تلك المجتمعات في برامجها التنموية من أسس ثابتة ونابعة من الواقع الاجتماعي لها. وأشد ما يعوز السياسة التعليمية في الوطن العربي هو تكامل عناصرها انطلاقا من فلسفة تربوية

[1] المرجع نفسه.

واضحة تعتمد على فلسفة اجتماعية شاملة، واضحة الأهداف ومتسقة مع جملة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، وقدراتها على استشراف آفاق المستقبل، ووضع البدائل المناسبة للتغيرات المحتملة فيه[1].

المطلب الثاني: البحث العلمي سبيل لتحقيق التنمية المستدامة

يواجه البحث العلمي في الدول العربية بقوى وتحديات داخلية وخارجية، تستهدف الحفاظ عليه في حالته الراهنة، بوصفه نشاطا يهدر الإمكانات العربية المادية والعقلية أكثر منه نشاطا لاستثمارها والاستفادة منها، والحفاظ علي مؤسساته البحثية المختلفة في حالتها الراهنة ككيانات منفصلة عن الواقع الاجتماعي والتنموي العربي عاجزة عن الاستفادة من معطياته وعاجزة أيضا عن الوفاء بمتطلبات ذلك الواقع العلمية والتنموية وإذا أخذنا مؤشر التمويل علي سبيل المثال فوفقا لإصدار 1998 من تقرير" العلم في العالم " يعد تمويل البحث في العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضا في العالم، فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي نسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي 0.14% فقط في العالم العربي عام 1996 ، مقابل 2.53% عام 1994 لإسرائيل، 2.9% لليابان و 1.62% لكوبا وهذا يمثل أزمة ويجب العمل على محاولة تجاوزها على أسس علمية تمثل البداية الحقيقية لحدوث (الثورة العلمية) أو إحلال نماذج جديدة. لذا يجب أن نخرج من إطار ردود الفعل إلى صناعة الفعل، وهذا يتطلب إستراتيجية قومية واقعية، تعرض بشفافية بحيث يلتف حولها الجميع ويلزم ذلك أن يكون هناك قناعة وإيمان لدى صانعي القرار بأن البحث العلمي ضروري وهام وأنه وراء كل تقدم في العالم. وتبدو الحاجة ماسة كما يدعو " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " أكثر من أي وقت مضى لاعتماد سياسات فاعلة للتنسيق بين التنمية والبحث العلمي والتطوير و الابتكار، ويتطلب ذلك من بين أمور أخرى، إعادة بناء ودعم مؤسسات البحث العلمي بما فيها مواقع البحث في الجامعات ضمن أفق أوسع مع ربط هذه المؤسسات بمواقع الإنتاج العامة والخاصة. والتي يتعين بلورة وإيجاد مفهوم عام ومقبول بدورها في تطوير المجتمع ضمن وظائفها الاجتماعية[2] .

المطلب الثالث: تحديات التعليم والتدريب والتنمية المستدامة

يركز هذا المطلب على تقييم الوضع الراهن للعلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة في الدول العربية من خلال رصد أهم المؤشرات الكمية والكيفية ذات العلاقة، واستعراض مستويات المسؤولية في مجالات الانفصام بين النظم التربوية والتعليمية والتنمية المستدامة، واستعراض سبل التفاعل بين المؤسسات

[1] المرجع نفسه.

[2] مهدي محمد القصاص، **التعليم العالي البحث العلمى : سبل تجاوز الأزمة** ، الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، جامعة الجزائر،26-27 نوفمبر 2007.

المعنية بالتعليم والأجهزة المعنية بالتنمية المستدامة (المؤسسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية). ومن أجل صحة الدراسة كان لزاما علينا معرفة الإحصائيات التالية: [1]

- ❖ عدد سكان الدول العربية حوالي 270 مليونا، يعيش ربعهم تقريبا في مصر والنصف في خمس دول سكان كل منها أكثر من 20 مليون هي (الجزائر والعراق والمغرب والسعودية والسودان).
- ❖ يتراوح النمو السكاني بين 1.6 في تونس و 4.8 في اليمن وهي من أعلى معدلات النمو في العالم.
- ❖ يوجد تفاوت كبير في الدخل السنوي للفرد بين 17 ألف دولار في الكويت وأقل من 400 دولار في السودان ... يصل إلى 50 ضعفا.
- ❖ هناك رجل أمي بين كل ثلاثة رجال وامرأة بين كل اثنتين في الدول العربية وتتراوح نسبة الأمية (البالغين أكبر من 15 سنة) بين 61% في العراق و12% في الأردن.
- ❖ تنفق الدول العربية في المتوسط 5.4% من الناتج الإجمالي المحلي على التعليم.

أولا: التعليم والتدريب أساس التنمية المستدامة

رأس المال البشري هو المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية، ففي هذا العصر، أصبح من السهل على كل المؤسسات أن تقوم بنسخ وتقليد جميع برامج العمل والآلات والتقنيات والبرمجيات المستخدمة في الإنتاج والخدمات في أي مؤسسة أخرى، عدا العنصر البشري الذي هو العنصر الوحيد غير القابل للنسخ أو التقليد. وبالتالي العلاقة التي تربط بين نوعية العامل البشري ومعدل التقدم التقني والتكنولوجي توجب الاهتمام بالنشاط التعليمي والتدريبي باعتباره أحد المحركات الأساسية للتنمية في القرن الحادي والعشرين بإعداد عمال وصناع المعرفة القادرين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتهاج سلوك تجديدي، مما يتطلب كفاءات جديدة وإعداد أفراد علميين مبتكرين وموارد بشرية رفيعة المستوى باعتبار أن[2]:

- ❖ التعليم هو الاستثمار الأغلى لأنواع الموارد وهو المورد البشري.
- ❖ الاستثمار في التعليم قضية تتعلق بمستقبل العالم العربي وأمنه وسلامته الاجتماعية.
- ❖ الإنسان أصبح رأس المال المعرفي الأثمن.

[1] علي بن ناصر الغفيص، **أزمة التعليم والتنمية المستدامة: من المسؤول؟**، مؤسسة الفكر العربي،2010، تاريخ النشر: 19-07-2011، الساعة: 11:20، تاريخ الزيارة: 03-05-2012، الساعة: 21:30، من الموقع: http://www.arabthought.org/content/%D8%A3%

[2] المرجع نفسه.

- ينبغي تنمية الإنسان تنمية شاملة متكاملة، لما لذلك من عوائد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ينبغي توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير التعليم بمحاوره المتعددة.
- يجب على كل الجهات التشريعية والتنفيذية والمؤسسات المجتمعية القائمة في البلاد العربية أن تسهم في الاستثمار في التعليم باعتباره "مسؤولية مشتركة".

1- **مرحلة الحضانة ما قبل التعليم الابتدائي (5 سنوات):**

- حوالي 2.4 مليون طفل في مرحلة الحضانة ويمثلون حوالي 16% من إجمالي من بلغ سن الالتحاق.
- 79% من الملتحقين في مدارس القطاع الخاص و 21% في المدارس الحكومية.

2- **مرحلة التعليم الابتدائي:**

- هناك أكثر من 35 مليون طفل في المرحلة الابتدائية 54% منهم بنين و46% منهم بنات.
- حوالي 5 ملايين طفل يلتحقون بالمرحلة الابتدائية سنويا ويمثلون حوالي 64% من إجمالي من بلغ سن الالتحاق.
- 94% من الملتحقين في المدارس الحكومية و 6% في مدارس القطاع الخاص.
- التعليم الخاص (الابتدائية) منتشر في لبنان (66%) والإمارات (45%) والكويت (31%) والأردن (30%).
- يوجد طفل ذكر من بين 5 أطفال لا يلتحق بالتعليم الابتدائي وبنت من بين كل 4 بنات.
- هناك 8 ملايين طفل بدون تعليم ابتدائي في العالم العربي 60% منهم من البنات.
- هناك مشكلة في كفاءة التعليم الابتدائي حيث يرسب 7% من التلاميذ سنويا، تونس 16%، جيبوتي والجزائر 14%، العراق والمغرب 21%.

3- **مرحلة التعليم الثانوي:**

- هناك أكثر من 23 مليون طفل في المرحلة الثانوية 53% منهم بنين و47% منهم بنات.
- ثلث الشباب أي حوالي 10 ملايين شاب وشابة لا يلتحقون في المرحلة ويمثلون حوالي 32% من إجمالي من بلغ سن الالتحاق.
- 93% من الطلاب في مدارس حكومية و7 % في مدارس القطاع الخاص.
- التعليم الخاص في المرحلة الثانوية منتشر في لبنان (53%) والإمارات (32%) والكويت (27%) والأردن (16%).
- وجود مشكلة في كفاءة التعليم الثانوي حيث تتجاوز نسبة الرسوب 7% من أغلب الدول، الجزائر 28%، العراق 27%، تونس 18%، المغرب 17%.

4- **مرحلة التعليم ما بعد الثانوي:**

- ❖ يوجد أكثر من 5 ملايين في المرحلة ما بعد الثانوية.
- ❖ هناك 27 مليونا من الشباب لا يلتحقون بالمرحلة الجامعية أو برامج التدريب التقني ممن بلغ سن الالتحاق.
- ❖ نسبة الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي في الدول العربية 22% وهي الأكثر بالنسبة للبنات (35%) و (20%) للبنين.
- ❖ نسبة الالتحاق في التعليم العالي تتراوح بين 51% في ليبيا و 0.4% جيبوتي.

5- **الإنفاق على التعليم:**

- ❖ تنفق الدول العربية في المتوسط 5.4% من الناتج الإجمالي المحلي على التعليم.
- ❖ تعتبر السعودية أكثر الدول إنفاقا (حكوميا) على التعليم من الناتج الإجمالي المحلي حيث يمثل 9.5% يليها تونس 7% والأردن 5% والمغرب 5% ومصر 4.1%.

ثانيا: التعليم والتدريب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

العلاقة بين التعليم كاستثمار وبين درجة النمو الاقتصادي علاقة طردية ويمكن الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة عن طريق:

- ❖ إعداد الطاقة العاملة المؤهلة الخبيرة، باعتبارها مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ تطوير أساليب البحث العلمي وتقنياته، وتوظيف نتائجه.
- ❖ زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع متغيرات: العمل، النمو الاقتصادي، والحراك الاجتماعي.
- ❖ تنمية المناطق الأقل حظا ونموا، وتحقيق تكافؤ الفرص.
- ❖ تطوير الاتجاهات الإيجابية لدى الفرد نحو القضايا التنموية الرئيسة، مثل: (التربية الأسرية، البيئية، السكانية،...).
- ❖ تهيئة المواطن الأرفع ثقافة والأكثر قدرة على المنافسة.
- ❖ تهيئة المواطن الأكثر وعيا بحقوقه وواجباته المدنية، والأكثر مشاركة.
- ❖ إتاحة فرص عديدة للأفراد لمعرفة طاقاتهم الكامنة وتنميتها وتوظيفها.[1]

ثالثا: القضايا والتحديات الرئيسية للتعليم والتدريب في ظل متطلبات التنمية المستدامة:

[1] المرجع نفسه.

- ❖ المواءمة.
- ❖ التميز والإبداع.
- ❖ الكفاءة والفاعلية.
- ❖ التعلم المستمر.
- ❖ الشراكة الفاعلة.
- ❖ تفعيل البحث والتطوير.
- ❖ التمويل.
- ❖ النوعية.
- ❖ توظيف تقنية المعلومات.
- ❖ اللامركزية.
- ❖ التكامل والتنسيق.

رابعا: المسؤولية حيال التنمية المستدامة

- ❖ وزارات التربية والتعليم.
- ❖ وزارات التعليم العالي والجامعات.
- ❖ مؤسسات التدريب التقني والمهني.
- ❖ مراكز البحث والتطوير.
- ❖ وزارات المعلومات والاتصالات.
- ❖ القطاع الخاص وسوق العمل.
- ❖ المنظمات غير الحكومية.
- ❖ مؤسسات الإعلام.
- ❖ الحكومات الإلكترونية.
- ❖ المجتمع.
- ❖ المجالس التشريعية.[1]

المطلب الرابع: آليات النهوض برأس المال البشري

من بين الأسئلة التي لا يكف عن ترديدها، دون أن يعثر لها على إجابة مقنعة، هي أين الشعوب العربية من سباق التكنولوجيا المحموم، ومن ثورة الاتصالات؟. إن الجواب التقليدي على هذا النوع من التساؤل،

[1] المرجع نفسه.

ذلك أنها على مسافة بعيدة جدا عن كل تلك التطورات ولا تزال في موقع المتلقي السلبي، فضلا عن تدني مستوى تأقلمها مع متطلبات هذا العصر المعرفي والتكنولوجي، لذا فهي بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في منظوماتها المعرفية والثقافية، لزيادة وعيها بأهمية النهوض بالكوادر البشرية، باعتبارها السبيل الوحيد ، الذي يمكن أن يساعدها على تضييق الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة، ويمكنها من مواكبة ما يستجد من تقدم وتنمية في الدول المتقدمة. فرغم امتلاك الدول العربية النفطية للموارد المادية غير أنها ما تزال تفتقر إلى منظومة رأس المال البشري القادرة على تحقيق التنمية المستدامة، حالها في ذلك حال بقية الدول العربية الفقيرة بالموارد المادية.

وليس المقصود بالافتقار هنا، مجرد النقص في الكوادر البشرية المؤهلة فحسب، بل المقصود هو سوء استخدام تلك الكوادر وعدم توظيفها في المجالات ذات التوجه الإنتاجي والمعرفي والتكنولوجي والثقافي والبيئي، الذي يمكن أن يخدم عملية التنمية بشكل ملائم ، فضلا عن ضعف الارتباط بين عملية التخطيط للتعليم وعملية التخطيط للتنمية ، وما ترتب عليه من غياب التوافق بين مخرجات النظام التعليمي والمؤهلات المطلوبة في سوق العمل.

ومن هنا نقوم بعرض بعض الآليات والإجراءات التي يمكن أن تساهم في النهوض بمنظومة رأس المال البشري في الدول العربية[1] :

- ضرورة العمل على توسيع و تجديد وتطوير المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية.
- ضرورة إيجاد الحوافز الكفيلة بعدم تفكير مخرجات النظام التعليمي الحالية من الهجرة من ناحية وإعادة استقطاب الأدمغة المهاجرة من ناحية ثانية.
- ضرورة توفير إمكانية التعليم لجميع الفئات ومكافحة الأمية العادية والمعلوماتية وبناء مجتمع المعرفة وترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة وتأهيل الموارد البشرية الموجودة في سوق العمل.
- ضرورة التنسيق بين البرامج التعليمية الوطنية والعربية لتحقيق الانسجام التام بين مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم العالي بما يتناسب مع المتغيرات التي يشهدها التعليم في العالم، وبما يخدم متطلبات التحول إلى الاقتصاد الرقمي، و يدعم التعاون الاقتصادي العربي.
- تحديث عمليات التعليم والإعلام والتوجيه التربوي بما ينسجم مع مشروع التغيير الفكري والاجتماعي.
- تهيئة الطلبة للتعامل مع النظم الحديثة وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مجال التجارة الإلكترونية واقتصاد المعرفة وخدمات المعلومات.

[1] فلاح خلف الربيعي، **آليات النهوض برأس المال البشري في الدول العربية**، الحوار المتمدن ، العدد: 2324 ،26-06-2008،تاريخ الزيارة:10-03-2012،الساعة:23:25 ،من الموقع:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=138967

- ❖ السعي نحو تطوير المعاهد المتوسطة والجامعات، بما يتناسب مع تزويد سوق العمل بالخريجين الذين يتقنون المهن المناسبة والمطلوبة في سوق العمل، بل ويجب أن تكون المؤسسة التعليمية هي السباقة في توقع التوسع أو التوجه نحو مهن جديدة، واستباق سوق العلم بتهيئة الكوادر المناسبة لهذه المهن، ومن المفيد في هذا التوجه مشاركة القطاع الخاص بالمساهمة في توظيف استثمارات جديدة في مجال إنشاء المعاهد المتوسطة والجامعات شرط وجود رقابة حكومية مناسبة على العملية التعليمية والتجهيزات المناسبة. إيجاد نظم مرنة للمؤسسات العلمية البحثية تسمح بانتقال الباحثين من موقع إلى آخر وفقا لضرورات البحث العلمي.
- ❖ إنشاء صندوق عربي مشترك يعمل على دعم البحث العلمي وتشجيع الإبداع.
- ❖ العمل على زيادة الارتباط بين المؤسسات البحثية وربط المؤسسات البحثية بالجامعات مما سيوفر طاقة أكبر للتصدي لمهام البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا، ويتطلب ذلك إنشاء شبكة عربية للتعليم العالي والبحث العلمي.
- ❖ العمل على زيادة التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمي العربية وخاصة في مجال إنشاء حاضنات تكنولوجية تهيئ الظروف لدعم نقل وتوطين التكنولوجيا.
- ❖ تشجيع المكاتب الاستثمارية والمراكز البحثية الوطنية على إنجاز الدراسات التي تتولاها حاليا المراكز الأجنبية، لتنمو وتتطور خبراتها مع ازدياد الطلب على الخدمات التي تقدمها.
- ❖ إشاعة الحرية في المؤسسات الثقافية والتعليمية وترسيخ أسس الحوار الديمقراطي، ضمانا لرفع الكفاءة في العمل وتجديده و تطويره.

المبحث الثالث: دراسة حالة بعض الدول العربية

تعتمد الدول العربية في اقتصادياتها على مبادئ تختلف كل منها عن الأخرى، بها تتميز الأولى عن الثانية، ففي مجال التنمية المستدامة كل دولة عربية تسعى إلى التفوق والتقدم لذا فلقد فتحت المجال للعنصر البشري ليبدع ويبتكر في مجال مشاريع مستدامة تفيد الحاضر وتظل قائمة للغد.

المطلب الأول : رأس المال البشري قاطرة التنمية المستدامة في الإمارات

ما زال الحديث متصلا برأس المال البشري، وقد تعرفنا في الفصل السابق على ماهية هذا المفهوم، وطبيعة المعايير والمؤشرات التي تحدد رصيد المجتمع من رأس المال البشري. ونحاول في هذا المطلب أن نوضح طبيعة العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة. وطبيعة السمات التي تميز رأس المال البشري في دولة الإمارات العربية المتحدة، والدور المحوري الذي يلعبه رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة وفي توطين الهوية.

ويمكننا أن نتصور أهمية الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في التنمية المستدامة إذا ما أدركنا المعنى العميق لهذه الحكمة التي تقول "إذا أردت أن تحصد لسنة فازرع قمحا، وإذا أردت أن تحصد لعشر سنوات فاغرس شجرة، وإن أردت أن تحصد لمائة سنة فعلم إنسانا". ومن ثم يمكن القول أنه توجد علاقة طردية بين نوعية التعليم وتطوره، ورأس المال البشري من ناحية. وبين رأس المال البشري والتنمية المستدامة، من ناحية أخرى.

فالتعليم هو الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها إعداد وتدريب وتأهيل العنصر البشري، وإكسابه مهارات الابتكار والإبداع المستمر. وبالتالي يمد المجتمع بالكفاءات والمهارات، التي تتحمل ومسؤولياتها بكفاءة واقتدار وريادة، لإنجاز مهام التنمية. والأهم أنه يعد الوسيلة الأساسية التي ترتقي بالقدرات الذهنية والمعرفية للعنصر البشري، كما أنه الوسيلة الأساسية التي تؤهل الأفراد للمنافسة الجادة والواعية ، في مجتمع المعرفة وثورة المعلومات. ويفضي كل ذلك – في المقام الأخير– إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال البشري، الذي يثمر – حال تراكمه تراكما كميا وكيفيا – تحقيق مستويات أعلى من التنمية المستدامة، في الحاضر والمستقبل. بحيث يصبح العنصر البشري هو قاطرة التنمية المستدامة بحق.

إن الإمارات قد حققت تقدما غير مسبوق على صعيد تكوين رأس المال البشري. وقد ظهر ذلك جليا من خلال اهتمامها بالتعليم، الذي يمثل حجر الزاوية في تكوين رأس المال البشري. حيث تجاوزت نسبة التحاق الأطفال بالتعليم 95 %، كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين جيل الشباب (24-15)[1] حوالي 87 %. وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين 88.7 %، وبلغ معدل الالتحاق بمراحل التعليم الثانوي 85.7 %. كما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي لدى الإناث من 49 % عام 1980، إلى 94 % عام 2006. ومن 55 % إلى 91 % لدى الذكور، خلال الفترة نفسها. وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم بعد الثانوي 23.2 %. وتناقص معدل الأمية للبالغين (15 سنة فأكثر إلى حوالي 10.2 %. كما ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الذكور من 72 % عام 1980، إلى 90 % عام 2005. وارتفع لدى الإناث من 64 % إلى 88 %. كما ارتفع المعدل العام لمعرفة القراءة والكتابة من 70 %، إلى 89 %، خلال الفترة ذاتها.

[1] شما بنت محمد بن خالد آل نهيان، **رأس المال البشري ...قاطرة التنمية المستدامة**، تاريخ النشر: الثلاثاء 06 ديسمبر 2011، تاريخ الزيارة: 10مارس2012،الساعة:200:00، من الموقع:http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=62885

ترتب على ذلك أن حققت الدولة تقدما واضحا على صعيد المقومات اللازمة لتكوين رأس المال البشري. حيث حققت الدولة معدل رصيد من رأس المال المعرفي الكمي المتحصل من خلال التعليم عند الأطفال 84 %، وعند الشباب 67 %، وعند الكبار 68 %، بمتوسط عام مقداره 73 %.[1]

لا شك أن هذه المؤشرات الكمية تعكس جوانب التطور في رصيد المجتمع من رأس المال البشري، لكن هذه المؤشرات تكتسب أهميتها البالغة من خلال العديد من المؤشرات النوعية التي تجسد اهتمام الدولة بوضع إستراتيجية لبناء الإنسان، الذي هو غاية التنمية المستدامة ووسيلتها. والأهم أن التعليم يقع في القلب من هذه الإستراتيجية، حيث أطلقت وزارة التربية والتعليم إستراتيجية تنهض بالتعليم خلال عشر سنوات (2010- 2020) لتصل به إلى مستويات معيارية تتماشى مع معطيات التكنولوجيا والعلوم، فتضع الطالب في بؤرة العملية التعليمية، وتنهض بقدراته وإمكانياته في كل مراحل تعليمه، حتى تخرجه من الصف الثاني عشر، كما تعمل الخطة على توطين التعليم لتصل نسبة المواطنين العاملين في سلك التربية والتعليم إلى 90 % بحلول عام 2020، مركزة في ذلك على تعليم تكنولوجيا المعلومات ومحو الأمية في هذا المجال والحفاظ على قيم المجتمع ومبادئه وضمان تعزيزها لدى الأجيال الناشئة.[2]

كما أن مجلس أبو ظبي للتعليم ينطلق من رؤية تسعى نحو " توفير نظام تعليمي ذي مستوى عالمي، يدفع جميع الطلبة نحو استغلال كامل إمكاناتهم وقدراتهم بما يجعلهم مؤهلين للتنافس على المستوى العالمي" يتواكب ذلك مع حرص الدولة على تحقيق الريادة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال العمل على "تخريج كوادر مؤهلة منافسة عالميا من خلال بيئة تعليمية متميزة". فإمارة أبوظبي تسعى وفق خطتها التطويرية للتعليم إلى الاستثمار المكثف طويل الأجل بما يحقق عوائد قد تكون أعلى من الاستثمار في رأس المال المادي، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من المجالات، كونه الاستثمار الأضمن والذي لا يتعرض لأزمات اقتصادية، بل على العكس قد يكون الطريق لحلها .

وعلى هذا الأساس المعايير الواردة بتقرير التنمية البشرية عام 1991، تنطبق تماما مع حركة التطوير والتحديث التي تشهدها دولة الإمارات، وخاصة إمارة أبو ظبي للنظام التعليمي بشكل عام التي حصلت فيها على المركز 39 في العامين 2007 و 2008 على مستوى العالم في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة يأتي بسبب أن نظام التعليم الحالي يعاني من بعض أوجه القصور بسبب مخلفات النظام التعليمي القديم

[1] المعلومات الإحصائية مأخوذة من تقرير المعرفة العربي لعام 2009.

[2] المرجع نفسه.

وهو لا يتناسب بأي حال من الأحوال مع الجهود التي تبذلها الدولة لتطوير منظومتها التعليمية.[1]

وإذا كانت المحصلة النهائية لكل ذلك تتمثل في أن يصبح رأس المال البشري هو قاطرة التنمية المستدامة، التي تسعى إلى تحقيق حاجات وطموحات الأجيال الحالية، دون أن تضحي بحاجات وطموحات الأجيال المقبلة. فهذه المحصلة تفضي، في الوقت نفسه، إلى أن يصبح رأس المال البشري جوهر الهوية الوطنية. بل ويصبح المنبع الأصيل لتوطينها. وذلك من خلال تشكيل جيل واع بمسؤولياته، في الحاضر وفي المستقبل تجاه ذاته، أسرته، ووطنه، ويتحملها بأمانة واقتدار، وريادة. ويحافظ على الموروث الثقافي، الذي هو تاريخ أجداده، وذاكرة الوطن، وأصل هويته. كما يحافظ على قيم وعادات وتقاليد المجتمع، ويتفاعل تفاعلا إيجابيا مع ما تفرضه ثقافة العولمة وثورة الاتصالات من تحديات ومخاطر على نسيج الثقافة الوطنية، بل يستطيع أن يحول هذه المخاطر والتحديات إلى فرص ومكاسب تقوي من نسيج الثقافة الوطنية، وتزيد من قدراتها على المنافسة في مجتمع المعرفة وثورة المعلومات.

المطلب الثاني: إستراتيجية جديدة للتعليم لمواكبة احتياجات سوق العمل في ظل التنمية المستدامة في قطر

أعلن المجلس الأعلى للتعليم في الدولة القطرية البدء في تنفيذ مشاريع إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب بعد أن حددت لجنة إستراتيجية التعليم والتدريب في الدولة المهام المتعلقة بالإستراتيجية في المرحلة المقبلة.

وأكد بيان صادر عن المجلس الأعلى للتعليم أن المشاريع التي بدأ المجلس في تنفيذها تشمل مشروع الإطار الوطني للمؤهلات والذي يهدف إلى تأطير المعارف والمهارات المطلوبة لجميع مراحل التعليم، وتحديد معايير ومستويات مختلف المؤهلات في المسارات الأكاديمية والفنية وربطها بسوق العمل،[2] ومشروع التعليم والتدريب التقني والمهني لوضع خطة وطنية شاملة لإدخال التعليم التقني والمهني في صلب النظام التعليمي في قطر لتوسيع مجالات الاختيار، ومواءمة توجهات الطلبة وربطها بسوق العمل القطري ومتطلبات التنمية المستدامة، وإنشاء مؤسسات تعليم وتدريب فني تتناسب واحتياجات سوق العمل، وفتح مسارات وجسور تعليم جديدة تربط التعليم الأكاديمي بالتقني والمهني في التعليم العام والعالي بالإضافة لمشروع التعليم الإلكتروني، ومشروع إعداد وتطوير وتأهيل القوى البشرية التعليمية والإدارية

[1] **دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة الإمارات** - جريدة الاتحاد ، تاريخ النشر: الخميس 19 فبراير 2009،

تاريخ الزيارة: 10مارس2012،ا لساعة:20:00، من الموقع:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=6483&y=2009#ixzz1rph4Tf2f

[2] سعد بن إبراهيم آل محمود سعادة، **إستراتيجية جديدة للتعليم لمواكبة احتياجات سوق العمل،** تاريخ النشر :08-04-2012، تاريخ الزيارة:01-05-2012، الساعة:12:40، من الموقع: file://localhost/G:/qatar+tailors+education+to+market+needs.htm

والمؤسساتية، ومشروع إنشاء قاعدة بيانات وطنية لقطاع التعليم والتدريب لتوفير مؤشرات يتم الاعتماد عليها في صنع القرار، وغيرها من المشروعات والبرامج التعليمية الأخرى.

وأشار البيان إلى أن قطاع التعليم سيكون قطاعا رائدا ومحركا للتنمية المستدامة في البلاد وذلك لدوره الرئيس في تكوين رأس المال البشري وإعداد القطريين للاقتصاد المبني على المعرفة، منوها بأن إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب إستراتيجية طموحة اتسمت بالشمول وغطت ثلاثة قطاعات هي: قطاع التعليم العام (من الروضة حتى الصف الثاني عشر)، وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وقطاع التدريب والتعليم المستمر، مما يسهم في تسريع تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

وأكد البيان أن المجلس الأعلى للتعليم هو الجهة المسؤولة عن توفير مسارات تعليمية وتدريبية واعدة للموارد البشرية القطرية، مما يؤدي إلى تحقيق رؤية قطر الوطنية التي تتمحور حول بناء الإنسان القطري بناء مستداما، موضحة اشتمال إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب على عشرين هدفا استراتيجيا عاما وأكثر من 30 مشروعا يؤدي تنفيذها لتحقيق الأهداف العامة المتفق عليها من بينها المشاريع البيئية.[1]

ولخص بيان المجلس أهم أهداف إستراتيجية قطاع التعليم في تعزيز الهوية الوطنية، ودمج التراث والقيم الإسلامية والعربية في المناهج والممارسات التربوية، وخلق بيئة مدرسية محفزة تشمل مناهج تفي باحتياجات الطلبة بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، ودمج تقنية المعلومات والاتصالات في العمليات التعليمية والتدريبية والإدارية والتطويرية، وتأهيل وتطوير قدرات المعلمين والإداريين، وتطبيق تعليم إلزامي من سن 4-18 سنة، وتطوير عملية تعليم الكبار، والعمل على تلبية متطلبات سوق العمل من خلال مخرجات التعليم العالي وتأمين التطوير الدائم والمستمر له، وتوفير تعليم عال أكاديمي وتقني يعزز البحث العلمي لخدمة المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة أولياء الأمور والمجتمع المدني في العملية التعليمية، ووضع منهجية شاملة لتنمية وتعزيز الدافعية لدى المتعلمين وزيادة تركيز الإرشاد الأكاديمي والتوجيه المهني وتقديم خدمات التوجيه الاجتماعي والنفسي وتأمين مسارات مهنية متنوعة للمتعلمين.

وأشار المجلس إلى أن الأهداف الإستراتيجية لقطاع التعليم تشمل كذلك ضمان الانتقال السلس للطلبة من التعليم العام إلى التعليم العالي وتوفير مسارات بديلة في التعليم العالي والارتقاء بمستوى الابتكار العلمي المحلي المتعلق بجودة الأبحاث والتطوير، وإبراز أهمية ومكانة برامج التدريب والتعليم المستمر في المجتمع مما يعزز الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية.

[1] المرجع نفسه.

تجدر الإشارة إلى أن إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب التي تضع هدف نشر ثقافة التنمية المستدامة أول اهتماماتها كانت هي ثمرة جهود فريق عمل مكون من جميع هيئات وإدارات المجلس الأعلى للتعليم، بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة لجامعة قطر ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع والقطاعات الأخرى ذات الصلة[1].

كما أن الأيام القادمة ستشهد حراكا تربويا فاعلا للتعريف بالخطة التنفيذية لإستراتيجية قطاع التعليم والتدريب وتمليكها لجميع شركاء العملية التعليمية والتربوية، تمهيدا لترسيخ ثقافة الاستدامة في المجتمع، وتعزيز الوعي بمؤشرات الأداء التعليمية والتربوية الأساسية واستعراض التطلعات المستقبلية في حقل التعليم والتعليم العالي، وتوصيف الأولويات وكيفية تحقيقها، بالإضافة للتعريف بالأدوار والمهام والاختصاصات وصولا لتحقيق الأهداف المرجوة في مجال التعليم والتدريب بنهاية 2016

ولفت البيان إلى أن إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب ترسخ مفهوم التعلم مدى الحياة وتحث الأفراد على اكتساب المعرفة والمهارات وتحسينها باستمرار، كما تراعي الجودة والمساواة والكفاءة ومرونة الحركة والانتقال، إلى جانب التنوع والاختيار كأهم مبادئ مرتبطة بالسياسة التعليمية وتميز نظام التعليم المستقبلي في دولة قطر.

وحول أهم التحديات التي قد تعترض تنفيذ الإستراتيجية وكيفية التغلب عليها أكد البيان أن إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب انطلقت من تحليل علمي دقيق لواقع التعليم وتوصيف معطياته، فوضعت أهدافا واقعية اتسمت بالشمول والمرونة كما وضعت آليات للمتابعة والتقييم، بالإضافة لتوافر الإرادة السياسية الداعمة للتعليم والتدريب في قطر وتوفر الموارد المالية ووضوح الرؤية وهي من أهم عوامل نجاح تنفيذ الخطط الإستراتيجية، إلا أن هناك بعض الأمور التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف التي تم وضعها في الحسبان، مثل نقص الكوادر والأطر البشرية المتخصصة في قطاع التعليم والتدريب[2].

ولضمان التنفيذ السليم لإستراتيجية قطاع التعليم والتدريب ورصد تقدمها، كان المجلس الأعلى للتعليم قد شكل فريق عمل من مكتب تحليل السياسات والأبحاث ومكتب تدقيق ومراجعة البرامج للتنسيقوالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط التنموي لضمان اتساق إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب مع إستراتيجية التنمية المستدامة.

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

إن رؤية قطر الوطنية 2030 قد هدفت إلى بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم ويتيح الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم، ويوفر لهم أفضل تدريب ممكن ليتمكنوا من النجاح في عالم متغير تتزايد متطلباته العلمية، كما يشجع النظام التعليمي التفكير التحليلي والنقدي، وينمي قدرة الإبداع والابتكار، ويؤكد على تعزيز التماسك الاجتماعي واحترام قيم المجتمع القطري وتراثه وهويته، لذلك تأتي إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب كأحد مخرجات تلك الرؤية الملهمة[1].

المطلب الثالث: التعليم من أجل التنمية المستدامة في مصر

منذ سبعة آلاف عام كان الفراعنة يعيشون في مجتمع منتج وفي نفس الوقت كانوا قادرين على الحفاظ على جميع المصادر الطبيعية مثل المياه، التربة ، والهواء للأجيال التالية حتى تستمتع بحقها في العيش.

فلابد أن نعلم أن الحفاظ على البيئة ليست رفاهية وأن التنمية لا تعني تدمير الموارد الطبيعة والبيئة المحيطة، فالعالم أجمع يتحدث عن التنمية المستدامة، أي التي تغطي احتياجات الشعوب وتضمن لهم حياه كريمة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة المحيطة حتى لا تؤثر هذه التنمية على حق الأجيال القادمة في ضمان حياة كريمة.

وهذا هو أهم أهداف أحدث مشروعات التنمية بمصر، والذي بدأ منذ أكتوبر الماضي ويمتد حتى أكتوبر 2013، ولكنه لم يجد يد العون الحكومية حتى الآن لتعينه حتى يقطف ثمراته.

المشروع تحت إشراف برنامج "تيمبوس" لتطوير التعليم فمشروع "التعليم من أجل التنمية المستدامة ما بين المدارس والجامعات" يهدف إلى إدخال بعد التنمية المستدامة للصف الدراسي الخامس والسادس الابتدائي وكذلك الأول والثاني والثالث الإعدادي.

ويشارك في هذا المشروع خبراء في التعليم من أجل التنمية المستدامة من ألمانيا، النمسا والبرتغال[2].

يمول هذا المشروع الإتحاد الأوروبي بمبلغ 1.3 مليون يورو (أي حوالي 10 مليون جنيه مصري)، ويشارك فيه العديد من خبراء التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومن أهم الجهات المشاركة جامعة آخن الألمانية، وجامعة لمريك الأيرلندية، وجامعة جراتس النمساوية، ومركز التعليم من أجل التنمية المستدامة

[1] المرجع نفسه.

[2] هبة غنيم، **التعليم من أجل التنمية المستدامة في مصر** تاريخ الزيارة: 04-05-2012، الساعة: 14.30،من الموقع: http://www.onislam.net/arabic/adam-eve/amongst-people/134867--q-q.html

بالبرتغال. كما يشارك من الجانب المصري العديد من الجامعات المصرية ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتغيب وزارة التربية والتعليم للأسباب التقليدية وعدم الاهتمام.

وسيتم إتباع أحدث الطرق العلمية في وضع مواد، تجارب، وألعاب يقوم المدرس في الفصل وخارجه بتطبيقها مع التلاميذ لتوصيل فكرة التنمية المستدامة في مصر من أجل جيل فرعوني جديد.

يقوم أكثر من 30 من الخبراء المشاركين بالأتي[1]:

- ❖ مراجعة جميع التجارب العالمية الناجحة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وإعداد الدروس المستفادة التي تتناسب مع الظروف المصرية.
- ❖ يقوم فريق الخبراء بتقييم المناهج المصرية ومدى تغطيتها لمبادئ التنمية المستدامة، ويتم في هذه الخطوة تحديد نقاط الضعف في الكتاب المدرسي في جميع المقررات للفصول الدراسية السابقة.
- ❖ يتم إعداد العديد من المواد المساعدة لتصحيح مسار العملية التعليمية والتوجه للتنمية المستدامة، وسيتم ذلك مع عدم إضافة أي أعباء على الطالب، بل سيتم تحويل الدروس إلى ألعاب وأنشطة يعيش فيها التلميذ والمدرس جوا مرحا، وخلال هذه الأنشطة يتم توصيل المعلومة.
- ❖ يقوم المشروع بتغطية أربع محاور أساسية من محاور التنمية المستدامة وهي:
  - مصادر المياه وكيفيه الحفاظ على الكم والنوع.
  - الزراعة الحيوية والمستدامة.
  - الطاقة الجديدة والمتجددة.
  - التنوع البيئي.
- ❖ يتم إعداد برنامج تدريبي لمدرسي المدارس الحكومية حيث يمكن تدريبهم على المواد والأنشطة التي تم إعدادها.
- ❖ يقوم المشروع أيضا حاليا بإعداد مراكز تدريبية داخل الجامعات المصرية وتجهيزها بالتجارب والمعدات اللازمة لتدريب المدرسين على طرق تدريس التنمية المستدامة من خلال المنهج الحالي وكتاب المدرسي الوزاري.
- ❖ يقوم المشروع أيضا بإعداد المدربين الذين سوف يقومون بتدريب المدرسين داخل هذه المراكز التدريبية، حيث يتم اختيار أساتذة جامعيين بعناية من الجامعات المصرية حيث سيتم تدريبهم في

[1] المرجع نفسه.

ألمانيا، النمسا، إيرلندا والبرتغال على الأساليب الحديثة لتدريس التنمية المستدامة وإعدادهم ليكونوا مؤهلين لتدريب مدرسي المدارس.

- ❖ في حاله تعاون وزارة التعليم سيتم إقامة شراكة بين الستة جامعات المشاركة في المشروع والمدارس الحكومية في نفس المحافظات، حيث سيتم تطبيق المواد الجديدة والأنشطة للطلبة بعد تدريب المدرسين داخل الجامعات، وستعتبر المدارس التي سيطبق عليها المشروع بمثابة البداية التجريبية، ومن ثم التعميم على جميع مدارس الجمهورية بعد نجاح التجربة.

ولكن كل هذا الإنجاز متوقف عن التطبيق بسبب القائمين على التعليم في مصر، فمازالوا لا يهتمون بدعم المشروع والسماح له كي يتنفس ويبدأ في خطواته العملية، ونجاح هذا المشروع يعتمد بشكل أساسي على دعم وزارة التربية والتعليم الغائبة عن الصورة حتى الآن.

إن تحول جميع مراحل التعليم في مصر إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة كفيل بتحويل مصر إلى دولة متقدمة في أسرع وقت، وكذلك ضمان مستقبل هذه الأجيال من خلال المحافظة على كل الموارد الطبيعية كما فعل الجيل السابق.

المطلب الرابع: التجربة التونسية في مجال التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة

لقد أدركت تونس منذ بداية التسعينيات الأهمية الإستراتيجية للتنمية المستدامة، فلقد عملت على نشر الثقافة البيئية بين مختلف الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وأولت اهتماما خاصا بالأجيال بالناشئة داخل الفضاءات التربوية على مختلف المستويات من خلال برنامج تربوي شامل ومقاربة بيداغوجية إدماجية تمثلت في إدراج المبادئ والقيم المؤسسة للمواطنة والمفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة في المقررات والكتب المدرسية والمضامين التعليمية واعتماد منهجية تربوية تعمل على ترسيخ سلوكيات لدى الناشئة كفيلة بإسهامهم الفعلي والإيجابي في مختلف المسائل المتعلقة بالبيئة واستدامة التنمية.

ولما كانت التربية من الروافد الأساسية لمعاضدة التنمية في جميع أبعادها، تم الحرص في تونس على أن يسير الفعل التربوي وفق ما يقتضيه السياق المميز لمختلف مكونات المشهد الاقتصادي في البلاد وذلك من خلال العمل على ما يلي[1] :

[1] فاطمة الطرهوني، **التربية من أجل التنمية المستدامة: التجربة التونسية**، مؤسسة الفكر العربي،2010، تاريخ الزيارة:05-05-2012، الساعة23:25، من الموقع: http://www.arabthought.org/content/

- ❖ اعتماد التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال كوسائط لتنويع أساليب التعليم وتطوير وسائل التعلم قصد تحسيس الأجيال الناشئة منذ حداثة عهدها بالدراسة بأهمية هذه التكنولوجيات وتنشئة الأجيال الجديدة على التبصر بدورها كوسائط للاتصال ومسايرة نسق تجدد المعارف.
- ❖ تنويع مسالك التعلم وجعلها متمحورة حول المهارات والكفاءات العامة بما يدعم القدرة على استدامة التعلم الذاتي ويهيئ الأجيال الناشئة إلى التكيف مع مختلف التحولات والمستجدات التي يشهدها العصر (الإعداد لتوسيع قابلية الشغل لاحقا).
- ❖ الربط المستديم بين الفعل التربوي وما تقتضيه عملية التحديث الشامل بما يساعد على جعل التربية تستجيب لتطلعات المجموعة الوطنية في إطار النموذج التنموي القائم على توفير متطلبات الحداثة من دون التخلي عن الهوية والقيم الوطنية ... خصوصا أن المجتمع التونسي قد غدا، أكثر من أي وقت مضى، يؤمن " بأن التعليم للجميع وفي مختلف المراحل يمثل مطمح كل التونسيين لتأمين مستقبل أبنائهم، والركيزة الأولى لبناء مجتمع المعرفة الذي يشكل التوجه الاستراتيجي الأساسي لتحقيق نسب نمو أرفع، وكسب رهان التشغيل، ذلك أن المعرفة والذكاء سيكونان في مطلع هذا القرن مفتاح النجاح وسلاح المنافسة والمصدر الرئيسي لخلق الثروة وتحقيق النماء ".

كما عمل النظام التربوي التونسي على جعل المضامين التعليمية والمناهج التربوية تواقة، في جميع مستوياتها، إلى تحقيق أفضل معادلة بين الفعل التربوي والفعل التنموي، وقد تجلى هذا التوجه من خلال:[1]

- ❖ إقرار بأن وظيفة المدرسة تتعدى مجرد التعليم لتشمل إضافة إلى ذلك التربية والتأهيل حتى ينشأ التلميذ واعيا بدوره في تحقيق مقتضيات التنمية المستدامة.
- ❖ تطوير البرامج التعليمية، وخصوصا ما اتصل منها بمجالات التنشئة الاجتماعية والإيقاظ العلمي (فيزياء، علم أحياء، جغرافيا، تربية مدنية ...) وجعلها تتضمن عديد الوضعيات والمحاور التي يمكن استغلالها لتحسيس المتعلمين بقضايا التنمية وما تطرحه من إشكاليات على مختلف الأصعدة.
- ❖ جعل مضامين الكتب المدرسية، وكذلك مختلف الوسائط المعتمدة في عمليتي التعليم والتعلم أكثر انفتاحا على مختلف مظاهر التنمية، قصد تمكين المتعلمين من مقاربة هذه المسألة والتحاور في شأنها بما ينمي لديهم مواقف وعادات إيجابية في هذا المجال.

[1] المرجع نفسه.

- ❖ جعل المدرسين أكثر إدراكا لمختلف المسائل المتصلة بعملية التنمية، وإقدارهم على إدماج المفاهيم ذات الصلة بالفعل التربوي ضمن مختلف الوضعيات التعليمية المؤهلة لترويج هذه المفاهيم.
- ❖ دعم الخدمات والأنشطة الموازية التي توفرها المؤسسة التربوية مع تطوير مختلف مجالات الحياة المدرسية لإقدار المتعلمين على فهم قضايا التنمية وإعدادهم للإسهام الإيجابي فيها عبر إرساء نوادي البيئة مثلا.

ومسايرة لعشرية الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة (2005-2014) عززت تونس انخراطها في هذا التوجه ووضعته حيز التنفيذ من خلال جملة من المبادرات والبرامج المؤدية إلى الرقي بالمجتمع التونسي من خلال العمل على تحقيق مقومات التنمية المستدامة وإرساء مختلف دعائمها بفضل ما تم وضعه من برامج للغرض.

ومن بين هذه الآليات يمكن أن نذكر على سبيل المثال:

- ❖ اعتماد مقاربة بيداغوجية إدماجية ترتكز على الكفاءات وبناء القدرات عبر تدريس مختلف مواد الدراسة، بالإضافة إلى الأنشطة التكميلية والموازية التي تتيحها الحياة المدرسية.
- ❖ بعث نوادي التربية البيئية في المؤسسات التربوية.
- ❖ إنشاء شبكة المدارس المستدامة.
- ❖ إنشاء الحدائق البيئية المدرسية.
- ❖ إنتاج الوثائق والمراجع والأدلة المنهجية لفائدة المربي والطالب.
- ❖ تنظيم الدورات التكوينية والملتقيات الفكرية لدعم قدرات المربين في مجال التربية البيئية والتربية الشاملة من أجل التنمية المستدامة.
- ❖ تنظيم المسابقات وتشجيع الإبداع في المجال البيئي في الوسط المدرسي.

أولا: المقاربة البيداغوجية الإدماجية للتربية من أجل التنمية المستدامة

تندرج التربية من أجل التنمية المستدامة في إطار السياسة التنموية العامة للبلاد التونسية، وهي ترمي إلى تأمين الحق في بيئة سليمة وفي نوعية جيدة للحياة لكل مواطن، وتعمل على ترسيخ المفاهيم الأساسية للبيئة والتنمية المستدامة لدى الأجيال الناشئة باعتماد أساليب بيداغوجية مرنة ونشيطة تؤهلهم لاستشراف مستقبل بيئي أفضل مع الطوق إلى جودة حياة أرقى، ومن خلال تنمية مقومات المواطنة لديهم ودعم

قدرتهم على تملك الكفاءات والمهارات والمعارف وجعلهم متحلين بفكر نير وحس حضاري من شأنه أن يعزز لديهم سبل الانخراط الإيجابي في تحقيق مقومات التربية المستدامة.[1]

والتربية البيئية من أجـل التنمية المستدامة تمثل عنصرا هاما في التكوين الأساسي للشباب طوال فترات التعلم وهي نشاط مدمج في الفعل التربوي عموما.

كما أن المناهج التعليمية والكتب المدرسية محملة بعديد المفاهيم والوضعيات والمسائل ذات العلاقة بالتربية البيئية وبمجالات التنمية الشاملة وهي توفر بذلك محطات سامحة للوقوف عند القضايا التنموية بكل ما تطرحه من إشكاليات، إضافة إلى ما توفره الحياة المدرسية من أنشطة موازية دائمة ومن فضاءات تتيح معالجة المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة (النشاط الثقافي والاجتماعي) عبر تمشيات نشيطة تقوم أساسا على بيداغوجيا المشروع التي تفتح " مسالك متعددة ومتنوعة أمام الفعل التربوي في توقه المستديم إلى بلوغ الشمول ..."

" فالتربية البيئية قائمة بالقوة عبر منعطفات الفعل التربوي ومندسة داخل العديد من المقررات التعليمية المتصلة بمختلف مجالات التعلم، وذلك من منطلق العلاقة الوطيدة بين الإنسان والمحيط، بين المعرفة وسبل توظيفها، بين التربية كفعل ديناميكي والحياة كمجال لتوظيف التعلم بكل ما تستهدفه من أشكال المهارات ...".[2]

والمربي المقتدر هو الذي يعمل وفق منهجية تقوم على الشراكة والعمل الجماعي ويعتمد تمشيا نشيطا يكون فيه المتعلم محور العملية التربوية ومنخرطا فيها انخراطا كليا. وفي هذا السياق نرى أن بيداغوجيا المشروع تعد من المسارات البيداغوجية الأكثر نجاعة بفضل ما ترتكز عليه من دعائم تربوية وفنيات بيداغوجية. وقد تجلى هذا المسار البيداغوجي الذي يجعل من التعلم بناء ذاتيا وفعلا يمارسه المتعلم عبر مسالك نشيطة في وثيقة "جذاذة منهجية في التربية البيئية" التي أعدتها لجنة فنية مختصة تم تكليفها بإعداد هذا الدليل المنهجي الموجه للمربين ومنشطي النوادي والجمعيات ذات الاهتمام والعلاقة، مرفقا بقرص إلكتروني يساعد على التطبيق الفعلي لهذا التوجه التربوي.

ثانيا:شبكة المدارس المستدامة

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

هي مبادرة تندرج في إطار نشر الثقافة البيئية وغرس مقومات المواطنة البيئية لدى الأجيال الناشئة وتفعيل الشراكة بين المدرسة والمحيط ضمانا لتربية سليمة لأجل تنمية مستدامة كما أنها تـندرج في إطار البـرنامج الوطني المنفذ في إطار "عشرية الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة 2005-2014."

1- الأهـداف: تتمثل أهداف هذا المشروع في[1]:

- ❖ تدعيم التربية البيئية بالوسط المدرسي وغرس الحس البيئي لدى الناشئة ترسيخا لسلوك بيئي سليم.
- ❖ تربية الأجيال الناشئة على احترام البيئة وتعويدهم على المشاركة في حمايتها والعناية بجماليتها.
- ❖ توثيق الصلة بين الطفل والطبيعة وتوعيته بأهمية المحافظة على مواردها.
- ❖ تدريب الأجيال الناشئة على الانخراط في الدورة التنموية وفقا لمقتضيات الاستدامة.
- ❖ تدريبهم على المواطنة بما تتضمنه من حقوق وواجبات ومشاركة ومسؤولية.
- ❖ تربية النشء على قيم التضامن والتعاون والعمل مع الآخرين ومن أجلهم.

2 - مكونات المدرسة المستدامة:

تحتوي المدارس المنخرطة في هذه الشبكة على المكونات التالية :

- ❖ ناد للبيئة مجهز.
- ❖ حديقة بيئية.

3 - مواصفات المدرسة المستدامة:

- ❖ مدرسة محافظة على الموارد الطبيعية.
- ❖ مدرسة نظيفة وصحية.[2]

4- دورها:

يتمثل دور المدرسة المستدامة في[3] :

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

- ❖ فضاء للتعلم واكتساب المعارف والمهارات.
- ❖ فضاء للتجربة والممارسة الميدانية.
- ❖ إشعار على المحيط الخارجي.
- ❖ فضاء للتواصل والشراكة.
- ❖ منطلق للانخراط في الدورة التنموية .
- ❖ فضاء لترسيخ قيم التضامن.
- ❖ فضاء للتدريب على المواطنة.

وتتشكل النواة الرئيسية لهذه الشبكة من المدارس المندرجة ضمن "مشروع الحدائق البيئية المدرسية" الذي ينفذ حاليا في 120 مدرسة ابتدائية وإعدادية والعدد قابل للتوسع.

5-الآفـاق:

تتمثل آفاق المشروع في تطويره بـ[1]:

- ❖ مسابقة سنوية للمدارس المستدامة (مسابقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط الموجهة إلى المؤسسات التربوية حول " ظاهرة التصحر والمنظومة الصحراوية").
- ❖ تنظيم معرض وطني للمدارس المستدامة.
- ❖ تشجيع المؤسسات المنخرطة في الشبكة على نقل تجربتها للمدارس المجاورة.
- ❖ التعريف بشبكة المدارس المستدامة من خلال برامج تحسيسية وإعلامية.

ثانيا:رصـد العوائق التي قد تحول دون تحقيق أهـداف عشرية التربية من أجل التنمية المستدامة

على الرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة في نطاق الارتقاء بشمولية الفعل التربوي من خلال تطوير المنظومات التربوية وجعلها أكثر انفتاحا على قضايا العولمة وما تطرحه مسألة التنمية المستدامة من إشكالات يتوجب على الفعل التربوي أن يقاربها بفاعلية وشمول، فإن عديد النقائص والسلبيات ما زالت تحول دون الأهداف المرجوة في هذا المجال، ذلك أن مجرد الوعي بقضايا التنمية المستدامة وتحسيس الأجيال الناشئة بما تروجه من مفاهيم عبر إدراجها ضمن الكتب والمقررات التعليمية أو من خلال إحداث نواد للبيئة داخل بعض المؤسسات التربوية يبقى نشاطا مبتورا وغير كاف لتحقيق مقومات التربية المستدامة في شمولها وتوقها للارتقاء بالمجتمع.

[1] المرجع نفسه.

وفي هذا المجال، وتعميقا لمقاربة هذه المسألة يحسن بنا أن نتوقف عند نماذج من هذه السلبيات والنقائص، ذلك أن الوعي بالنقائص من شأنه أن ينير السبيل للدعم والتطوير والتغيير ...

وانطلاقا من بعض التجارب في مجال إرساء التربية المستدامة، وعلى الرغم مما تم تحقيقه من تقدم ونتائج إيجابية، فإنه يمكن الإشارة إلى جملة من العوائق والنقائص مسجلة في هذا المجال لعل من أهمها:

1- ضرورة اعتماد مقاربة منظومية شاملة متكاملة الأبعاد في مجال إرساء دعائم التربية من أجل الاستدامة :

إن تحقيق التربية من أجل الاستدامة في شتى تجلياتها لا يمكن أن يتم على الوجه الأكمل إلا عبر بناء إستراتيجية وطنية وإقليمية ودولية شاملة المكونات ومتكاملة الأبعاد، يكون الفعل التربوي أحد روافدها الأساسية، ذلك أن استدامة التنمية مقصد متداخل الأبعاد يستدعي تحقيقه تضافر الجهود (المؤسسة التربوية، الأسرة، المجتمع المدني، وسائل الإعلام ...).

وكل إخلال في هذا المستوى أو خلل لرافد من هذه الروافد، من شأنه أن يخل بتحقيق هذا المقصد، فالتربية من أجل الاستدامة جهد يومي وعمل دؤوب يقوم على التعاون والتشارك وتضافر الجهود لتحقيق غاية مشتركة، وفق تخطيط محكم وبرمجة واضحة توضع للغرض وليس مجرد شعار يرفع من قبل هذا الطرف أو ذاك دون إرادة جماعية مستندة إلى تنسيق محكم من خلال برامج شاملة وفاعلة تسهم فيها كل القطاعات والهياكل ذات العلاقة.

2- التربية من أجل الاستدامة ليست مجرد مفاهيم وقيم تحشر داخل الكتب المدرسية والمقررات التعليمية :

إن التربية من أجل الاستدامة سلوك وفعل وموقف يومي، ولا يمكن اختزالها في جملة من المفاهيم والمعلومات التي يمكن تقديمها إلى المتعلم من خلال درس أكاديمي أو نشاط تعليمي تمليه البرامج أو تقترحه الكتب، وهو ما يثير الإشكالية المتعلقة بتفعيل ما يمكن للمناهج والبرامج التعليمية أن تمرره من قيم وأبعاد ذات علاقة باستدامة التنمية ويمكن مناقشة هذه الجوانب من خلال إثارة التساؤلات التالية[1] :

- ما هي أفضل السبل المنهجية والتمشيات الفنية التي يمكن اعتمادها في إدراج القيم والمفاهيم والمواقف المتصلة باستدامة التربية داخل الكتب والمقررات التعليمية بما يضمن للإدماج النجاعة

[1] المرجع نفسه.

المرتقبة والفاعلية المطلوبة؟ ألا يستدعي هذا الفعل الفني توفير حد أدنى من "الخبرة الخصوصية " في هذا المجال؟ وهل تتوفر هذه الخبرة دائما بالحد المطلوب لدى واضع الكتب والمناهج؟.

- ❖ هل أن المربين بجميع أصنافهم ومختلف مستويات تكوينهم الأساسي والمهني، لهم من الحرفية الصناعية ما يؤهلهم للسيطرة على مختلف التقنيات التي يتطلبها الإدماج البيداغوجي؟ ذلك أن كل إخلال أو نقص في تكوين هؤلاء المدرسين من شأنه أن ينعكس سلبا على أدائهم التعليمي في هذا المجال، فيكون ذلك بمثابة العائق الذي من شأنه أن يحول دون تحقيق المقاصد المرجوة: فكيف يمكن أن نوفر للمربي التكوين المطلوب في هذا المجال قصد تأهيله للإسهام بفاعلية في تحقيق مقومات التربية من أجل الاستدامة ؟
- ❖ كيف يمكن تحقيق جودة الفعل التربوي، وضمانها بالنسبة إلى الجميع بالشكل المطلوب والقدر الكافي (إشكالية التعليم الجيد للجميع) بما يساعد على الارتقاء بنوعية التعليم وجعله يهدف في النهاية إلى إكساب المتعلمين الكفاءات والمهارات الضرورية للحياة اليومية؟ ذلك أن تحقيق مختلف مقومات التنمية المستدامة يبقى وثيق الارتباط بمدى القدرة على توفير التربية الجيدة للجميع، طبقا لما دعت إليه أهداف مؤتمر داكار.

3- الحرص على دعم الأنشطة الموازية بما يسهم في الارتقاء بنوعية الحياة المدرسية ويجعلها أكثر إسهاماً في تحقيق مقومات التربية من أجل الاستدامة:

لا يخفى على أحد ما للدور الموكل إلى الأنشطة الصيفية بصفة خاصة وللأنشطة التي توفرها الحياة المدرسية بصفة عامة، من أهمية بالغة في التنشئة الاجتماعية للمتعلمين بما يسهم في تربيتهم على المواطنة ويدعم انخراطهم الفعلي في تحقيق مقومات التنمية، ذلك أن شمولية التربية لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا متى غدت المؤسسة التربوية قادرة على استغلال مختلف الروافد والمسالك التي توفرها الحياة المدرسية باعتبارها الفضاء الأمثل لتدريب الأجيال الناشئة على مستلزمات العيش معا من خلال تشرب مختلف القيم واكتساب مختلف الكفاءات والمهارات الحياتية الضرورية للتلميذ لأداء دوره كمواطن، وهذا ما يدعونا إلى التساؤل حول الأشواط التي قطعتها مؤسساتنا في هذا المجال، وما ينتظرنا من مجهودات وأعمال للارتقاء بالدور الموكل إلى الحياة المدرسية حتى تكون أكثر إسهاماً في معاضدة المجهودات الرامية إلى تحقيق التربية من أجل الاستدامة.

4- التربية من أجل الاستدامة لا يمكن اختزالها في برنامج نموذجي أو مشروع ريادي محدودين في المكان وفي الزمان:

بقدر ما يمكن أن توفره البرامج النموذجية والمشاريع الريادية من تجارب حسنة وجميلة وموفقة في مجال إرساء الحس البيئي ونشر القيم المتصلة باستدامة التنمية، فإنها تبقى محدودة الفاعلية والجدوى إن لم يتم الانطلاق منها، وتوظيف الخبرة الحاصلة من خلالها، لتوسيع مجال التجربة على أوسع نطاق، وهو ما يستدعي منا التعامل مع هذه البرامج والمشاريع على أنها نقاط للانطلاق وممرات للعبور، ومحاضن لتوليد الخبرة ثم الاستفادة منها لتعميم التجربة، ذلك أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تبلغ مداها متى ظلت مفاهيمها ومعطياتها غير ميسورة النفاذ بالنسبة إلى الجميع.

5- التربية من أجل الاستدامة لا يمكن أن تتم على الوجه الأكمل من دون مسايرة "الفعل " التربوي للمستجدات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال:

وهو ما يثير الإشكالية المتصلة بمدى تأهيل مؤسساتنا التربوية (الوسائل والمعينات التعليمية المعتمدة، تجهيز الفضاءات، تكوين المربين في مجال استخدام الوسائط والتقنيات الحديثة) حتى تكون مستجيبة لهذا المطلوب، إذ لا يمكن ببساطة لأي مجتمع أن يضمن استدامة التربية ما دامت مؤسساته التربوية التي تعتبر القاطرة الرئيسية لإحداث التحول والتغيير والتطور غير مواكبة للتطور الحاصل في المجال التقني و المعلوماتي.

6- التربية من أجل الاستدامة القاسم المشترك بين جميع المؤسسات التربوية: من المحضنة إلى الجامعة :

إن إرساء قيم التربية من أجل الاستدامة وحمل الأجيال الناشئة ما تمليه من اتجاهات ومواقف ومهارات، لا يمكن أن يحدث على الوجه الأكمل إلا إذا تم العمل على ضمان استدامة هذه التربية وتثمين مكانتها ضمن مختلف مراحل التربية والتعليم بدءا بالتربية قبل المدرسية، وصولا إلى الدراسة الجامعية، وذلك من دون انقطاع أو فصل أو توقف من خلال وضع برامج للغرض تتسم بالتدرج والشمول والفاعلية يسهم في إعدادها أهل الخبرة والاختصاص، ويتم العمل على دعمها بآليات للمتابعة المتواصلة والتقييم المستمر بما يمكن من التعديل عند الحاجة والتطوير والتغيير عند الاقتضاء: فإلى أي حد تحترم مناهجنا التربوية هذا التكامل والترابط الضروريين لإرساء دعائم التربية من أجل الاستدامة؟.

7- التربية من أجل الاستدامة مسؤولية الجميع :

لئن كان للمؤسسة التربوية دور هام في إرساء دعائم التربية من أجل الاستدامة، فإن مسؤولية تحقيق هذه الاستدامة بالكيفية المرجوة والشمول المطلوب يبقى رهين التدخل الفعلي لجميع الأطراف، وذلك وفق برامج متكاملة تقوم على التعاون والشراكة وتوزيع المسؤوليات بين الجميع، فإلى أي مدى نجحت

مجتمعاتنا في الاضطلاع بهذا الدور كاملا، وأنجزته وفق برامج تقوم على التعاون والتشبيك الرامي إلى إشراك جميع الأطراف في تحقيق أهداف عشرية الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة (2005-2014)؟.

8- العمل على دعم الآليات المعتمدة لاستدامة فعل التعلم بالنسبة إلى جميع الفئات من دون استثناء:

لا تنمية حقيقية بالنسبة إلى مجتمع يعيش في ظل فعل للتعلم محدود في المكان وفي الزمان، ينتهي مداه بمغادرة مقاعد الدراسة، وتنقطع استمراريته بدخول الفرد إلى الحياة النشيطة (العمل)، ذلك أن طبيعة التربية من أجل الاستدامة تقتضي أن يكون الفرد مؤهلا لاستدامة التعلم مدى الحياة باعتباره الشرط الضروري للحصول على التأشيرة التي تؤهله لأن يكون فاعلا في تحقيق استدامة التنمية وهو ما يدعونا إلى السهر المستدام على تيسير نفاذ الفرد إلى المعلومة، وتنويع المسالك المتاحة له في هذا المجال وإيناسه بمختلف المسالك والوسائط (بما في ذلك الرقمية منها) التي تتيح أمامه استدامة التعلم، فإلى أي حد استطاعت مؤسّساتنا التربوية أن تحقق هذا المطمح؟.

وما نستخلصه من دراسة هذه التجربة أنه و بفضل التعاون القائم بين مختلف الهياكل الحكومية وغير الحكومية العاملة في المجالات ذات الصلة، وبخاصة وزارة التربية والتكوين ووزارة البيئة والتنمية المستدامة، انطلقت التجربة التونسية الرائدة بخطى واعدة لتأهيل الناشئة لمستقبل بيئي يستجيب لمقوماتنوعية جيدة للحياة من أجل تنمية شاملة ومستدامة معتمدة إستراتيجية وطنية تنتهج تمشيا منظوميا متكاملا ينصهر في مخططات تنفيذية تتولى إنجازها مختلف الأطراف المعنية.

ولا يخفى على أحد أن توجها كهذا يضيف للمشروع التربوي التونسي في تجلياته العامة ما يجعله مستجيبا لمقومات برنامج اليونسكو الدولي للتربية للجميع الذي رفع منذ مؤتمر داكار 2000 شعار" تربية جيدة للجميع ".

وعلى الرغم من جميع هذه الإيجابيات المحققة في سبيل إرساء مقومات التربية من أجل الاستدامة، فالعمل مازال متواصلا من أجل التطوير لتحقيق نتائج أفضل والعمل على تعديل مسارات الفعل ومسالك التدخل انطلاقاً من رصد السلبيات والنقائص عن طريق ضمان التواصل والتقييم واستمرارية المتابعة لكل البرامج والمشاريع المنفذة في هذا المجال، ذلك أن تحقيق أهداف عشرية الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة (2005–2014) تقتضي من الجميع الانخراط اليومي والبحث المتواصل على أنجع السبل لتطوير الواقع بناء على خطط جامعة وشاملة ينخرط فيها الجميع ويحشد لها دعم الكل من دون استثناء.

الخلاصة:

من خلال ما تم دراسته وجدنا أن للاستثمار في رأس المال البشري الأهمية القصوى في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار العنصر البشري أهم ركيزة تقوم عليها، لذا فقد سعت الدول العربية إلى استغلال هذا المورد فهو المورد القابل للتجديد باستمرار، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة ناجحة دون إحداث تغيير في محورها الأساسي ألا وهو المورد البشري، حيث تم إحداث برامج تعليمية وتدريبية تحاول من خلالها تعزيز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة كإمكانية الاستغلال الكفء للموارد الطبيعية بحيث تلبي احتياجات الجيل الحاضر وتحافظ على احتياجات ومتطلبات الأجيال القادمة.

الخاتمة

إن من ابرز مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو ضعف الإمكانات المادية وانخفاض مستوى الإمكانات البشرية الضرورية لإحداث التنمية بأنواعها،فالتنمية المستدامة تحتاج لتحقيق هدفها إحراز تقدم متزامن في أبعادها الأربعة على الأقل الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، والتكنولوجية، فهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شانها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر، ومن ذلك أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري يدعم الجهود الرامية للاهتمام بالمورد البشري والى تضييق الفوارق الاقتصادية والى الحيلولة دون المزيد من التدهور للأرض ومواردها ، والى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام المزيد من التكنولوجيات النظيفة الناجحة في جميع البلدان.

وتتطلب التنمية المستدامة تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية لكن ذلك لن يكون دون قيادة قوية وجهود متصلة ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب في الكثير من البلدان، لذا فالاستثمار في التعليم يعد المطلب الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والمستدامة، وان الاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب بهدف إكسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية، وهذا يتطلب شخصية متعلمة منتجة تسعى للنهوض بعملية التنمية على أساس أن التعليم يتأثر بسياساتها وبأولويات الاستثمار في مجال رأس المال البشري.

هذا ما أدى بالعالم العربي إلى رسم سياسات واضحة ضمن إستراتيجية شاملة وجادة لتدارك التأخر الكبير عن الركب العالمي، كما تسعى إلى توفير بيئة اقتصادية مناسبة واستغلال المعارف والثروة البشرية لتسمح لتلك الدول بركوب القاطرة العالمية، وهذا عن طريق إعادة الاعتبار للفرد من خلال تبني سياسيات التنمية المستدامة وإجراءاتها ليكون العنصر البشري هو الأساس فيها.

نتائج الدراسة:

بعد دراسة الموضوع من جميع النواحي اتضحت لنا الرؤى التالية:

1- عدم وجود ثقافة التنمية المستدامة بين الشعوب العربية مما صعب من عملية الاستثمار في العنصر البشري.

2- عدم وجود سياسة علمية واضحة في معظم الدول العربية تحدد الأهداف والأولويات من خلال الموارد المتاحة.

3- وجود فجوة واسعة بين مصممي الخطط التنموية ومنفذيها من السياسيين والباحثين والعلماء الدين يعملون في الجامعات والمراكز العلمية.

4- ضعف التمويل الذي يصرف على البحث العلمي في الدول العربية.

5- معظم المشاريع التي خططت لها الدول العربية فيما يخص تعزيز مبادئ التنمية المستدامة ما هي إلا حبر على ورق ومعضمها في طور الانجاز.

6- تخضع مؤسسات البحث العلمي في الدول العربية لأنماط بيروقراطية وقيود روتينية تحد من فعاليتها.

7- إن الاستثمار في التعليم والتكوين كمدخل أساسي للتنمية المستدامة ما هو إلا استثمار كمي وليس نوعي.

لكن هذا لا ينفي الجهود التي قامت بها الدول العربية فيما يخص الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية المستدامة، فقدت عملت على نشر التوعية بين الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة ونشر معالم التنمية المستدامة بالتواتر جيلا بعد جيل، عن طريق تغيير المناهج التعليمية من المراحل الابتدائية إلى غاية مراحل التعليم العالي أو التكوين المهني، بالإضافة إلى إقامة مشاريع تربوية بيئية كالمشروع التي قامت به تونس، وما أبدعت فيه مصر ناهيك عن الدول الأخرى.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن:

الفرضية الأولى:"تعتبر التنمية المستدامة نموذج مكمل للتنمية الاقتصادية"،هي فرضية صحيحة لان المتتبع لمسيرة التنمية المستدامة يجد أنها امتداد للنمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية ككل، لتأتي فيما بعد مرحلة التنمية المستدامة التي جاءت لتتم نقائص التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثانية:"إن رأس المال البشري مورد قابل للتقليد"، فرضية خاطئة ذلك أن المورد البشري هو الشيء الوحيد الذي لا يمكن تقليده وذلك لأنه لا يمكن تجسيد الأفكار التي يحملها كل فرد في ذهنه، وبالتالي أي إبداع أو ابتكار يكون الإنسان الوحيد القادر على حملها في داخله، فلا يمكن تقليدها، أي أن العقل البشري لا يمكن نسخه.

الفرضية الثالثة:"يقتضي استخدام العنصر البشري ضرورة ترقيته وتنميته باعتباره بعدا استراتيجيا، هي فرضية صحيحة لان إستراتيجية التنمية المستدامة ترى انه لا ينبغي حصر التعامل مع العنصر البشري ضمن المجال الاقتصادي، فالتنمية المستدامة تتعدى التصور الذي يبنى على محدودية دور الإنسان في كونه موردا اقتصاديا وحسب، بل أن دوره يعتبر جوهريا لإرساء مختلف أبعاد التنمية.

الفرضية الرابعة:" ثمة علاقة متبادلة بين التعليم وتكوين رأس المال البشري من جهة، وبين تكوين رأس المال البشري والتنمية المستدامة"، فرضية صحيحة لان التكوين في رأس المال البشري يجب ان يكون عن طريق مناهج علمية مناسبة موضوعة من قبل السلطات المعنية بذلك، بالتالي يتم على أساس تلك المناهج بناء قواعد أساسية للتنمية المستدامة.

الفرضية الخامسة:"الدول العربية حققت انجازات وتقدما واضحا في مجال التعليم والتدريب لتحقيق التنمية المستدامة"، هذه الفرضية صحيحة لأننا وجدنا أن الدول العربية قد حققت فعلا انجازات وتقدم واضح، إلا أن ذلك كان تقدما كميا وليس نوعيا أي أنها وحسب الإحصاءات الواردة نجدها قد حققت قفزة واضحة من حيث الكم والدليل على ذلك التزايد المستمر في:عدد الجامعات، عدد المؤسسات التربوية، عدد المراكز التكوينية، عدد الطلبة المتخرجين كل سنة دراسية، وعدد الكوادر المؤهلة، وهذا في ظل غياب الهدف الرئيسي ألا وهو المعرفة الحقيقية أي النوعية.

التوصيات:

1- يجب على الدول بصفة عامة والعربية بصفة خاصة الاستثمار في الموارد والكفاءات البشرية باعتبارها محددا للتنمية المستدامة وتنميتها في ظل عالمية السوق.
2- فتح المجال للمورد البشري المؤهل والمكون للابتكار والإبداع لان التنمية المستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا، ومحاولة تبني الأفكار التي جاء بها ومساعدته على تحويلها إلى ارض الواقع.
3- تحفيز العقول البشرية العربية ومنعها من الهجرة نحو الخارج.
4- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التنمية المستدامة ورأس المال البشري.
5- تبسيط فكرة التنمية المستدامة عن طريق انتهاج أساليب سلسة يمكن من خلالها تطبيق سياسات التنمية المستدامة بين أفراد المجتمع دون أن تتكبد السلطات عناء ذلك.
6- نشر ثقافة التنمية المستدامة.
7- الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره ثروة حقيقية لا تزول ولا تندثر.

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

01- الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، **تقرير الحوار حول مستقبل الاستدامة في الوطن العربي**، مكتبة الإسكندرية .

02- أداء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي-في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان-**، دار زهران، عمان، 2009.

03- حامد عمار، **التنمية البشرية :المفهوم والمكونات** ، مكتبة الدار العربية للكتاب ،مصر، 1988 .

04- حمدي الحناوي، **رأس المال البشري**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006 .

05- راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

06- سحر فدوري الرفاعي، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة** ، التجارة الدولية وآثارها على التنمية المستدامة،المؤتمر العربي الخامس لإدارة البيئة، تونس، سبتمبر،2006.

07- سنان الموسوي، **إدارة الموارد البشرية و تأثيرات العولمة عليها**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

08- عادل حرحوش المفرحي، **رأس المال الفكري وأساليب المحافظة عليه**، منشورات المنظمة العربية، القاهرة ، 2003.

09- عبد العزيز قاسم محارب،**التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2011 .

10- عثمان محمد غنيم،ماجدة احمد أبو زنط، **التنمية المستديمة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2007.

11- عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية- النظرية، المنهج، القياس**-دار التعليم الجامعي،الإسكندرية، 2011 .

12- محمد إبراهيم التويجري، **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية**، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع لإدارة البيئة .

13- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى،2010.

14- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، ، دار وائل للنشر،الأردن،الطبعة الأولى،2007.

15- مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ـمقدمة عامةـ**، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم،بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

16- هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، 2007.

17- وسيلة حمداوي، **إدارة الموارد البشرية**، مديرية النشر لولاية قالمة، قامة، 2004 .

قائمة الكتب بالاجنبية:

01- Afnor editions, **developpement durable et entreprises**, imprission brochage, France, 2008

02- Geneviève férone,et outres**, ce que développement durable**, achève d'imprimer,jouve-paris, France, deuxième tirage,2005.

03- Michelle Riboud**, Accumulation du capital humain**, série S.E économisa Sorbonne, paris, 1978 .

قائمة المجلات:

01- أسامة عبد المنعم، عبد الوهاب المطارنة، **رأس المال الفكري وأثره على الإبداع والتفوق المؤسسي في الشركات الصناعية الأردنية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلة علمية محكمة سداسية، العدد 06 ،جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر2009.

02- كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009** ،أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلة علمية محكمة سداسية، العدد 07 ،جامعة بسكرة، الجزائر، جوان2010.

قائمة المذكرات:

01- حسين يرقي، **إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية- حالة مؤسسة سونطراك-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008 .

02- دخاحني وهيبة، **دور إدارة الموارد البشرية في استثمار رأس المال البشري في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات،جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة،2010.

03- صبيحي عقيلة، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة(دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التشغيل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 .

04- رأفت أبو فرحانة، **أهمية الموارد البشرية في استقطاب أنماط التنمية في الدول العربية**، أطروحة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،1995 .

05- كرميش آمال، **التنمية البشرية- القدرات والكفاءات- حالة الدول العربية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد المعرفة والعولمة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007.

06- عقون إبراهيم، **تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية**، مذكرة تخرج شهادة الدراسات العليا متخصصة في تسيير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة،2004.

قائمة المؤتمرات والملتقيات:

01- الهادي بوقلقول ، **الاستثمار البشري و إدارة الكفاءات كعامل لتأهيل المؤسسة واندماجها في اقتصاد المعرفة**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ،جامعة ورقلة، 09-10 مارس 2004 .

02- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مؤشرات التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الحساب**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09 -10 مارس، 2004.

03- بن سديرة عمر، بوهزة محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر إستراتيجية للتنمية المستدامة:حالة الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،أيام 07 -08 افريل 2008.

04- بن سديرة ،عمر بوحرود فتيحة، **التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة عباس فرحات، سطيف، أيام 07 -08 افريل 2008.

05- بلالي احمد ،سملالي يحضيه ،**الأهمية الإستراتيجية للموارد البشرية و الكفاءات و دورها في تحقيق الميزة التنافسية من منظور المقاربة المرتكزة على الموارد**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09 -10 مارس، 2004.

06- بوزيان عثمان **اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات** ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09 -10 مارس، 2004.

07- بودلال علي ،**أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر** ، ملتقى دولي حول:اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي09-10 مارس2010 .

08- بوعشة مبارك، **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم**، المؤتمر العلمي الدولي:التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ،21 -22 أكتــوبر 2008.

09- خبابة عبد الله، **التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريودي جانيرو1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 07 -08 افريل 2008.

10- ريمة خلوطة، سامية قطاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،أيام 07 -08 أفريل 2008 .

11- زهيــة بـوديــار، **تقويم الأثر البيئي للمشاريع كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ـمع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**ـ ، الملتقي العلمي **:** أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ،المسيلة، أيام 10 و 11 نوفمبر 2009.

12- صديقي مسعود، مسعودي محمد، **الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، أيام 07 - 08 افريل 2008.

13- عبد الستار حسين يوسف، **دراسة وتقييم راس المال الفكري في شركات الأعمال**،المؤتمر العلمي الرابع حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، الأردن، افريل 2005 .

14- عجلان العياشي، **دور الإفصاح والشفافية والحوكمة المصرفية في تمويل التنمية المستدامة - حالة الجزائر** - ، ملتقى العلمي الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، المسيلة،10-11 نوفمبر 2009 .

15- فالي نبيلة، **التنمية من النمو إلى الاستدامة** ، المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 07 -08 افريل 2008 .

16- فروم محمد الصالح، **حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة،جامعة سكيكدة، يومي 11و12 نوفمبر2008.

17- عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر،أيام 07 -08 افريل 2008.

18- فوزي عبد الرازق، كاتية بوروبة، **التنمية المستديمة ورهونات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ، أيام 07 -08 افريل 2008.

19- لعـلى بوكـميش، ماهية تنمية الموارد البشرية والواقع في العالم العربي والنامي، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09 -10 مارس، 2004.

20- محمد بوطوبة، **المضمون الأخلاقي كأداة لتفعيل التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي: حول أداء و فعالية في ظل التنمية المستدامة، المسيلة ،10-11 نوفمبر 2009.

21- محمد المهدي بن عيسى، **العنصر البشري من منطلق اليد العاملة إلى منطلق الرأس المال الاستراتيجي**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09 -10 مارس، 2004.

22- مهدي محمد القصاص، **التعليم العالي البحث العلمي : سبل تجاوز الأزمة** ، الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، جامعة الجزائر،26-27 نوفمبر 2007.

23- وسيلة حمداوي، **إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بأداء المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول تفعيل دور الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الواقع والتحديات،قالمة،28-29 افريل2008 .

24- وصاف سعيدي، **الاستثمار البشري كمحدد أساسي لنمو القطاع التصديري**، ملتقى دولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة،09 -10 مارس 2004.

مواقع الانترنت:

01- http://fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9veloppement_durable.

02- dfhttp://adelamer.com/up/attach/9fb3ac4f.

03- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305

04- . fil elocalhost/G:/t1052.html. http ://

05- www.mafhoum.com/syr/articles-young/mosabeh.pdf.

06- www.riyadhchamber.com/doc/asthtmar.doc

07- http://atiaaf.com/vb/showthread.php?p=28964

08- www.qou.edu/arabic/.../r1_drNafzAyoub.pdf13.32

09- http://www.alwaei.com/site/index.php?cID=733

10- http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=38

11- http://www.al-jazirah.com/20120102/ec31.htm

12- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=138967

13- : file://localhost/G:/t17033-topic.htm

14- http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=25192

15- file://localhost/G:/qatar+tailors+education+to+market+needs.htm

16- http://www.12allchat.com/forum/viewtopic.php?f=144&t=40202

17- http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=38

18- www.alwaei.com/site/index.php?cID=

19- http://www.dampress.net/?page=show_det&select_page=43&id=19305

20- http://www.al-jazirah.com/20120102/ec31.htm

21- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=138967

22- file://localhost/G:/t17033-topic.htm

23- http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=25192

24- http://www.arabthought.org/content/%D8%A3%

25- http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=62885

26- http://www.alittihad.ae/details.php?id=6483&y=2009#ixzz1rph4Tf2f

27- file://localhost/G:/qatar+tailors+education+to+market+needs.htm

28- http://www.onislam.net/arabic/adam-eve/amongst-people/134867--q-q.html

29- http://www.arabthought.org/content

آمال بن احسن
تخصص:تمويل التنمية

نوال بوهالي
تخصص:تمويل التنمية

الملخص:

نظرا لأهمية العنصر البشري في الحياة اليومية عامة و الاقتصادية خاصة، باعتباره المحور الرئيسي لأي مجال يطمح للتفوق و النجاح فيه ، فقد يكون عاملا مهما إذا ما قمنا بتنشيطه و الرقي به كما يمكنه أن يكون عاملا مثبطا إذا ما همش وترك جانبا. ومن هذا المنطلق ، كان للتنمية المستدامة من بين المجالات الاقتصادية ، البصمة الكافية للاهتمام به على وجه التحديد ، حيث أنها سعت إلى إبرازه، من خلال وضع برامج واستراتيجيات خاصة تعمل على تطويره و الاعتناء به ، باعتباره موردا هاما لتحقيقها، فهي تنادي بدعمه من خلال الاستثمار فيه ، و ذلك بوضع خطط تنموية فعالة ، تهدف إلى تعزيز التعليم و التكوين ، ووضع دورات تدريبية في المجالات المراد التركيز عليها ، وكل ذلك يظهر نتاجه من خلال انعكاس طبيعة تعامل الفرد البشري مع البيئة ،و الاقتصاد في الموارد المحدودة ،والعمل على محاولة الاكتفاء بالموارد المتاحة ،و الابتكار والإبداع ، من اجل الخروج ببرامج لا تتوقف على الجيل المبتكر لها فقط ،و إنما تمتد لتصل إلى الأجيال المستقبلية ، مع محاولة التقليل من المخاطر و النتائج السلبية لتلك المشاريع.

RESUME :

Vue l'importance de l'élément humain dans la vie quotidienne de manière générale et particulièrement dans la vie économique. Etant l'asce central de tout succès et toute réussite, quelque en soit son domaine s'il est marginalisé. De là et parmi tous les domaines de l'économie, c'est le développement durable qui a eu une emprunte majeure en l'intérêt qu'on lui porte, plus escactement. Celui-ci vise à le mettre en lumière à travers des programmes et des stratégies spécifiques visant à le développer et à en prendre soin car il reste un élément nécessaire à leurs accomplissements. Ces programmes et ces stratégies appellent à le soutenir par la voie de l'investissement. Ceci en fondant des programmes efficaces de développement qui ont pour objectif la consolidation de l'enseignement et de la formation, aussi en mettant en place des sessions d'entrainements dans les domaines visés. Cont cela laisse comme une résultante, à travers la projection de la manière dont l'individu s'y prend avec son environnement, dans l'économie des ressources restreintes et tenter de se suffire ausc disponibles, d'inventer et de créer à fin d'élaborer des programmes qui ne s'arrêtent pas seulement à la génération qui en est le (créateur) mais qui la transcendent (ausc générations à venir) en essayant de minimiser les dangers et d'amoindrir les conséquences négatives de ces projets.

Summary:

The human being is given an importance in the daily life in general , and in the economical life in particular, and considering it as the main centre in any successful and excellent field,on the basis that he be either an essential factor if he is adequatey activated, or a passive one if he is not given any consideration. accordingly ,the continuous economic progress and development has specifically interested in him by putting different programs and strategies which help in developing his qualities as he is considered the main resource to archieve this economic progress. This calls for investing and preparing developmental plans which aim at enhancing the education and training of the individual, through training courses in the necessary domains. These actions will be reflected in the nature of the relationship between the human being and his environment and the economy of the limited resources, in addition to trying to work whith the available resources and encouraging the creativity and innivation to discover new programs, not only for the innovative generation, but also for the future generation, with an attempt to minimize the risks and negative consequences of such projects.